الدبلوماسية الفلسطينية بالأمم المتحدة
الكاتب/ رمـزي منصـور
الطبعة/ الأولى 2021م
الناشر/ مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات
بيروت - لبنان
الإخراج الفني والطباعة/ الجزيرة للطباعة والنشر
غزة - فلسطين
مراجعة وتدقيق لغوي/ أ. هداية عصمت حسنين

جـميـع الحقـوق محفـوظـة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى مَنْ أحمِلُ اسمَهُ بكلِ فخرٍ وشموخ
إلى من افتقدُهُ منذ الصغر .. ويرتعش قلبي لذكراه
وتبكي عيني لعدم رؤياه .. إلى من كلله اللّه بالهيبة والوقار
وعلمني العطاءَ دون انتظار
أبي الشهيد

إليكِ سيدتي يا من نقشتي حبَ العلمِ بداخلي منذ الصغر
وشغفَ المطالعةِ والمعرفة حتى الكبر، إلى من أوجدت
،كل ما حلمت به وأكثر، ورسمت المستقبل الأبهر
وصنعت السعادة حتى أُزْهِر
إليك أمي الغالية

ولا أنسى روح الدعابة والفرح محبوبتي صاحبة الابتسامة
الدائمة ونور العين ومهجة القلب، ملاكنا في الحياة
خير متاع الدنيا وزينتها.. إليكِ عزيزتي وجميلتي،
ورفيقتي **أختي الحبيبة صابرين**

فهرس الكتاب

الصفحة	المـــــوضـــــوع
6	المقدمة
9	**الفصل الأول** **تطور العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة** **(خلفية تاريخية)**
10	المبحث الأول: بداية العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة منذ عام 1974م حتى أوسلو (خلفية تاريخية)
18	المبحث الثاني: العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة منذ أوسلو حتى 2011م
27	المبحث الثالث: الأداء الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة خلال الفترة 2012م – 2019م
39	خاتمة الفصل الأول
41	**الفصل الثاني** **مسارات العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة** **2012م- 2019م** **(الإنجازات والتحديات)**
43	المبحث الأول: إنجازات العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة
60	المبحث الثاني: تحديات العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة
75	خاتمة الفصل الثاني
77	**الفصل الثالث** **الإعلام والأداء الدبلوماسيّ الفلسطينيّ**
78	المبحث الأول: وسائل الإعلام الفلسطينيّة
107	المبحث الثاني: الإعلام الفلسطينيّ والنظام السياسيّ
120	خاتمة الفصل الثالث

نبذة:

يأتي هذا الكتاب في معظم فصوله ومادته من متطلبات حصولي على درجة الماجستير عام 2021م، والتي حملتْ عنوان "الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في الأمم المتحدة من وجهة نظر الإعلاميين الفلسطينيين"، وتم إضافة بعض البحوث والدراسات التي ارتأيْتُها لازمةً لسد بعض الثغرات، إضافة إلى المزيد من المعلومات والأمثلة الحديثة زيادة في تجويد العمل الدبلوماسي الفلسطيني، والعمل الإعلامي؛ لإعطائه حقه في التوضيح والاستفادة لكل من يعمل في المجال الدبلوماسي والسياسي والإعلامي.

ويسُرني في هذا المقام تقديم الشكر الجزيل مُكَلّلًا بالعرفان لأستاذي ومعلمي الذي ترك الأثرَ الجميلَ في قلبي لأبدأ هذا المشوار العلمي بالطريقة الصحيحة، الأستاذ الدكتور: زهير عبد اللطيف عابد، لما له الفضل في أن يرى هذا الكتاب النور بإضافاته القيمة وملاحظاته وأفكاره البناءة لتجويد هذا الإنجاز.

كما أقدم كامل تقديري وشكري للأستاذة: هداية عصمت حسنين، التي لم تبخل في مساعدتي بشتى الطرق ووضعت لي النقاط على الحروف وميزت لي المضموم من المكسور فكان لها الفضل في تجويد هذا الكتاب بتدقيقه لُغويًا ولها بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل العلمي المتواضع.

المقدمة

تُعد الدبلوماسيّة إحدى أدوات تنفيذ أهداف السياسة الخارجيّة للدولة، إذ تعملُ الدولُ على إقامة علاقات وديَّة مَعَ بعضها البعض، وتتبادل البعثات الدبلوماسيّة والقنصلية فيما بينها؛ مما أدى إلى زيادة وتوسع عدد البعثات الدبلوماسيّة والقنصلية وانتشارها في جميع أنحاء العالم، ومن أبرز الأشكال التي تندرج في سياق العملية الدبلوماسيّة: عملية التفاوض، والتمثيل، والاتصال وإدارة حل النزاعات بالطرق السلمية، وتعزيز العلاقات بين الحكومات والدول.

وتتسم الدبلوماسيّة الفلسطينيّة بِسِماتٍ مختلفة إلى حدٍ ما مُقارنةً بالدول الأخرى، فالعمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ يسعى لتحقيق الأهداف الوطنيّة بإقامة الدولة الفلسطينيّة كاملة السيادة على أرضه، فضلًا عن السعي للحصول على تأييد الرأي العام العربيّ والدوليّ لصالح القضيَّة الفلسطينيّة، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني المتمثلة في تحرير أرضه ومقدساته، وتحقيق حق العودة للاجئين وتقرير مصيرهم.

لقد بذلت منظمة التحرير الفلسطينيّة جميع جهودها الدبلوماسيّة منذ نشأتها، وعملت على كسب وتحقيق الاعتراف بالمنظمة كممثلٍ شرعيٍّ ووحيدٍ للشعب الفلسطينيّ، وافتتحتْ مقراتها الدبلوماسيّة في بعض الدول التي كانت بمثابة النواة لدعم الثورة الفلسطينيّة، وتميزت بنوعٍ من الحراك الشعبيّ في عملية دعم الكفاح المسلح، والنضال الفلسطينيّ والتصدي للاحتلال الإسرائيليّ، فكان دور الدبلوماسيّة الفلسطينيّة لا يقتصر على الدور التمثيليّ فقط، وإنما هي دبلوماسيةٌ كِفاحيةٌ لمواجهة الاحتلال الإسرائيليّ، وكسب وتأييد دول العالم للمطالبة بالحقوق الشرعية والوطنيّة للقضية الفلسطينيّة العادلة، وتوالت النجاحات الدبلوماسيّة بتطوير العلاقات الدبلوماسيّة مع الدول، وانتشار مكاتب المنظمة ما بين مكاتب تمثيل وسفارات، بالإضافة إلى الانضمام لبعض المنظمات الإقليمية والدوليّة.

وبعد تأسيس السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة إِثرَ الإعلان عن اتفاق أوسلو عام 1993م، عملت على إنشاء وزارة التخطيط والتعاون الدوليّ، ومن ثم أصبحت تُسمَّى وزارة الخارجيّة، ومُنِحَتْ

صلاحيات دبلوماسية توازي صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينيّة، وفي تلك الفترة حدثت حالة من الإرباك في العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ من حيث الصلاحيات والمرجعيات، والأشخاص القائمين على التمثيل الدوليّ لفلسطين بالخارج، وبعد ذلك تمَّ التوصلُ إلى إنهاء الدائرة السياسيّة بمنظمة التحرير الفلسطينيّة، وتعزيز وزارة الخارجيّة، وإعادة تفعيل السفارات الفلسطينيّة بالخارج، والعمل وفق قانون السلك الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في عام 2005م –والذي كان وفقًا للمعايير الدوليّة– واتساع العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ، وتعزيز العلاقات الخارجيّة مع الدول والمنظمات الدوليّة.

وأتت مرحلة الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة في 29 نوفمبر 2012م؛ لِتنتقلَ فلسطين من كيان إلى دولةٍ معترفٍ بها على حدود عام 1967م، وتشكل نقطة تحول مهمة بالنسبة للقضية الفلسطينيّة؛ لتتحول من أراضي متنازع عليها –كما يدعي الاحتلال الإسرائيليّ– إلى دولة تحت الاحتلال. وتمكنت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة من تحقيق بعض النجاحات الملموسة التي تتمثل في الحصول على "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة، وهذا الإنجاز الدبلوماسيّ من خلال ما تضمنته كلمة الرئيس الفلسطينيّ محمود عباس في الأمم المتحدة حول الأبعاد التاريخيّة والسياسيّة والحقوقية لقضية الشعب الفلسطينيّ، ومنذ تلك اللحظة استمرت الجهود الدبلوماسيّة الفلسطينيّة على الصعيد الخارجيّ، من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاعترافات الدوليّة لصالح القضية الفلسطينيّة، إذ إن هذا الاعتراف منح فلسطين وضعيتها القانونية بصفتها دولة بموجب القانون الدوليّ، وأكسبها العديد من الامتيازات التي كانت تطمح إليها في السابق، مثل: الانضمام إلى المنظمات، والاتفاقيات، والمعاهدات الدوليّة، وما جاء ذلك النجاح الدبلوماسيّ إلا من خلال انعكاسات لتطوير الأداء الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الآونة الأخيرة.

ويحاول الإعلام الفلسطينيّ بشتّى وسائله المختلفة تسليط الضوء على الجهود الدبلوماسيّة لخدمة القضية الفلسطينيّة في المحافل الدوليّة، وبالتحديد في الأمم المتحدة، إذ يعمل الإعلام الفلسطينيّ على مساندة القيادة الفلسطينيّة؛ للاعتراف بالدولة عن طريق التغطية الإعلاميّة للأحداث والمستجدات، وتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدوليّة، ورصد حركة الشارع الفلسطينيّ.

الفصل الأول

تطور العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة (خلفية تاريخية)

- **المبحث الأول:** بداية العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة منذ عام 1974م حتى أوسلو.
- **المبحث الثاني:** العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة منذ أوسلو حتى عام 2011م.
- **المبحث الثالث:** الأداء الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة 2012م– 2019م.

الفصل الأول
تطور العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة (خلفية تاريخية)

تمهيد

بدأ العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة منذ عام 1974م، متمثلًا بمنظمة التحرير الفلسطينيّة، التي كانت تعتبر من أبرز المنظمات ذات البعد التحريريّ، فعملت على كسب وتأييد الكثير من دول العالم، إلى أن أصبحت الممثل الشرعيّ والوحيد للشعب الفلسطينيّ باعتراف الدول العربيّة، ودول عدم الانحياز، وحصولها على مركز مراقب في الأمم المتحدة واعتراف العديد من المنظمات الدوليّة بها.

وقد خاضت قيادة منظمة التحرير الفلسطينيّة معركتها الدبلوماسيّة من أجل فتح آفاق جديدة للعمل السياسيّ الخارجيّ، ومن أجل كسب حلفاء ومناصرين للقضية الفلسطينيّة، وبعد التوقيع على اتفاق أوسلو نشأت السلطة الفلسطينيّة التي أصبحت لديها شرعية دولية تُمارِس من خلالها العمل الدبلوماسيّ، وبدأت تطالب بحقوقها الوطنيّة، وتسعى إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة في المنظمات الدوليّة، ومن أهمها منظمة الأمم المتحدة.

وبعد الإخفاقات المستمرة لعملية المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، وفي ظل انشغال الدول العربيّة بتطوراتها السياسيّة الداخليّة، وترك القضية الفلسطينيّة وحدها في صراع مستمر مع الاحتلال الإسرائيليّ، سعت الجهود الدبلوماسيّة الفلسطينيّة للحصول على عضوية "دولة مراقب" في الأمم المتحدة، وهي تعتبر خطوة رائدة من أجل تحقيق الأهداف الوطنيّة للشعب الفلسطينيّ.

المبحث الأول: بداية العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة منذ عام 1974م حتى أوسلو (خلفية تاريخية)

أولاً: مفهوم الدبلوماسيّة

الدبلوماسيّة هي كلمة يونانية الأصل اشتقت من اسم دبلوما "Diploma"، وكانت تعني الوثيقة التي يصدرها أصحاب السلطة من السياسيّين ورؤساء المدن، ويُمنَح صاحبها امتيازات عديدة، وقد استخدمها الرومان في وثائقهم المطلوبة، إذ كانت تُنسَخُ الوثائق الرسميّة على ألواح معدنية يمكن طَيُّهَا، وكان يحصل حاملها على امتيازاتٍ عدَّة، مثل: جواز السفر، أو الاتفاقيات التي كانت تُعقَدُ من أجل ترتيب العلاقات مع الجماعات الأجنبية. وبقيت على هذا الحال حتى نهاية القرن السابع عشر، إذ أخذت الدبلوماسيّة تشير إلى الأوراق والوثائق الرسميّة، وكيفية حفظها وترجمتها، وحل رموزها وكلماتها بواسطة أشخاص متخصصين في هذا المجال تحت مسمى أمناء المحفوظات، ثم أصبحت بعد ذلك هي العمل المخصص بمعالجة المحفوظات، وأُطلِقَ اسم الدبلوماسيّ على الشخص الذي يقوم بهذه الأعمال والمهام الموكلة له، ثم انتقلت الدبلوماسيّة إلى اللغات الأوروبيّة والعربيّة، وأخذت كلمة دبلوماسية تتبلور بصورة أشمل بعد انعقاد مؤتمر فِيينَّا عام 1815م، وفي ضوء هذا التطور برزت كوادر متخصصة بالعمل الدبلوماسيّ، وغيرها من رجال السياسة. (الرشدان، وموسى، 2015: ص15)

ويرى بعض الكُتَّاب أن الدبلوماسيّة تجمع بين العلم والفن، إذ إنها علم؛ لوجودها بأسس ومعايير علمية صحيحة، وتعتمد على قواعد وقوانين علمية حكيمة، ويجب على من يمارسها أن يكون على خلفيةٍ بالعلاقات القانونية والسياسيّة القائمة بين مختلف الدول، وإلمامٍ شامل بالمعاهدات والاتفاقيات الدوليّة كافة، ومن جانب آخر تعتبر فن؛ لأنها تتطلب من الأشخاص الممارسين للعمل الدبلوماسيّ مهاراتٍ ومواهبَ وصفاتٍ معينةً لا تتوفر في أي شخص عادي، إذًا الدبلوماسيّة هي

علم وفن في الوقت نفسه، وذلك من خلال العمل على إدارة العلاقات بين الدول، وهي مهنة الدبلوماسيّين في العلاقات الخارجيّة للدول وتمثيل الشعوب.

ويمكن تعريف الدبلوماسيّة على أنَّها علم وفن تمثيل الدول عبر المفاوضات والمعاهدات والاتفاقيات الدوليّة، من خلال مجموعة من الأشخاص قائمين بالوظيفة الدبلوماسيّة، سواء كانوا في وزارة الخارجيّة بالدولة أو في الخارج، ويجب على القائمين بالعمل الدبلوماسيّ أن تكون لديهم موهبة مصقولة بالعلم والثقافة والمعرفة؛ من أجل إدارة المواقف التي يوجهونها بكل حكمة ومرونة؛ بهدف تحقيق المصلحة العليا للدبلوماسية بالشكل المطلوب.

ثانيًا: نشأة وتطور الدبلوماسيّة الفلسطينيّة

نشأت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة منذ بداية القرن العشرين، وتحديدًا بعد الحرب العالميّة الأولى عام 1918م، ومرت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة وقضيتها العادلة عبر مراحل تاريخية واجهت خلالها الكثير من العقبات، وحققت في المقابل العديد من الإنجازات إذ كانت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة تُمارَس قبل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينيّة بشكل غير منتظم، ومن ثم تطور الأداء الدبلوماسيّ خلال مرحلة منظمة التحرير الفلسطينيّة.

واستمر نشاط الدبلوماسيّة الفلسطينيّة عبر الوفود واللجان التي شكَّلَها الفلسطينيّون؛ من أجل تعزيز الجهود في الوقوف أمام المشروع الصهيونيّ، بعد منح بريطانيا الحق في الانتداب على فلسطين، وإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بعد صدور وعد بلفور المشؤم، وكذلك من أجل الاتصال والتواصل مع العالم الخارجيّ وإيصال القضية الفلسطينيّة لهم وحشد الدعم والتأييد، وكان أبرز هذه اللجان: اللجنة العربيّة العليا، واللجنة التنفيذية العربيّة، والهيئة العربيّة العليا، إذ تمكنت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة عبر هذه اللجان من إرسال مبعوثين فلسطينيين إلى دول العالم، وتمَّ إنشاء مكاتب في بعض الدول بهدف تحقيق مناصرة القضية الفلسطينيّة، ومنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين. (الكرمي، 1894: ص22).

وارتبط الجهاز الدبلوماسيّ الفلسطينيّ بنشأة منظمة التحرير الفلسطينيّة، لذلك اعتبرت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في حينها دبلوماسية كفاحية، حيثُ الجهازُ الدبلوماسيّ غيرُ التقليديٍّ، الذي لا يمتلك مقومات الدولة الكاملة من أجل تحقيق الأهداف الفلسطينيّة، وبالتإلى تمَّ تأسيس ممثلات وقنصليات فلسطينية في معظم أنحاء العالم، ومن هنا غلب على النشاط الدبلوماسيّ الطابع النضإلى للشعب الفلسطينيّ، فكان بجانب العمل العسكريّ المقاوم. (بدوان، 2015: ص44).

ومن أبرز ملامح الدبلوماسيّة الفلسطينيّة خلال مرحلة النشأة، أنها وُجِدَت في ظل ظروف وبيئة معقدة، إلا أنها تمكَّنت من إيجاد علاقات دبلوماسية قوية مع العديد من دول العالم التي دعمت القضية الفلسطينيّة العادلة. وبدأت العمل بشكل مكثف في مرحلة ما بعد أوسلو عام 1993م حتى وقتنا الحإلى.

ثالثًا: مكاسب الدبلوماسيّة الفلسطينيّة على الصعيد العربيّ والدوليّ منذ عام 1974م

سعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينيّة نحو تأكيد حق الشعب الفلسطينيّ في تقرير مصيره، وإقامة دولة ذات سيادة على حدود عام 1967م، وهدف المسار الدبلوماسيّ للحصول على المزيد من الاعترافات الدوليّة بدولة فلسطين، ورفع التمثيل الدبلوماسيّ مِن قِبَل دول العالم.

وخلال مشاركة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينيّ الرئيس ياسر عرفات في مؤتمر القمة العربيّة الرابع الذي عقد بتاريخ الخامس من سبتمبر 1973م، عبر حركة عدم الانحياز في الجزائر، فَكَانَ أبرز ما جاء به المؤتمر هو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينيّة ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطينيّ، وبعد حرب أكتوبر عام 1973م، تغير موقف منظمة التحرير الفلسطينيّة من خلال إتباع استراتيجية جديدة، فعقد المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ اجتماعًا في حزيران/ يونيو عام 1974م، وأجاز برنامجًا جديدًا لمنظمة التحرير الفلسطينيّة، وعُرِفَ ذلك باسم برنامج النقاط العشرة، وفي سياق هذا البرنامج تمَّ التأكيد على الحقوق الوطنيّة الثابتة للشعب الفلسطينيّ، والتمسك بحق الفلسطينيّين بأشكال النضال كافة بما فيها الكفاح المسلح، وجاء تبني

هذا البرنامج بُغيةَ ممارسة المنظمة لسياسة خارجية تتوافق مع التطورات الإقليمية والدوليّة، والتركيز على الجهود الدبلوماسيّة لتسوية الصراع الإسرائيليّ. (توأم، 2013: ص41).

وقد أدى تبني هذا البرنامج إلى تحقيق مكاسب سياسيّة على المستويين العربيّ والدوليّ، فَحَظِيت المنظمة على اعتراف جامعة الدول العربيّة، وعلى الصعيد الدوليّ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974م العديد من القرارات الداعمة للقضية الفلسطينيّة. (أبو خلف، وآخرون، 2009: ص167).

وفي اللقاء الأول للرئيس الراحل ياسر عرفات أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1974م تحدث عن القضية الفلسطينيّة بجميع جوانبها التاريخيّة والسياسيّة، ودعا المجتمع الدوليّ إلى الإقرار بالحقوق الفلسطينيّة، وأهمها حقه في العودة وتقرير المصير، وفي نهاية خطابه تحدث بمقولته الشهيرة: "أتيت إلى هنا حاملًا غصن الزيتون بيدٍ، وبندقية المقاتل من أجل الحرية في إلبد الأخرى، فلا تسقطوا غصن الزيتون من يدي". فكان لِخطابِ الرئيس ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى الاستراتيجية التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينيّة، الأثرُ الأكبرُ في بدء العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في أروقة وأجهزة الأمم المتحدة، وأكدت الجمعية العامة على أن الشعب الفلسطينيّ هو عامل أساسيّ في أي تسويةٍ لحل القضية الفلسطينيّة، ودعت منظمة التحرير الفلسطينيّة إلى ضرورة المشاركة في مناقشات الجمعية العامة وأعمالها بوصفها الممثل الشرعيّ والوحيد للشعب الفلسطينيّ، وعلى إثر ذلك تمت المشاركة في مداولات الجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينيّة في جلستها العامة للقرار(3210)، وكان ذلك في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1974م، وفي يوم 22 من الشهر ذاته عملت الجمعية العامة على إصدار قرار رقم (3236)، وكان بمثابة أهم الحقوق الأساسيّة للشعب الفلسطينيّ الصادرة عن وثائق الأمم المتحدة، إذ لخص هذا القرار جميع الحقوق والمطالب التي سبقَ وأقرتها الجمعية العامة بخصوص الشعب الفلسطينيّ وقضيته، باعتبارها عامل رئيس ومهم في إقامة السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط، كما جاء في هذا القرار دعوة جميع المنظمات الدوليّة بدعم القضية

الفلسطينيّة في تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني العادلة، ومطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء حلقة اتصال بمنظمة التحرير الفلسطينيّة في كل الشؤون المتعلقة بالقضية الفلسطينيّة، ولعل أهم الأحداث هو منح منظمة التحرير الفلسطينيّة حسب قرار (3237) مركز مراقب في الأمم المتحدة، إذ أصبحت تشغل حيزًا في النظام الدوليّ الرسميّ. (توأم، 2013، ص47)

ومن خلال هذا الاعتراف بدأت منظمة التحرير الفلسطينيّة بفتح مكاتب لها في كثير من الدول الأجنبية المختلفة، فَتتابعت اعترافات المجتمع الدوليّ بالمنظمة والنظر إليها بطريقة مختلفة عمّا كانت عليه بالسابق قبل الاعتراف بها بالأمم المتحدة عام 1974م، إلى أن وصل الأمر أن تتبنى السوق الأوروبيّة المشتركة قرارًا طالبت فيه مشاركة منظمة التحرير الفلسطينيّة في أي مفاوضات من أجل إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، وكان ذلك في تموز/ يونيو عام 1980م. (لقان، 2005: ص30)

بناءً على ما سبق يُعد عام 1974م هو بمثابة انطلاقة للدبلوماسية الفلسطينيّة عربيًا ودوليًا، إذ اعترفت جامعة الدول العربيّة بمنظمة التحرير كممثل شرعيّ ووحيد للشعب الفلسطينيّ، ومن خلال الأمم المتحدة التي أقرت بمشروعية منظمة التحرير الفلسطينيّة، وتمثيلها للشعب الفلسطينيّ، وأقرت بحق النضال بوسائله كافة بما في ذلك الكفاح المسلح؛ لإنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال وإقامة دولته المستقلة، وتجسدت الروح الثورية أكثر من التمتع بصفات الدبلوماسيّة، وكانت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في تلك الفترة تتصف بمفهوم الدبلوماسيّة الشعبيّة، إذ كانت تستخدم الإعلام بمختلف وسائله لدعم ومساعدة منظمة التحرير الفلسطينيّة.

رابعًا: حصول فلسطين على صفة "مراقب وظيفيّ" وتطورها إلى "مراقب دائم"

بعد اعتراف الأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينيّة ممثلًا شرعيًا للشعب الفلسطينيّ ضمن إطار مبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وأنَّها حركة تحرر تمثل الشعب الفلسطينيّ، بدأ تمثيل دولة فلسطين في الأمم المتحدة من خلال منح منظمة التحرير الفلسطينيّة صفة "مراقب

وظيفيّ"، فكانت إحدى إنجازات الشعب الفلسطينيّ في مختلف الميادين الدبلوماسيّة والسياسيّة والنضإلية. ولم يستمر وضع فلسطين في الأمم المتحدة بصفة "مراقب وظيفيّ" لفترةٍ طويلة، إذ مُنحَت منظمة التحرير صفة "مراقب دائم" وذلك بتاريخ 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974م، وبموجب ذلك فإنه يحق لها المشاركة في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمشاركة في المؤتمرات الدوليّة التي تعقدها الجمعية العامة، سواء كانت تخص القضية الفلسطينيّة أو غيرها، وبهذا تطور نشاط العمل الدبلوماسيّ في الأمم المتحدة، وأصبح بالإمكان ممارسة نشاطات متنوعة تتخطى ما كان بالسابق من حضورٍ سلبيٍّ والاستماع فقط، إلى المناقشات والعمل على ممارسة حق الرد أو التعليق على الموضوعات التي تهم القضية الفلسطينيّة، وتقديم بعض المقترحات بذلك. وقد استمر وضع هيئة فلسطين في الأمم المتحدة في تطورٍ مستمرٍ، إذ رُفِعَ مستوى تمثيل فلسطين ضمن الأعضاء المراقبين إلى أعلى درجة ممكنة في هذا الشأن، وقررت الجمعية العامة بأغلبية كبيرة منحَ فلسطين العديد من الامتيازات الإضافيّة التي كانت بالسابق حِكرًا على الدول الأعضاء، وتشملُ حقَ المشاركة في المناقشات العامة ببداية كل دورة من دورات الجمعية العامة، وحقَ المشاركة في القرارات التي تخص القضية الفلسطينيّة ومنطقة الشرق الأوسط؛ وذلك من منطلق المساواة مع سائر الأطراف. وتمتعت المنظمة بصفة "مراقب دائم" في معظم المنظمات الدوليّة، وتغيرت أماكن جلوس بعثة فلسطين في الأمم المتحدة ليصبحوا خلف الدول الأعضاء مباشرة، كما خُصِّصَت ستة مقاعد لمندوبي فلسطين، بالإضافة إلى امتيازات بروتوكولية أخرى. (أبو رحمة، وعبد الحليم، 2018: ص354 – 356).

خامسًا: تمثيل فلسطين في الأمم المتحدة

في كانون الأول/ ديسمبر 1988م اتخذت الجمعية العامة قرارًا، تمَّ بموجبه استخدام كلمة فلسطين في الأمم المتحدة بدلًا من منظمة التحرير الفلسطينيّة، دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينيّة ووظائفها في الأمم المتحدة. وتطور العمل الدبلوماسيّ بشكل كبير بالتزامن مع إعلان الدولة الفلسطينيّة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وذلك في إعلان الجزائر

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988م، واتبعت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة العديد من المبادئ منذُ نشأتها، فاعتمدت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة على عدم التدخل في شؤون الدول العربيّة والأجنبية، فَأخذت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة الساحات العربيّة والأجنبية بعين الاعتبار، واعتبرتها ساحات دعم ونصرة للشعب الفلسطينيّ وقضيته العادلة على الصعيد السياسيّ، فكانت هذه الساحةُ منبراً للعمل الدبلوماسيّ؛ للتأكيد على الحقوق الوطنيّة والفلسطينيّة الثابتة.

وحظيت فلسطين على اعتراف منظمات دولية بشكلٍ كبيرٍ بعد إعلان الاستقلال في الجزائر عام 1988م، وسعت لنيل العضوية في منظمات دولية أخرى، مثل: منظمة الأمم المتحدة باعتبارها تجمعُ أكبرَ عددٍ من الأعضاء، وعملت منظمة التحرير الفلسطينيّة _الممثل الشرعيّ والوحيد للشعب الفلسطينيّ_ جاهدةً من أجل الحصول على دولة مستقلة عن طريق المفاوضات مع الطرف الإسرائيليّ، ولكن باءت جميعها بالفشل؛ لرفض "إسرائيل" الالتزام بالقانون الدوليّ ووقف إجراءاتها غير القانونية على الأراضي الفلسطينيّة؛ لذلك عملت منظمة التحرير الفلسطينيّة على كسبِ عضويةٍ في الأمم المتحدة. (التلباني، 2016، ص 162– 163).

وتسعى الدبلوماسيّة الفلسطينيّة لزيادة الاعتراف الدوليّ بالدولة الفلسطينيّة كما نصت عليها قرارات الأمم المتحدة؛ من أجل إقامة دولة مستقلة ذات السيادة الكاملة، وهذا حقٌ طبيعيّ ومشروعٌ يكفله القانون الدوليّ بحق الشعب الفلسطينيّ في تقرير مصيره.

خلاصة

لقد نشأت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في بيئة مختلفة عن باقي دول العالم، في ظل عدم وجود دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، كما يعد العمل الدبلوماسيّ عملًا دبلوماسيًا لحركة التحرر الوطنيّ الفلسطينيّ، وقد واجهت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة الكثير من الصعوبات والعراقيل في بدايتها، وبالرغم من الظروف الصعبة حقَّقت نجاحاتٍ دبلوماسيةً متنوعة، فنجحت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في إنشاء علاقات متميزة ومساندة للقضية الفلسطينيّة مع معظم دول العالم، واستطاعت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة الحصول على اعتراف الدول بأن منظمة التحرير الفلسطينيّة هي الممثلُ الشرعيّ والوحيد للشعب الفلسطينيّ، لكنَّها لم تستطِع الحصول على ذلك من العدو "إسرائيل"، وأقامت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة سفاراتٍ دبلوماسيةً في الكثير من دول العالم، كما حقَّقت إنجازاتٍ دبلوماسيةً على مستوى المنظمات الدوليّة من خلال الانضمام لها، وكان أبرزها الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة من أجل تقرير مصير الشعب الفلسطينيّ. وسارت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في مسار إقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلة، ومرَّ تمثيل فلسطين في الأمم المتحدة من خلال منظمة التحرير الفلسطينيّة بالكثير من المراحل التي تبرز الطابع النضإلى والدبلوماسيّ الفلسطينيّ، وتحقَّقتْ بعض الإنجازات: كالاعتراف بإعلان الاستقلال، وتأكيد السيادة الفلسطينيّة على حدود عام 1967م، والمشاركة في النقاشات ومقترحات الوثائق الرسميّة بالأمم المتحدة، وتعزيز حركات التحرر والنضال الفلسطينيّ لإنهاء الاحتلال الإسرائيليّ.

المبحث الثاني: العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة منذ أوسلو حتى 2011م

مقدمة

نشأت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة عقب توقيع اتفاق أوسلو في عام 1993م، وعلى إثر هذا الاتفاق أصبح لدى السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة شرعيةً دوليةً، وَمُنحَت صلاحياتٍ لإدارة الشؤون الذاتية للشعب الفلسطينيّ في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ومَعَ استمرار المفاوضات الثنائية من أجل التوصل إلى حلٍ نهائيٍ خاص بقضايا الصراع الجوهريّة المتمثلة في: القدس، واللاجئين وحق العودة، والاستيطان. وفي سياق هذا المبحث سيتم استعراض العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ وركائزه بعد اتفاق أوسلو، وتوضيح أبرز الإنجازات التي حققتها الدبلوماسيّة الفلسطينيّة خلال أوسلو وحتى عام 2011م.

أولاً: الدبلوماسيّة الفلسطينيّة ما بعد أوسلو

لقد أثّر اتفاق أوسلو على طبيعة ومسار العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ، وخاصةً بعد دخول منظمة التحرير الفلسطينيّة في مفاوضات مع "إسرائيل"، وذلك بعد تسليم السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة مسؤولية الأمور في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ حظيت منظمة التحرير الفلسطينيّة على قبولٍ غربيٍّ، وفُتِحَت قنوات اتصال جديدة مَعَ الدول الغربية، وانعقدت اتفاقيات عدّة مُكمِّلة لاتفاق أوسلو، خصوصًا مع الدول الأوروبيّة والولايات المتحدة؛ بما أنَّهم أكثر الدول تأثيرًا في مسار التسوية السلمية والمفاوضات وبالأخص مع "إسرائيل"؛ لتحقيق إقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلة، ومن أبرز ما نصت عليه هذه الاتفاقيات: إقامة سلطة ذاتية انتقالية لها مجلس منتخب يُمثل الشعب، فَكانت هذه القضية جوهر النشاط السياسيّ والدبلوماسيّ الفلسطينيّ، وعمل الرئيس الفلسطينيّ الراحل ياسر عرفات على تفعيل الحركة السياسيّة والدبلوماسيّة الفلسطينيّة من خلال الاتصالات الدوليّة، والجولات التي كان يُجريها في مختلف دول العالم، وبالأخص مع الدول ذات التأثير في عملية السلام بمنطقة الشرق الأوسط؛ لذلك تركزت غايات الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في

العمل على تحقيق أهدافها من خلال شرح وتوضيح المواقف الفلسطينيّة من المفاوضات، والعمل على إقناع دول العالم بحاجة الدعم لقيام الدولة الفلسطينيّة؛ باعتبارها أهم القضايا الجوهريّة لعملية السلام في الشرق الأوسط. (صلاحات، 2015: ص70).

أما بخصوص المرحلة الانتقالية والتي كانت مدتها خمس سنوات بعد الاتفاق، فهدفت إلى نقل الصلاحيات الإدارية، والتشريعيّة، والقضائية، والتنفيذية إلى السلطة الفلسطينيّة، وتعزيز الثقة بين الفلسطينيّين والعدو "إسرائيل"، وعقب ذلك سينسحب الجيش الإسرائيليّ من الأراضي الفلسطينيّة، وسيكون الدخول في عملية التفاوض النهائية المتمثلة في: القدس، والمستوطنات، واللاجئين الفلسطينيّين. واستمرت المفاوضات الفلسطينيّة_ الإسرائيليّة منذ عام 1993م حتى 2011م دون التوصل إلى حل عادل بين الطرفين، أو الوصول إلى اتفاق سلام دائم بينهما، وبعد إغلاق جميع السبل السلمية أمام الفلسطينيّين ووصول المفاوضات الثنائية إلى طريق مسدود، وعدم استجابة الحكومة الإسرائيليّة للعودة للمفاوضات الجادة لوقف الصراع في المنطقة، وفي ظل عجز القوى الدوليّة الراعية لعملية السلام على إقناع "إسرائيل" بالالتزام بالقوانين الدوليّة وكف سياستها الاستيطانية، في ذاك الوقت اتخذ رئيس السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة ورئيس منظمة التحرير الفلسطينيّة محمود عباس قرارًا بالتوجه إلى الأمم المتحدة من أجل الحصول على العضوية في الأمم المتحدة، ومناقشة القضية الفلسطينيّة والمطالبة بقبول عضويتها الكاملة فيها كباقي الدول التي نالت استقلالها وسيادتها. وبالرغم من اتفاقية السلام المُبرَمة لتحقيق التسوية السلمية، إلا أن "إسرائيل" لم تلتزم طوال الفترة الانتقالية بما تمَّ الاتفاق عليه، وإيقاف عمليات الانسحاب من الأراضي الفلسطينيّة كافة المتفق عليها، ولكن اعترفت "إسرائيل" بمنظمة التحرير الفلسطينيّة كممثل شرعيّ وحيد للشعب الفلسطينيّ، والذي سبق أن نالته من الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ تعد أول حركة تحرر تنال اعترافًا أمميًا. (منار، ورحمة، 2018: ص39).

ومن المعروف أنَّ أطراف الصراع تلجأ إلى مبدأ المفاوضات بشكل عام، وفي حال فشلت المفاوضات العلنية ووصلت إلى طريق مسدود، تتجه الأطراف إلى المفاوضات السرية؛ إذ يمكن

من خلالها تقديم بعض التنازلات بعيدًا عن الأضواء والتأثيرات السياسيّة، وهذا ما حصل في أوسلو ولكن جميع الطرق باءت بالفشل؛ لذلك عملت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة بالتفكير خارج الصندوق والتوجه إلى هيئة الأمم المتحدة؛ من أجل طلب الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لمناقشة القضية الفلسطينيّة.

ثانيًا: أهداف وركائز العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ بعد أوسلو

حظيت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في هذه الحقبة بِقَبولٍ غربيٍّ كبير، واتجهت إلى الدول الأكثر أهميةً في عملية التسوية السلمية مثل: الدول الأوروبيّة والولايات المتحدة الأمريكيّة، وكان العمل الدبلوماسيّ يركز على مسألة التفاوض مع "إسرائيل"؛ لتحقيق إقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلة، وأجرى الرئيس الراحل ياسر عرفات اتصالاتٍ دوليةً، وجولاتٍ على مختلف دول العالم، وركز بشكل خاص على الدول المؤثرة في عملية السلام بمنطقة الشرق الأوسط؛ لذلك تمحورت أهداف وغايات الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في مرحلة ما بعد أوسلو على شرح وتوضيح القضية الفلسطينيّة، والانتقال من عملية المفاوضات للسعي إلى إقناع العالم في مساندة ودعم قيام الدولة الفلسطينيّة؛ بما أنها تعتبر من أبرز قضايا السلام والاستقرار للشرق الأوسط. (صلاحات، 2015: ص71).

واستمر العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ بكل أشكاله وأدواته من أجل تحقيق أهداف التسوية السلمية، وبناءً على ما نص عليه اتفاق أوسلو، إذ اعتمد على ما يلي:

1- الاعتماد على استراتيجية التفاوض فقط

اعتمد الرئيس الراحل ياسر عرفات على المقاومة بأشكالها كافة، بجانب المفاوضات وذلك بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد (2) عام 2000م، ولم يستمر هذا النهج كثيرًا، فَانتهى بموجب قدوم الرئيس محمود عباس، إذ همَّشَ المقاومة المسلحة، وكان اهتمامه بالمفاوضات السلمية والمقاومة الشعبيّة؛ وذلك لتحقيق ما نص عليه اتفاق أوسلو، وبالرغم من ذلك لم يتحقق أي إنجاز في مسار المفاوضات يخدم من خلاله الشعب الفلسطينيّ، وقضيته العادلة. (أحمد، 2016: ص 65).

إن عدم وجود خطة استراتيجية تفاوضية ممنهجة من حيث التخطيط والتنفيذ، ووضع الخطط البديلة، تعمل على إخفاق العمل الدبلوماسيّ والسياسيّ التفاوضيّ مع الطرف الآخر، ولذلك يجب أن يتم اختيار الطاقم المفاوض من أشخاصٍ ذوي كفاءة علمية وعملية، وذوي خبرة في المجال التفاوضيّ، وأن يتمتعَ أعضاء الطاقم المُفاوِض بِامتيازاتٍ تساعدهم على العمل بكل حرية بدون ضغوطات أو تأثيرات خارجية، ومن هنا نستطيعُ القول: إن الجانب الفلسطينيّ كان في بداية الأمر يسير بشكل غير منظم، وفيما بعد امتلكَ استراتيجية للمفاوضات، تتبنى رؤية وأهداف وبدائل إلى حدٍ ما، وتمَّ اكتساب هذا من خلال تراكم الخبرة في المفاوضات، وأصبح هناك بدائل متوفرة كَالذهاب إلى هيئة الأمم المتحدة، والمؤسسات الدوليّة، فَمِن الضروري أن يكون لدى المُفاوِض بدائل متوفرة دائمًا، وأن لا يعتمد على مبدأ المفاوضات فحسب؛ وذلك لضمان نجاح العمل الدبلوماسيّ.

2- الاعتماد على مرجعية قيادية واحدة

سيطر الرئيس الفلسطينيّ الراحل ياسر عرفات كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينيّة، وللسلطة الفلسطينيّة على جميع السلطات التنفيذية والإدارية، ولا شك أنه استطاع أن يكسب تأييدًا جماهيريًا واسعًا، وأن يشكّل مصدر ثقة وأمان لأيّ قرارات سياسيّة يمكن أن تتخذها منظمة التحرير الفلسطينيّة؛ لذلك اعتقدت القيادة الفلسطينيّة أنها تستطيع تسويق اتفاق أوسلو بين فئات الشعب الفلسطينيّ، بما يملكه من كاريزما وزعامة؛ لذلك فإن العمل الدبلوماسيّ بعد أوسلو كان يتمَّ عبر مكتب الرئيس فَفِيه تُوَقَّع الاتفاقيات والمعاهدات، وظل حتى وفاته هو المسيطرُ الوحيد على الساحة الفلسطينيّة بكل مكوناتها. (إرشيد، 2007: ص64 – 67).

3- الالتزام بقرارات اتفاق أوسلو

نظرًا لاعتماد الدبلوماسيّة الفلسطينيّة على ما نص عليه اتفاق أوسلو من قرارات ومرجعيات، فقد تمَّ تهميش المرجعيات الأساسيّة في العملية التفاوضية بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، المستندة إلى قرارات المجالس الوطنيّة الفلسطينيّة المتعاقبة، والقمم العربيّة، وقرارات المنظمات الدوليّة؛

وبذلك تراجع دور الدبلوماسيّة الفلسطينيّة على المستوى الدوليّ، وأصبح حلُّ جميع القضايا العالقة عن طريق المفاوضات فقط، ولم يُعد هناك أي اعتماد على أشكال العمل المقاوم الأخرى. (الزعمط، 2015: ص63).

ثالثًا: تقييم الأداء الدبلوماسيّ الفلسطينيّ منذ أوسلو حتى 2011م

حققت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة الكثير من الإنجازات لصالح القضية الفلسطينيّة، التي لها أثارها الإيجابية للشعب الفلسطينيّ، في حين تعرضت للعديد من الإخفاقات والضعف في التعامل مع المستجدات التي واجهت القضية الفلسطينيّة.

وقد تمثلت أبرز الإنجازات التي حققتها الدبلوماسيّة الفلسطينيّة بعد أوسلو حتى عام 2011م فيما يلي:

- نجحت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في الحصول على عضوية دولة مراقب بالأمم المتحدة، بتصويت 138 دولة، وهذا يعد نجاحًا بارزًا للدبلوماسية الفلسطينيّة نتيجةَ العملِ الدبلوماسيّ المثابر الدؤوب، إلى جانب البعثات الدبلوماسيّة الفلسطينيّة على مستوى دول العالم.
- نجاح العمل الدبلوماسيّ في كشف الحقيقة للعالم حول مدى خطورة الاستيطان الإسرائيليّ وأضراره على الشعب الفلسطينيّ، وأنه يعمل على تجزئة الدولة الفلسطينيّة لعدم قيامها متواصلة الأطراف والأجزاء، وفي ذلك تمَّ الإعلان الأوروبيّ برفض الاستيطان الإسرائيليّ على الأراضي الفلسطينيّة.
- حكمة الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في التعامل مع ما يحدث في بعض الدول العربيّة وعدم التدخل في شؤونها الداخليّة، وعدم إعلان مواقف متحيزة أو معارضة لأي أحد من الأطراف، والبقاء دائمًا محايدة الطرفين في ذلك.
- استطاعت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة خلال تلك المرحلة تحقيق خطوات مهمة من خلال العديد من الدول العربيّة، والدول الاشتراكية، كما تمكنت من فتح مكاتب لها في الكثير من الدول.

- عملت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة على كسب وتأييد ودعم الدول العربيّة، وحركات التحرر في العالم والصين، وحصلت على الاعتراف بالمنظمة وتعزيز دورها.
- استخدمت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة أشكال العمل الدبلوماسيّ كافة؛ من أجل كسب ومساندة ودعم مختلف القوى المؤثرة الرسميّة، والإقليمية، والدوليّة في المفاوضات مع "إسرائيل".
- لجأت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة إلى الأمم المتحدة؛ للحصول على قرار أن تكون فلسطين دولة غير عضو، ولتفعيل العمل الدبلوماسيّ من خلال المؤسسات الدوليّة.
- أدت السفارات الفلسطينيّة دورًا بارزًا في الخارج في عملية تنفيذ سياسة القيادة ورعاية مصالح الجإلىات الفلسطينيّة في البلد المُضِيف، والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينيّ، والترويج لقضيته العادلة.
- العمل على تشبيك العلاقات وتوطيدها بين المؤسسات الرسميّة الفلسطينيّة والعالم الخارجيّ، والبحث عن سبل الدعم السياسيّ المإلى، والإعلاميّ للقضية الفلسطينيّة.
- استطاعت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة عبر السفارات بالخارج كسب الرأي العام لصالح القضية الفلسطينيّة، وإبراز مظلومية الشعب الفلسطينيّ، وإثبات عدالة قضيته الإنسانية، وإقناع العالم بضرورة حل القضية الفلسطينيّة؛ وذلك استنادًا للقرارات الدوليّة والاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيليّ، وأبرزها اتفاق أوسلو.

مقابل ذلك، كان من أبرز إخفاقات العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ ما يلي:

- فشل العمل الدبلوماسيّ في تفعيل قضية حصار الرئيس الفلسطينيّ الراحل ياسر عرفات داخل مقر المقاطعة في رام الله، وكان الأداءُ الدبلوماسيُّ سيئًا للغاية إذ اقتصر على التصريحات الصحفيّة، ولم يتم تبني خطة دبلوماسية واضحة المعالم من أجل فك الحصار عن الرئيس الراحل عرفات، فَبقيت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في صمت مُدقِع دون وجود فعإلىات رسميّة أو خطابات موجهة للعالم، ولم يتحرك أحد حتى وفاة الرئيس عرفات في ظروف غامضة.

- إخفاق الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في رفع الحصار عن قطاع غزة، وعدم تفعيل قضية الحصار على المستوى المطلوب، والتقصير في إبراز بعض التفاصيل المهمة التي يعانيها المواطنون في قطاع غزة، ومنها: عرقلة حركة المواطنين عبر الحواجز الإسرائيليّة من وإلى قطاع غزة، وأصعبها تنقلُ المرضى الفلسطينيّين لتلقي العلاج في الخارج، ونقص كمية الأدوية والمعدات الطبية، ومشكلة الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي وغيرها من القضايا، التي أثرت بشكل مباشر على حياة المواطنين، هذا ولقد أضعف الانقسامُ الفلسطينيّ الداخليّ الجهودَ الدبلوماسيّة تجاه قضية حصار قطاع غزة.
- اصطدمت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة عبر الحائط بالحصول على فرصة غير مسبوقة لمحاسبة "إسرائيل" في الأمم المتحدة، بعدما صدر تقرير"غولدستون" للجنة حقوق الإنسان من أجل كشف وتقصي الحقائق جراء وقوع الحرب الإسرائيليّة على قطاع غزة في ديسمبر عام 2008م، إذ طالبت السلطة الفلسطينيّة بتأجيل التصويت على هذا القرار؛ نظرًا لعدم ضمان الأصوات لصالحها، كما تعرضت القيادة الفلسطينيّة إلى ضغوطات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكيّة والدول الكبرى، من أجل التراجع عن التصويت على هذا التقرير، والذي كان يدين "إسرائيل" بالجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطينيّ، وتستوجب ملاحقة مرتكبيها أمام المحكمة الجنائية الدوليّة، فقد اتسم موقف العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ بالضعف وعدم الوضوح في هذا التقرير.
- اغتيال الدبلوماسيّين والقنصليّين بالسفارات الفلسطينيّة، مثل: اغتيال محمود همشري، وعمر النايف في بعض الدول الأوروبيّة والسفارات الفلسطينيّة وغيرها، وهذه الاغتيالات من أجل عرقلة وتوقف التحركات الدبلوماسيّة الفلسطينيّة لما كان لها تأثير كبير على الرأي العام العالميّ.
- تراجع الدعم العربيّ والتعنت الإسرائيليّ، وتوقف ملف المفاوضات، ومكر السياسة الدوليّة، كل ذلك قد انعكس سلبًا على الدبلوماسيّة الفلسطينيّة.

- الدبلوماسيّة الفلسطينيّة تفتقر إلى حد كبير للعنصر البشريّ الذي يتمتع بالموهبة الدبلوماسيّة، وتعدد اللغات الأجنبية.
- تراجع المعايير في عملية اختيار العاملين في السلك الدبلوماسيّ، ففي أغلب الحالات لا تعتمد طريقة الانتقاء على الكفاءة والفعالية.
- ما زالت وزارة الخارجيّة ضعيفة وعاجزة عن التصدي للمشكلات الخارجيّة، أو حتى لعملية التنسيق والمتابعة للقضايا المهمة، ولا سيما فيما يتعلق مع المنظمات الدوليّة.
- التراجع الواضح لبعض الدول الإفريقية عن تأييدها ودعمها السياسيّ للقضية الفلسطينيّة مقارنةً بالماضي، وتَوَجُّه هذه الدول نحو "إسرائيل" وتعزيز علاقتها معها، فضلًا عن التراجع الملموس في مواقف عدد من الدول الأوروبيّة، التي كانت متعاطفة مع القضية الفلسطينيّة، وهذا كله بسبب إهمال العمل الدبلوماسيّ وعدم العمل ضمن خطة استراتيجية مُحكمة.
- الفشل في تثبيت القرارات الأممية في الاعتراف بالحقوق الأساسيّة للشعب الفلسطينيّ.
- الموافقة على إلغاء قرار (3379) الذي أُقِرَّ في 1979/11/10م، واعتبر أنَّ الصهيونيّة شكلٌ من أشكال العنصريّة والفصل العنصريّ، وطالب بممارسة الأيديولوجيا الصهيونيّة.

خلاصة

إنَّ العملَ الدبلوماسيّ في منظمة التحرير الفلسطينيّة حقَّق قدرًا من النجاحات منذ بداية النشأة، وتحديدًا منذ أن حصلت المنظمة على الاعتراف بها كممثلٍ شرعيّ ووحيد للشعب الفلسطينيّ ومن خلال ذلك كان انطلاق المجال الدبلوماسيّ في إنشاء علاقات دولية، وبعد الإعلان عن اتفاق أوسلو عام 1993م، انقسم الشعب الفلسطينيّ إلى طرفين: الطرف الأول مؤيد للاتفاق، والطرف الثاني معارض له، وكلٍّ منهما لديه مبرراته وأدلته حسب ما يراه مناسبًا للقضية الفلسطينيّة. وفيما يتعلق بمرحلة المفاوضات مع الطرف الإسرائيليّ، فقد اعترضتها الكثير من العقبات على مبدأ المرحلة الانتقالية، وقد تأثر العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ سلبًا؛ لاعتماده بشكل كليٍّ على ما نص عليه اتفاق أوسلو كَمَرجعية رئيسية للمفاوضات، وتهميش قرارات المنظمات الدوليّة والقمة العربيّة، كما برزت خلافات بين منظمة التحرير الفلسطينيّة والسلطة الفلسطينيّة على دوائر التمثيل والبعثات الدبلوماسيّة بالخارج، فكان الأداء الدبلوماسيّ الفلسطينيّ بعد أوسلو ضعيفًا، وليس لديه الخبرة الكافية؛ فلم ينجح عبر المفاوضات في الترويج للقضية الفلسطينيّة العادلة، وحق الشعب الفلسطينيّ في تقرير مصيره، وكسب وتأييد الرأي العام العالميّ من أجل مناصرة الشعب الفلسطينيّ.

المبحث الثالث: الأداء الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة خلال الفترة 2012م – 2019م

مقدمة

سعى الفلسطينيّون جاهدين بكل السبل المشروعة من أجل قيام الدولة الفلسطينيّة، ومارس الشعب وقيادته جميع الوسائل الممكنة من المقاومة الشعبيّة، حتى الدبلوماسيّة بأشكالها كافة، فحقَّقَ العمل الدبلوماسيّ لدى منظمة التحرير الفلسطينيّة دورًا بارزًا في الحصول على عضوية بالأمم المتحدة، كَحَركة تحررٍ بصفة مراقب سنة 1974م، وكانت أولَ حركة تحررٍ على الصعيد العالميّ تنضم إلى الأمم المتحدة، وسعت القيادة الفلسطينيّة من خلال تكثيف العمل الدبلوماسيّ الخارجيّ للحصول على عضوية فلسطين في الأمم المتحدة كَعضو كامل العضوية في عام 2011م، وتمكنت من الحصول على صفة "دولة مراقب" عام 2012م.

وسيتناول هذا المبحث العوامل التي دفعت القيادة الفلسطينيّة إلى التوجه للأمم المتحدة من أجل طلب عضوية "دولة مراقب"، مع تسليط الضوء على أبرز الإشكإلبات في عملية الحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في عام 2011م، وما هي مسارات الدبلوماسيّة الفلسطينيّة، وكيفية الحصول على عضوية "الدولة المراقب غير العضو" في الأمم المتحدة 2012م، والتعرف على مواقف مختلفة جراء حصول فلسطين على الاعتراف الدوليّ بالأمم المتحدة.

أولاً: العوامل التي دفعت القيادة الفلسطينيّة للحصول على طلب العضوية من الأمم المتحدة

في ظل انشغال العالم العربيّ بالتطورات السياسيّة الداخليّة الناتجة عما يسمى "ثورات الربيع العربيّ"، مما أدى إلى تهميش القضية الفلسطينيّة على المستويين العربيّ والدوليّ؛ لذلك عملت القيادة الفلسطينيّة على إدارة الصراع بذاتها، فشكَّلَت خطوةُ حصول فلسطين على عضوية "دولة مراقب" في الأمم المتحدة أهميةً كبيرةً من أجل تحقيق أهداف القضية الفلسطينيّة، وإعادتها إلى

الإطار الدوليّ من أجل التوصل إلى حل عادل يخدم القضية، وهناك عوامل كثيرة دفعت الفلسطينيّين للتوجه إلى الأمم المتحدة من أجل طلب هذه العضوية، ومن أبرز هذه العوامل:

1- مماطلة "إسرائيل" في تنفيذ التزاماتها القانونية، وخرقها للمعاهدات الدوليّة، ورفضها المستمر عملية التفاوض مع الفلسطينيّين حول قضايا الحل النهائيّ، والمثيلة في: القدس، والمستوطنات، وحرية الأسرى، وعودة اللاجئين، وغيرها من الأمن والحدود ومشكلات المياه، هذا كله أدى إلى إخفاق عملية التفاوض وعدم التوصل إلى نتيجة تُرضِي الطرفَ الفلسطينيّ، وتكون ملموسةً على أرض الواقع، كما أبعدت الحل النهائيّ إلى أجلٍ غير مسمى.

2- فشل المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، ووصولها إلى طريق مغلق بعد محاولة نتنياهو فرض المفاوضات على الشعب الفلسطينيّ دون شروط مسبقة، وغياب مرجعية واضحة للمفاوضات، فضلًا عن أنَّ نتنياهو اعتبر أنَّ أراضي الضفة الغربية مُختَلَفٌ عليها، وليست أرضاً محتلة.

3- عجزت الأطراف الدوليّة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكيّة عن إقناع وإجبار "إسرائيل" وقفها الاستيطان في الضفة الغربية، وتمدد المستوطنات داخل الأراضي الفلسطينيّة، بعد أن نجحت بشكل جزئي في تجميده بشكل مؤقت خلال عام 2010م.

4- تراجُع الضغطِ الأمريكيّ على "إسرائيل" لوقف عملية الاستيطان، وانعدام نيتها في التوصل إلى حل يعطي الفلسطينيّين حتى ولو جزءًا بسيطًا من حقوقهم، الأمر الذي أوجد قناعةً لدى القيادة الفلسطينيّة بعدم جدوى المفاوضات ضمن جدول زمنيّ معين، فكان القرارُ أمامَ القيادةِ الفلسطينيّةِ التأكيدَ والإصرارَ على إعلان الدولة الفلسطينيّة، وقبولها عضوًا في المجموعة الدوليّة من خلال التوجه بطلب العضوية في الأمم المتحدة.

5- سلبيةُ دور جامعة الدول العربيّة، وعدم قدرتها على لعب دور فاعل وضاغط في ظل انكفاء أنظمة الحكم العربيّة على نفسها، وحدوث حالة من التشتت والتغيير في العمل العربيّ المشترك، فلم تعُد القضية الفلسطينيّة أولوية مُلِحَّة في أجندات صانع القرار العربيّ.

وعليه يمكن القول: إن توجه الفلسطينيّين إلى الأمم المتحدة من أجل طلب الحصول على عضوية "دولة مراقب" للتقدم خطوة للأمام في القضايا الرئيسية للشعب الفلسطينيّ، ومن أهمها: الحق في تقرير المصير، وقيام الدولة الفلسطينيّة المستقلة، والتعامل بمبدأ المساواة بين الدول حسب مبادئ الأمم المتحدة، وفي ظل هذه الأوضاع السيئة وعرقلة المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، واعتماد "إسرائيل" على استراتيجية الاستيطان والعمل على توسيعها، وعدم احترام وتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وانتهاك القانون الدوليّ بحق الشعب الفلسطينيّ، كل هذه العوامل دفعت الرئيس الفلسطينيّ محمود عباس للذهاب إلى الأمم المتحدة من أجل طلب عضوية الدولة المراقب.

ثانيًا: المسارات التي ركزت عليها الدبلوماسيّة الفلسطينيّة بعد توجهها للأمم المتحدة والحصول على صفة "دولة مراقب"

ركزت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة خلال توجهها إلى الأمم المتحدة على عدة مسارات وهي: (أبو كريم، 2018: ص198).

- **المسار الدبلوماسيّ:** أدى إلى ازدياد عدد الاعترافات الدوليّة بدولة فلسطين، ورفع التمثيل الدبلوماسيّ من العديد من الدول بواسطة علاقات ثنائية تربط دول العالم بدولة فلسطين، وتعريفهم بالقضية الفلسطينيّة العادلة وحقوق الشعب الفلسطينيّ.
- **المسار السياسيّ:** أسهم في انضمام دولة فلسطين إلى العديد من المنظمات الدوليّة المتنوعة، وذلك بعد رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة.

- **المسار القانوني**: أوجد الفرصة للانضمام إلى المحكمة الجنائية الدوليّة التي يمكن من خلالها محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليّين، وما اقترفوه من جرائم بحق الشعب الفلسطينيّ في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- **المسار التكتيكيّ**: عملية طلب الاعتراف بدولة فلسطين من خلال الدول التي لم تعترف بها هي في الحقيقة مؤشر واضح وصريح لمدى تجاوب هذه الدول مع القضية الفلسطينيّة، ما يعكس صورة واضحة عن ميول وتوجيهات هذه الدول، الأمر الذي وفَّر الفرصة لدى الجانب الفلسطينيّ للعمل على اختيار البدائل المناسبة لتحقيق أفضل النتائج.

ثالثًا: إشكاليات الحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة عام 2011م

إن العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ قد خاض تجربة سابقة في مجال الاعتراف في الأمم المتحدة، فقام الرئيس الفلسطينيّ الراحل ياسر عرفات بجهود كبيرة من أجل الحصول على صفة دولة معترف بها من خلال المجتمع الدوليّ و"إسرائيل"، وبالتإلى سعت السلطة الفلسطينيّة للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة عام 2011م، وكان هذا ضمن خطة استراتيجية متبعة (أبو رمضان، 2017: ص23).

ووفقًا للنصوص الواردة في ميثاق الأمم المتحدة واللوائح الداخليّة للجمعية العامة، فإنها لا تتضمن قواعد الحصول على مسمى "مراقب" في الأمم المتحدة، ولكن من خلال الممارسة أصبحت عضوية "مراقب" تتطلب صدور قرار من الجمعية العامة والتصويت عليها من المشاركين بنعم أو لا، والاختيار يكون عن طريق الأغلبية البسيطة، إذ إن وضع دولة غير عضو هو مطلبٌ ضئيلٌ بالمقارنة مع وضع دولة عضو، وهذا لا يتناسب مع الدولة الفلسطينيّة لأنها تحتاج الأغلبية للتصويت، وخصوصًا في ظل مؤشرات تدل على أنه لا مجال لأخذ الفلسطينيّين العضوية؛ لأنه لا توجد دولة فلسطينية، ومن ثم لا يمكن تخطي الفيتو الأمريكيّ. (أبو كوش، 2015).

ووفقًا للمادة رقم (4) من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن العضوية متاحة لجميع الدول المُحِبة للسلام، والتي تقبل بالالتزامات التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، ويرجع قبول عضوية أي دولة من هذه الدول بموجب قرار من الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الأمن؛ لذلك عملت الدولة الفلسطينيّة على التوجه إلى مجلس الأمن من أجل طلب الحصول على العضوية الكاملة سنة 2011م، فيما عرف آنذاك بـ "استحقاق أيلول"، ولكنها فشلت في هذه المحاولة؛ لأنها لم تستطع الحصول على عدد الأصوات الكافية لذلك، بالرغم من أنها كانت مُحققةً كامل الشروط للحصول على العضوية الكاملة. (أبو رمضان، 2018: ص567).

إن قبول فلسطين في الأمم المتحدة والحصول على دولة كاملة العضوية، تعتبر قضية سياسيّة من الدرجة الأولى، بعيدًا عن نصوص ميثاق الأمم المتحدة أو ما تتضمنه لوائح الجمعية العامة، أو من خلال توفير عناصر وجود الدولة ومعايير الاعتراف بها، فقد حدث الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة سابقًا، عندما قام الرئيس الراحل ياسر عرفات بإعلانها يوم 15 نوفمبر لعام 1988م في دورة المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ التي عقدت في الجزائر. وهنا يمكن التأكيد على أن المعايير السائدة في المواثيق الدوليّة يمكن أن تتجاوزها القوى العظمى، وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكيّة التي تتحكم إلى حدٍ ما في مخرجات الأمم المتحدة.

رابعًا: الحصول على عضوية دولة مراقب غير عضو لدولة فلسطين في الأمم المتحدة عام 2012م

إن الحصول على عضوية الدولة المراقب في الأمم المتحدة لا يتطلب سوى غالبية بسيطة في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تضم 193 دولة، ولا يمكن للدول الكبرى في مجلس الأمن استخدام حق النقض "الفيتو" من أجل إجهاض الطلب، كما هو الحال في تحديد دولة كاملة العضوية، إذ على المستوى الدبلوماسيّ يحق لمن يمتلك صفة "دولة مراقب" أن يشارك في الاجتماعات العامة، ولكن دون التصويت، وتعود هذه الممارسة إلى عام 1946م، عندما وافق

الأمين العام للأمم المتحدة على تعيين الحكومة السويسرية دولة مراقب دائم لدى الأمم المتحدة، والتي أصبحت دولةً كاملة العضوية فيما بعد. (الجزيرة نت، 2012م).

وفي الوقت الحإلى لا يوجد سوى كلٍّ مِن دولة الفاتيكان ودولة فلسطين، هما من يتمتعتان بصفة دولة "مراقب غير عضو" في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنَّ السياسات والضغوطات التي واجهت الجانب الفلسطينيّ بواسطة الولايات المتحدة الأمريكيّة كانت تنعكس سلبًا في مرحلة تقديم طلب إلى الأمم المتحدة، أما من ناحية الجانب القانونيّ فليس هناك أي أحكام بخصوص الدولة غير العضو في ميثاق الأمم المتحدة، والشرط الوحيد لقبول أي دولة ليس لها صفة عضوية في الأمم المتحدة هو أن تكون عضوًا في واحدة أو أكثر من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وهي من الشروط العامة التي تضعها الجمعية العامة وفق تصورات كل حالة. (ثابت، 2013: ص66).

وفي إطار التعقيب عما سبق من المفترض أن يعد حصول فلسطين على عضوية دولة مراقب في الأمم المتحدة خطوة مهمة من أجل الحصول على الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينيّة، فإنه يسهم في إعادة القضية الفلسطينيّة إلى دائرة اهتمام المجتمع الدوليّ، وهذا يعد نجاحًا دبلوماسيًّا كبيرًا للفلسطينيّين، وهزيمةً سياسيّةً للجانبين الإسرائيليّ والأمريكيّ اللذين يحاولان منذ اللحظة الأولى إفشال هذه الخطوة.

إن حصول فلسطين على كثير من الامتيازات السياسيّة والقانونية والدبلوماسيّة، وحصولها على عضوية الدولة المراقب في الأمم المتحدة، وانضمامها إلى منظمات دولية جديدة تعد خطوةً ذات أهميةٍ بالغةٍ من أجل الحصول على الاعتراف النهائيّ، وتحقيق الحقوق الفلسطينيّة، وخضوع الاحتلال الإسرائيليّ للمساءلة الدوليّة على انتهاكاته المستمرة بحق الشعب الفلسطينيّ، وعدم التزامه بالمواثيق الدوليّة.

خامسًا: ردود الأفعال تجاه الاعتراف الدوليّ بفلسطين في الأمم المتحدة 2012م

تباينت ردود الأفعال تجاه الاعتراف الدوليّ بفلسطين في الأمم المتحدة، وذلك على النحو التإلى:

1- موقف الشعب الفلسطينيّ من الاعتراف الدوليّ

كان الاعتراف بعضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة لعام 2012م بمثابة يوم تاريخي حافل للشعب الفلسطينيّ، إذ مُنِحَت فلسطين دولة "غير عضو" صفة مراقب بالأمم المتحدة، بعد خطاب الرئيس الفلسطينيّ محمود عباس أمام أعضاء الجمعية العامة، فكانت بادرةَ أملٍ لتحقيق آمال الشعب الفلسطينيّ، وحل الصراع الإسرائيليّ القائم، ومن أجل تحسين الأوضاع المعيشية التي يمر بها الفلسطينيّون، وتعد هذه الخطوة لصالح القضية الفلسطينيّة، بالرغم مِن أنه من الممكن أن يكون لها إيجابيات وسلبيات.

ويشير الكاتب إلى أن المفاوضات في السابق لم تكن هدفًا بحد ذاتها، بل مرحلة من أجل التوصل إلى حل الصراع بطريقة سلمية، وبعد أن وصلت المفاوضات مع الطرف الإسرائيليّ إلى طريق مسدود، اتخذت القيادة الفلسطينيّة والدبلوماسيّة القرار بالتوجه إلى الأمم المتحدة من أجل طلب الحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة، واعتبر الشعب الفلسطينيّ هذا القرار إنجازًا كبيرًا للقيادة الفلسطينيّة والدبلوماسيّة في أروقة الأمم المتحدة، وكان بمثابة نافذة أمل لصالح القضية الفلسطينيّة؛ من أجل تقرير مصيره، وحل الصراع المستمر مع الطرف الإسرائيليّ الذي عدَّ هذا الإنجاز هزيمة بحقه.

ويرى الكاتب أن هذه الخطوة دفعت الباحِثِينَ، ومراكز الأبحاث والدراسات السياسيّة، والمحللين إلى دراسة هذه الخطوة، فمنهم من كان مؤيدًا للفكرة؛ لما لها من آثار إيجابية، ومنهم من كان معارضًا لها بشكل كامل؛ لما لها من آثارٍ سلبيةٍ كبيرةٍ على القضية؛ لذلك وجب القيام بدراسة جدوى لهذه المرحلة من لاستخلاص النتائج التي من الممكن أن تخدم القضية الفلسطينيّة، ويعد الكاتب أن هذه الخطوة هي إنجاز على الصعيد الدبلوماسيّ والسياسيّ والقانونيّ، ولها إيجابيات

عديدة مع مراعاة ظهور بعض السلبيات التي من الممكن التغلب عليها، والعمل على حلها فيما بعد، ولكن يجب علينا البحث عن كيفية اغتنام الفرصة، والاستفادة منها في تلك المرحلة، والتركيز على الجهود الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في داخل هذا المحور، ومن أجل إنجاح هذه الخطوة بالشكل المطلوب يجب توحيد الهدف وبناء استراتيجية موحدة يتم السير عليها، وليس من الضروري ملامسة النتائج المطلوبة على المدى القريب؛ لأن بعض الإنجازات تحتاج إلى وقتٍ كافٍ وظروفٍ ملائمة من أجل تفعيلها، والحصول ما هو مراد من أهدافها، لخدمة القضية الفلسطينيّة العادلة.

2- الموقف الأمريكيّ من الاعتراف الدوليّ بفلسطين

عبَّرت الولايات المتحدة الأمريكيّة عن رفضها الشديد لإعطاء الفلسطينيّين عضوية مراقب في الأمم المتحدة، كما تحدثت وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة هيلاري كلينتون خلال تصريحاتها لصحيفة الجزيرة: "إن واشنطن ترى أنَّ الخطوة الفلسطينيّة جانبها الصواب، وأنَّ الجهود يجب أن تتركز على إحياء عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط"، ووصفتها قائلة: "إن من شأن هذا القرار أن يعمل على مزيد من تواجد العراقيل أمام عملية السلام"، واعتبرت كلينتون أنَّ الطريق الوحيد لقيام الدولة الفلسطينيّة هو استئناف عمليات المفاوضات بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، وأن هذا القرار لم يجعل لفلسطين دولة؛ لهذا السبب كان تصويت الولايات المتحدة ضد هذا القرار بشكل كامل. (الجزيرة، 2012).

ويرى الكاتب أن الولايات المتحدة الأمريكيّة كان لها دورٌ كبيرٌ في القضية الفلسطينيّة منذ نشأتها، فكانت دائمًا بجانب دعم "إسرائيل" من أجل إقامة وطن قوميّ لليهود في فلسطين، كما وكانت الولايات المتحدة تُعارِض كلَّ من يقف أمام هذا القرار من خلال الضغط على بعض الدول بوقف المساعدات المالية، وكانت الولايات المتحدة ترفض وبشدة حصول فلسطين على طلب العضوية في الأمم المتحدة، وَعَدَّت هذه الخطوة بعيدة عن عملية السلام مع الإسرائيليّين وأنَّ الحل الوحيد هو الرجوع إلى المفاوضات الثنائية؛ من أجل التوصل إلى حل يُرضِي الطرفين، وفي حال تبني القرار سيتم فرض عقوبات ووقف المساعدات من واشنطن للفلسطينيّين.

3- الموقف الإسرائيليّ من الاعتراف الدوليّ بفلسطين

عدَّت "إسرائيل" حصول فلسطين على قرار الاعتراف من الأمم المتحدة بصفة "عضو مراقب"، أمراً يشكلُ تهديدًا استراتيجيًا على وجود "إسرائيل"؛ لأنها تخشى من أي مكاسب تؤدي لزيادة فرصة استقلالية القرار الفلسطينيّ، ويُعزز مكانة القضية الفلسطينيّة، فعندما تحصل فلسطين على دولة كاملة العضوية بالأمم المتحدة، ستصبح "إسرائيل" ليست مجرد دولة تحتل دولة عضو بالأمم المتحدة، بل ستُعتَبر دولةً غازِيَةً أيضًا، وهذا الأمر يُسَهِّل فرضَ عقوبات جديدة عليها. (أبو مصطفى، 2018: ص693).

لذلك كانت هناك معارضة كبيرة في الجانب الإسرائيليّ، جراء إعلان السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة توجهها إلى الأمم المتحدة، بعد إعلان الرئيس الفلسطينيّ محمود عباس التوجه إلى الأمم المتحدة، كما ادَّعت "إسرائيل" أن السلطة الفلسطينيّة غير جاهزة من أجل قيام دولة مستقلة، مُشيرةً إلى جانب الانقسام الفلسطينيّ بين حركتي فتح وحماس. وبعد توجه الرئيس الفلسطينيّ بشكل رسميّ إلى الأمم المتحدة لطلب الاعتراف، هدَّدت "إسرائيل" السلطة الفلسطينية وذلك بالدعوة لضرورة وقف الولايات المتحدة الأمريكيّة مساعداتها للسلطة، وبعد قرار الاعتراف انتقد رئيس الوزراء الإسرائيليّ بنيامين نتنياهو قرار التصويت في الأمم المتحدة، وصّرح بقوله: "إنَّه لم يغير شيئًا على أرض الواقع، وهذه الخطوة لم تدفع الفلسطينيّين إلى إقامة دولتهم المستقلة، بل هذا سيعمل على تأخيرها أكثر"، وأوضح أنَّه مستعدٌ لاستئناف مفاوضات السلام والبحث في جميع القضايا الجوهريّة التي هي محل صراع قائم بين "إسرائيل" والفلسطينيّين، مُضيفًا "للأسف لم أسمع ردًا من الجانب الفلسطينيّ". (الجزيرة، 2012).

ومن هنا عملت "إسرائيل" على فرض العقوبات على الشعب الفلسطينيّ والتضييق على حياته إلىومية داخل أراضيه، وهددت بتجميد العائدات الضريبية التي تتقاضاها السلطة الفلسطينيّة لحسابها، وتمَّ إيقاف تراخيص العمل المسموح بها للفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، وجميع هذه

الإجراءات بحق الشعب الفلسطينيّ؛ لعمل ضغط على القيادة الفلسطينيّة من أجل التراجع عن هذه الخطوة في الأمم المتحدة.

4- موقف منظمة التعاون الإسلاميّ من الاعتراف الدوليّ بفلسطين

رحبت منظمة التعاون الإسلاميّ بقرار الجمعية العامة لمنح فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة، واعتبر الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلاميّ أَكمَلُ الدينِ إحسان أوغلو قرارَ قبول فلسطين بالأمم المتحدة إنجازًا تاريخيًا، يعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ، واستعادة الحقوق الفلسطينيّة المشروعة، وتعزيز فرصة السلام في منطقة الشرق الأوسط، وتدوين حق الشعب الفلسطينيّ في الدولة بصورة لا يمكن الرجوع عنها، وأوضح أنَّ المنظمة تدعم بكامل الجهود المبذولة الوقوفَ بجانب الشعب الفلسطينيّ حتى إقامة دولته المستقلة. (رشاد، 2012: ص32).

5- موقف تركيا من الاعتراف الدوليّ بفلسطين

نشطت الدبلوماسيّة التركية إلى جانب الشعب الفلسطينيّ في المحافل الدولة، ومن أهم الجهود التركية المبذولة بقبول فلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة، تحدث وزير الخارجيّة التركي السيد داوود أوغلو أمام الأمم المتحدة، وقال: "إنَّ تركيا تقف مع الفلسطينيّين حتى تُقامَ الدولة الحرة وعاصمتها القدس الشريف، وتركيا لم تترك الفلسطينيّين لوحدهم في المحافل الدوليّة"، كما دعا أوغلو المجتمع الدوليّ إلى الوقوف بجانب الفلسطينيّين، من أجل تحقيق حقوقهم المشروعة وإنهاء معاناتهم، كما رحب بعضوية فلسطين في الأمم المتحدة وأضاف: "لا يمكن تحقيق العدالة إلا بإقامة الدولة الفلسطينيّة والحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وأنَّ هذه لحظة تاريخية حققها الشعب الفلسطينيّ منذ بداية الاحتلال"، وكان أوغلو أول من يهنئ الرئيس الفلسطينيّ محمود عباس في مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما تلقى الرئيس الفلسطينيّ اتصالًا هاتفيًا من رئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب أردوغان لتهنئته بالإنجاز الفلسطينيّ في الأمم المتحدة، وأكَّد عباس أنَّ انتصار فلسطين في الأمم المتحدة حقَّق خطوة من أجل الوصول إلى طريق الاستقلال، وأفادَ عباس خلال حفل استقبال أقامته تركيا في نيويورك احتفالًا بانتصار فلسطين في

الأمم المتحدة، "أننا حاولنا الحصول على العضوية الكاملة في عام 2011م، ولكن لم نتمكن من ذلك، فلجأنا للجمعية العامة للحصول على الدولة غير العضو بصفة مراقب، وأننا نسعى للوصول إلى الحقوق الفلسطينيّة المشروعة لإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلة وعاصمتها القدس". (وكالة وفا، 2015، نت).

6- موقف الدول العربيّة من الاعتراف الدوليّ بفلسطين

رحبت الدول العربيّة بالتصويت على عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، ووصفت دولة قطر هذا الإنجاز بيومٍ تاريخيٍّ حافل للشعب الفلسطينيّ، وذلك لرفع مكانة فلسطين في المنظمة الدوليّة إلى دولة مراقب غير عضو، كما رحبت الحكومة الأردنية كذلك في بيان صادر عنها مُعتبرةً هذا القرار إنجازًا استراتيجيًا مهماً يخدم مسار الصراع العربيّ الإسرائيليّ.

سادسًا: الآثار الدبلوماسيّة المترتبة على الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة

من حق الدولة الفلسطينيّة – في ضوء القانون الدوليّ– بعد حصولها على الاعتراف الدوليّ أن تصبح طرفًا في اتفاقية فِيينَّا للعلاقات الدبلوماسيّة لعام 1961م، وأيضًا اتفاقية فِيينَّا للعلاقات القنصلية لعام 1963م، وكذلك اتفاقية فِيينَّا للبعثات الخاصة، والعمل على تبادل التمثيل الدبلوماسيّ مع جميع الدول في العالم؛ لذلك فإن هذا الاعتراف يعطي الدبلوماسيّة الفلسطينيّة كثيرًا من الحصانات والامتيازات على مستوى بعثاتها الدبلوماسيّة، ويُسهم في رفع درجة تمثيلها الدبلوماسيّ، ويعزز الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة على مكانة الدبلوماسيّة الفلسطينيّة لدى المجتمع الدوليّ، فيؤدي ذلك إلى تحسين العلاقات الدوليّة، وتنمية وتطوير العلاقات السياسيّة، والاقتصادية، والدبلوماسيّة، ويُمَكِّن الاعتراف الدوليّ بفلسطين قدرة الفلسطينيّين على حماية مصالحهم ضمن القرارات التي ينص عليها القانون الدوليّ، ويُشجع عددًا من الدول التي كانت مترددة في الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة. (شهاب، 2016، ص162).

وتعقيبًا على ما سبق، يمكن القول: إن الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة بالشكل القانونيّ والسياسيّ يُمكِّنها من إقامة العلاقات الدبلوماسيّة، وتبادل التمثيل الدبلوماسيّ بين الدول، وهذا يعبر

عن أشكال سيادة الدولة، واستقلالها السياسيّ، سواء كان ذلك استقلالًا كامل السيادة، أو منقوص السيادة، فإنَّ من حق أي دولة مُمارسة التمثيل الدبلوماسيّ، وإقامة علاقات تبادلية مشتركة مع الدول الأخرى بطريقة رسميّة بينهما، ويعتبر ذلك مفتاحًا للعلاقات الدبلوماسيّة والقنصلية. وهناك عدة وظائف تتمتع بها الدولة الفلسطينيّة على إثر الاعتراف بها، مثل: وظائف إعلاميّة، وسياسيّة، وتفاوضية، واقتصادية، ووظائف أخرى تعمل على تعزيز العلاقات بين الدول بعضها البعض، كما يوجد وظائف قنصلية تعمل على حماية مصالح رعاياها، ولا يقتصر ذلك على إقامة علاقات دولية بين دولتين فقط، بل يتسع إلى منظمات وشركات عالمية كبرى وغيرها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاتفاقيات والمعاهدات التي تربط نوع تلك العلاقة، وتؤدي العلاقات الدبلوماسيّة إلى تحسين العلاقات الدوليّة بين الدول من خلال علاقاتها السياسيّة، والاقتصادية، والثقافية، والتجارية وغيرها من العلاقات، كما يمكن من خلال ذلك اللجوء إلى الأمم المتحدة؛ للتدخل في حال ارتكبت أحد الدول أعمالًا يحظرها القانون الدوليّ بحق الدولة الفلسطينيّة، ويتمَّ حلها باستخدام أساليب دبلوماسية بعيدًا عن تدخل القوة المسلحة واستخدام العنف والقوة في مواجهة حل الإشكاليات.

خلاصة

توجهت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة إلى العديد من دول العالم؛ من أجل الحصول على اعترافٍ بالدولة الفلسطينيّة، وكسبِ ومساندة أكبر عدد ممكن من الدول لصالح القضية الفلسطينيّة، ومناصرتها في المحافل الدوليّة. ويعد الحصولُ على الاعتراف بدولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة عام2012م من أبرز الإنجازات التي قامت بها الدبلوماسيّة الفلسطينيّة، والتي جاءت نتيجة الجهود الدبلوماسيّة الفلسطينيّة المثابرة، والعمل المكثف لوزارة الخارجيّة الفلسطينيّة نتيجة لما قامت به البعثات الدبلوماسيّة الفلسطينيّة على الصعيد الدوليّ، الأمر الذي منح الدولة الفلسطينيّة العديد من الامتيازات، والحصانات الدبلوماسيّة، التي تُسهِم في إعادة القضية الفلسطينيّة إلى دائرة اهتمام المجتمع الدوليّ.

خاتمة الفصل الأول

- عملت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في بداية النشأة بشكل موفق، بعدما حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على الاعتراف بها كممثلٍ شرعيّ ووحيد للفلسطينيّين.
- كانت بداية انطلاق المجال الدبلوماسيّ في إنشاء علاقات دولية عديدة بعد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينيّة.
- مر العمل الدبلوماسيّ بِكثيرٍ من العراقيل خلال عملية المفاوضات الثنائية بين الطرفين الفلسطينيّ والإسرائيليّ، ما أثرَّ بشكل سلبيّ على العمل الدبلوماسيّ منذ توقيع اتفاق أوسلو حتى عام 2012م.
- تبين عدم جدية الاحتلال الإسرائيليّ في الوصول إلى حلٍ نهائيّ، يستند إلى قرارات الشرعية الدوليّة خلال المفاوضات.
- منعت "إسرائيل" أي جهود دبلوماسية لتحقيق مسار السلام المشترك.
- تراجعت القضية الفلسطينيّة على المستويين الإقليميّ والدوليّ.
- توجه الرئيس الفلسطيني محمود عباس بخطوة مهمة إلى الأمم المتحدة؛ من أجل طلب الحصول على عضوية الدولة المراقب، والاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينيّة.
- أسهم الاعتراف الدوليّ في إعادة القضية الفلسطينيّة إلى دائرة اهتمام المجتمع الدوليّ، ووضعها على سلم الأولويات.
- حصلت الدولة الفلسطينيّة على عددٍ من الامتيازات السياسيّة، والدبلوماسيّة، والقانونية، بالإضافة إلى انضمامها لمنظمات دولية عديدة، وهذا يساعد الفلسطينيّين في محاسبة الاحتلال الإسرائيليّ؛ للانتهاكات المستمرة بحق الشعب الفلسطينيّ ووطنه، وعدم الالتزام بالقرارات والمواثيق الدولة.

الفصل الثاني
مسارات العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة 2012م- 2019م
(الإنجازات والتحديات)

- **المبحث الأول:** إنجازات العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة.
- **المبحث الثاني:** تحديات العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة.

الفصل الثاني
مسارات العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة
2012م- 2019م
(الإنجازات والتحديات)

تمهيد

منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م، تمحورت أولويات الدبلوماسيّة الفلسطينيّة حول المفاوضات مع الطرف الإسرائيليّ للوصول إلى الحل النهائيّ، وقد حاولت السلطة الفلسطينيّة تسخير كل مؤسساتها العاملة في المجال الدبلوماسيّ؛ لِكسبِ ودعم الأطراف العربيّة، والإقليمية، والدوليّة لصالح القضية الفلسطينيّة، وبعد تعثر الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في تحقيق أي إنجازات حقيقية ملموسة على أرض الواقع، لجأت السلطة الفلسطينيّة للتوجه إلى الأمم المتحدة عام 2012م؛ من أجل قبول فلسطين بصفة عضوية الدولة المراقب، والسعي إلى تفعيل العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في جميع المؤسسات والمنظمات الدوليّة.

ونتيجة هذا التوجه واجهت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة الكثير من التحديات والمعيقات والعراقيل في سبيل الوصول إلى الأمم المتحدة؛ من أجل الحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة، فكانت كلٌّ مِن الإدارة الأمريكيّة و"إسرائيل" تعملان على منع الفلسطينيّين من التوجه للأمم المتحدة لطلب العضوية، ووضع العراقيل أمامهم، والتلويح بفرض العقوبات على الشعب الفلسطينيّ، وإيقاف المساعدات الدوليّة، فضلًا عن الانتهاكات الإسرائيليّة المستمرة بحق الشعب الفلسطينيّ، والتمادي في عملية الاستيطان، وبالرغم من كل ذلك عملت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة من أجل الحصول على هذا الاعتراف كخطوة نحو تحقيق مصالح الشعب الفلسطينيّ، وإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلة كاملة السيادة، وبعد حصول فلسطين على الدولة غير العضو في الأمم المتحدة، فُتِحت لها آفاق جديدة على المستوى الدوليّ، ما أتاح لها الانضمام إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدوليّة،

ولجأت إلى المنظمات الدوليّة للمطالبة بحقوق الفلسطينيّين، وتقديم شكوى للجهات المختصة بالانتهاكات الإسرائيليّة وسلوكها العدواني المستمر.

وفي سياق هذا الفصل سيتم استعراض مبحثين رئيسين هما، المبحث الأول: يتناول ويستعرض أبرز الإنجازات التي حققها العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ خلال الفترة 2012م– 2019م، أمّا المبحث الثاني: يستعرض العراقيل والتحديات التي واجهت العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ، وتداعيات ذلك على مستقبل هذه الدبلوماسيّة.

المبحث الأول: إنجازات العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة

مقدمة

بالرغم من أن الدبلوماسيّة الفلسطينيّة كانت مقيدة بكثير من العراقيل التي أعاقت ممارسة أشكال العمل الدبلوماسيّ، إلا أنها استطاعت أن تحقق قدرًا من الإنجازات، وكسب علاقات جديدة بجانبها مع دول العالم، ويبدو أن جميع هذه الإنجازات بقيت محددة في إطار معين، ويشتمل هذا المبحث على الإنجازات الدبلوماسيّة التي حققها العمل الدبلوماسيّ، سواء عبر وزارة الخارجيّة الفلسطينيّة، أو المجلس التشريعيّ، أو حسب قرارات الأمم المتحدة، ومن أبرزها: انضمام فلسطين إلى الوكالات والمنظمات الدوليّة مثل: منظمة التجارة العالميّة، منظمة الدوليّة للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وقبول فلسطين في محكمة العدل الدوليّة، والمحكمة الجنائية الدوليّة، بالإضافة إلى اتفاقيات جنيف الأربعة، ونظام روما الأساسيّ.

أولاً: إنجازات الدبلوماسيّة الفلسطينيّة

ويمكن استعراضها على النحو التإلى:

1- توجه الدبلوماسيّة الفلسطينيّة للأمم المتحدة

بدأت جلسات التفاوض الثنائي الفلسطينيّ والإسرائيليّ في تموز/ يوليو من عام 2012م، برعاية أمريكية في ظل موافقة إسرائيليّة ورفض فلسطينيٍّ قاطع، وبالرغم من ذلك أصرَّ الرئيس الفلسطينيّ محمود عباس على الاستجابة مع الرغبة الأمريكيّة، والضغوطات العربيّة الكبيرة من أجل الاستمرار في المفاوضات، رغم عدم الاستجابة بوقف الاستيطان الإسرائيليّ على الأراضي الفلسطينيّة، واستمرت المفاوضات تحت وصاية أمريكية، ولكنها لم تصل إلى حلٍ نهائيّ للقضية الفلسطينيّة؛ ما دفع الرئيس الفلسطينيّ "محمود عباس" للتوجه إلى الأمم المتحدة من أجل الحصول على قرار الاعتراف بفلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة، وبذلك أصبحت القضية

الفلسطينيّة على قائمة الأولويات في الأمم المتحدة، وفتحت آفاقًا جديدة للعمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ مع المنظمات الدوليّة، وكسبت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة تأييدَ بعض الدول الكبرى لصالحها، فضلًا عن انضمامها إلى العديد من المنظمات الدوليّة. (فراعنة، 2014).

وعليه يمكن القول: إن توجه الدبلوماسيّة الفلسطينيّة إلى الأمم المتحدة يُعدُّ إنجازًا للدبلوماسية الفلسطينيّة، ويحقِّق للفلسطينيّين مجموعةً من المكاسب، أهمها: استخدام وسائل وأساليب دبلوماسية بعيدة عن العنف في مواجهة الاحتلال الإسرائيليّ، وتَمَكُّن الفلسطينيّين من ملاحقة ومساءلة الاحتلال الإسرائيليّ عن انتهاكاته بحق الشعب الفلسطينيّ، وبحق القانون الدوليّ؛ مما يفتح المجال أمام الدبلوماسيّة الفلسطينيّة لاستخدام جميع الوسائل المتاحة من أجل توقيف ومحاكمة "إسرائيل" عن ما قامت به من تدمير، وقتل، وارتكاب الكثير من الجرائم بحق الفلسطينيّين ووطنهم، وما زالت مستمرة في عمليات الاستيطان، وجدار الفصل العنصريّ، وضم الضفة الغربية والأغوار، وتهويد القدس.

2- حصول فلسطين على عضوية "دولة مراقب" بالأمم المتحدة

منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة دولة فلسطين عضوية "دولة مراقب" بعد تصويت 183 دولة لصالح طلب فلسطين بهذا الشأن، فيما صوَّتَت 9 دول ضد هذا القرار من بينهم الولايات المتحدة الأمريكيّة، وكندا، و"إسرائيل"، في حين امتنعت عن التصويت 41 دولة، ورُفِع العلم الفلسطينيّ بعد إعلان رئيس الجمعة العامة للأمم المتحدة نتائج التصويت، ويعتبر هذا إنجازًا دبلوماسيًا كبيرًا. وأعلنت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة أنها ستواصل العمل من أجل تحقيق المزيد من اعترافات الدول بالدولة الفلسطينيّة، ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ فيها إلى سفارات، وأشارت وزارة الخارجيّة الفلسطينيّة: "أن العالم اعترف بدولة فلسطين بقرار أممي يحتضن النضال الفلسطينيّ، ومعاناة شعبنا على مر العقود الأخيرة التي رفض فيها كل أشكال الاحتلال، والعدوان، والسيطرة على الأرض والممتلكات". (أرناؤوط، 2012: ص5). وفي هذه المناسبة قال الرئيس الفلسطينيّ محمود عباس: "إن العالم مطالب إلىوم بأن يسجل نقلة مهمة في مسيرة تصحيح الظلم

التاريخيّ غير المسبوق، الذي أُلحِق بالشعب الفلسطينيّ منذ النكبة عام 1948م، وإن كل صوت مؤيد إلىوم هو صوت نوعيّ وشجاع، وكل دولة تمنح التأييد إلىوم لطلب فلسطين لنيل مكانة دولة عضو تثبت بذلك دعمها المبدئيّ والأخلاقيّ لحرية حقوق الشعوب والقانون الدوليّ والسلام"، وأضاف: "تأييدكم إلىوم لتحقيق هذا المطلب سيكون بمثابة رسالة لجميع الفلسطينيّين على أرض فلسطين، وفي مخيمات الشتات واللاجئين والأسرى المناضلين في سجون الاحتلال الإسرائيليّ، والعدالة موجودة والأمل قريب، ودول العالم لن تقبل باستمرار الاحتلال الاستيطاني العنصريّ". (مركز الزيتونة، 2012: ص6).

3- دور وزارة الخارجيّة الفلسطينيّة في الإنجازات الدبلوماسيّة

تشكَّلت الخارجيّة الفلسطينيّة منذ تأسيس السلطة الفلسطينيّة، وكان من أهدافها: الإسهام في بلورة السياسة الخارجيّة الفلسطينيّة والتخطيط لها، والعمل على ما يخدم المصالح الوطنيّة للشعب الفلسطينيّ، وتمثيل فلسطين لدى الجهات الخارجيّة، وتنشيط العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ، والنهوض بقضية الشعب الفلسطينيّ ونضاله السياسيّ، وذلك من أجل الحصول على الحقوق الوطنيّة، ورفع المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطينيّ من خلال ممارسة جميع أشكال العمل الدبلوماسيّ، وتوقيع اتفاقيات التعاون الدوليّ مع الدول المانحة لتقديم خدمات للسلطة الفلسطينيّة، وخلال تلك الفترة نجحت وزارة الخارجيّة في تسهيل مهام المانحين. (وزارة الخارجيّة والمغتربين، 2019، نت).

وحرصت وزارة الخارجيّة الفلسطينيّة على متابعة الممثليات الدبلوماسيّة المعتمدة لدى السلطة الفلسطينيّة، وإجراء اتصالات دائمة معها لإطلاعها على آخر التطورات والإنجازات التي قامت بها كما أسهمت بدور مهم في تحقيق الاعتراف بفلسطين "دولة غير عضو" في الأمم المتحدة، ولعبت دورًا بارزًا في التوقيع على اتفاقيات لتنفيذ مشاريع تنموية، والعمل على رفع التمثيل الدبلوماسيّ مع بعض الدول، والتشبيك مع دول كبرى، والعمل على توفير منح دراسية للطلاب الفلسطينيّين، ورعاية الجاليات الفلسطينيّة في الخارج، وإعداد التقارير حول الانتهاكات الإسرائيليّة بحق الشعب

الفلسطينيّ، وعقد لقاءات ومؤتمرات دولية مع وفود أجنبية متضامنة مع القضية الفلسطينيّة. (أحمد، 2016: ص75).

وتمكنت من الحصول على الاعترافات بالدولة الفلسطينيّة المستقلة، وترسيخ الشخصية القانونية والدوليّة لها، وتعميق العلاقات الثنائية مع دول العالم، وترَؤُس فلسطين لمجموعة (77 + الصين)، وانضمام الدولة الفلسطينيّة إلى العديد من المنظمات الدوليّة، وخاضت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة الكثير من الصعاب لتحقق الانضمام إلى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، كما قامت وزارة الخارجيّة الفلسطينيّة بفتح تحقيق رسميّ بجرائم الاحتلال الإسرائيليّ بحق الشعب الفلسطينيّ ووطنه، وانتهاكاته للقانون الدوليّ والقرارات الأممية، وذلك بالرغم من محاولة دول عظمى– تمتلك القدرة– تعطيل العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في لجوئه إلى ساحات دولية مُدرِكة لعدالة القضية الفلسطينيّة، وفي مقدمة هذه الدول: الولايات المتحدة الأمريكيّة، و"إسرائيل" التي حاولت أن تصف العمل الدبلوماسيّ والسياسيّ الفلسطينيّ بـِ"الإرهاب السياسيّ والدبلوماسيّ". (وزارة الخارجيّة والمغتربين، 2019).

- تأسست مجموعة (77 إضافة إلى الصين) في 15 حزيران/ يونيو1964م، كمنظمة حكومية دولية، وهي عبارة عن تحالفٍ يضم عددًا من الدول النامية بهدف الدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضائها، وتعزيز قدراتهم التفاوضية على القضايا الاقتصادية الدوليّة الرئيسية داخل المنظمات الدوليّة وأهمها الأمم المتحدة.

4- دور المجلس التشريعيّ في الإنجازات الدبلوماسيّة

عمل المجلس التشريعيّ على إرسال الدعوى إلى المنظمات الدوليّة والعديد من الدول؛ لزيارة الأراضي الفلسطينيّة عبر وفود لدعم ومساندة الشعب الفلسطينيّ، وللتأكيد على حقوقه الوطنيّة المشروعة، وإطلاعهم على الانتهاكات الإسرائيليّة بحق الشعب الفلسطينيّ، والكشف عن ممارسات الاحتلال العدوانية وانتهاكه لمبادئ حقوق الإنسان، وإعلامهم بسياسة التوسع الاستيطانيّ ضمن مخططات سابقة له ويعمل على تنفيذها، وعدم الاستجابة إلى قرارات منظمة الأمم المتحدة، إلى

غيرها من القضايا الأخرى. وتمكَّن المجلس التشريعيّ الفلسطينيّ من التشبيك ضمن علاقة حميدة مع الاتحاد الأوروبيّ؛ وذلك من أجل الحفاظ على تأييد الاتحاد الأوروبيّ للقضية الفلسطينيّة العادلة، وخاصةً بعد الانحياز الواضح والكامل من الولايات المتحدة الأمريكيّة في موقفها لصالح "إسرائيل"، وقد بدأ الموقف الأوروبيّ واضحًا تجاه القضية الفلسطينيّة، وظهر تفهمه لمخاطر الاستيطان الإسرائيليّ على الأراضي الفلسطينيّة، وأنَّ هذا يُعطِّل عملية السلام، وأكد المجلس التشريعيّ بأن المستوطنات غير الشرعية التي يعمل الاحتلال الإسرائيليّ على إقامتها على الأراضي الفلسطينيّة تمثل عقبةً حقيقية في طريق السلام، وأنَّ العمل على إنشاء مستوطنات جديدة يعتبر تصعيدً للمشكلة القائمة، ولا يُوصِل إلى حلٍ نهائيّ يرضي الطرفين(أحمد، 2016: ص76).

وقد مارس المجلس التشريعيّ الفلسطينيّ دورًا دبلوماسيًا ذا أهمية كبيرة في كسب وتأييد الدول الأوروبيّة لصالح القضية الفلسطينيّة؛ من أجل حفظ الأمن والسلام في المنطقة، وحل الصراع العربيّ الإسرائيليّ.

5- اعترافات البرلمانات الأوروبيّة بالدولة الفلسطينيّة

بعد توجه السلطة الفلسطينيّة إلى الأمم المتحدة من أجل الحصول على عضوية الدولة الكاملة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012م، صوتت معظم دول الاتحاد الأوروبيّ لصالح القرار، فكان تطورًا واضحًا في سياسة الاتحاد الأوروبيّ تجاه القضية الفلسطينيّة، تمثلت باعتراف العديد من البرلمانات الأوروبيّة بالدولة الفلسطينيّة، فقامت إحدى عشرة دولة أوروبية بالاعتراف بالدولة الفلسطينيّة. (جرابعة، 2016: ص2).

بعد المبادرة الأوروبيّة الفرنسية، أعلنت دولة السويد الاعتراف بشكل رسميّ بدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، طبقًا لحدود عام 1967م، وعلى إثر ذلك تبادلت التمثيل الدبلوماسيّ مع دولة فلسطين، وقد أعلنت وزيرة الخارجيّة السويدية مارغوت فالستروم: "أن هذه الخطوة جاءت إيمانًا منا بحق الفلسطينيّين في الحصول على دولة مستقلة تجسد نضالهم". وبهذا تعدُّ السويد أول

دولة أوروبية تعترف بالدولة الفلسطينيّة بشكلٍ رسميّ، ثم تواصلت بعد ذلك الاعترافات البرلمانية من دول الاتحاد الأوروبيّ بدولة فلسطين.

- **تسلسل الاعترافات الأوروبيّة بالدولة الفلسطينيّة**

جاءت أبرز الجهود الدبلوماسيّة للاعتراف بالدولة الفلسطينيّة من خلال المبادرة الفرنسية، فضلًا عن سلسلة القرارات غير المُلزِمة، التي شجعت البرلمانات الأوروبيّة للاعتراف بالدولة الفلسطينيّة بشكل رسميّ.

وفيما يلي جدول يوضح قائمةً بالتسلسل البرلمانيّ للدول الأوروبيّة التي اعترفت بشكلٍ رمزيّ بالدولة الفلسطينيّة، مع توضيح نسبة التصويت على القرار، وتاريخ الاعتراف (مركز الجزيرة للدراسات، 2016).

جدول رقم (3.1): تسلسل الاعترافات الأوروبيّة بالدولة الفلسطينيّة

البرلمان	تاريخ الاعتراف	المؤيدون	المعارضون	الممتنعون	طبيعة الاعتراف
البرلمان البريطانيّ	14 أكتوبر 2014	274	12		رمزيّ
البرلمان الإسبانيّ	18 نوفمبر 2014	319	2	1	رمزيّ
البرلمان الفرنسيّ	2 ديسمبر 2014	339	151	16	رمزيّ
برلمان إقليم والوني البلجيكيّ	11 ديسمبر 2014	–	–	–	رمزيّ
البرلمان الأيرلنديّ	11 ديسمبر 2014	–	–	–	رمزيّ
البرلمان البرتغالي	12 ديسمبر 2014	203	9	5	رمزيّ
برلمان إقليم بروكسل البلجيكيّ	13 ديسمبر 2014	56	11	12	رمزيّ
البرلمان الأوروبيّ	17 ديسمبر 2014	498	88		رمزيّ
برلمان لوكسمبورغ	17 ديسمبر 2014	34	3	23	رمزيّ
البرلمان الإيطالي	27 فبراير 2015	300	45	56	رمزيّ
البرلمان إلوناني	22 ديسمبر 2015	بالإجماع	0	0	رمزيّ

(المصدر: مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث).

6- المكاسب المتوقعة في ضوء الاعتراف

ومن أهم المكاسب التي يمكن أن يحققها الفلسطينيّون من خلال اعتراف هيئة الأمم بهم كدولة:

- انتقال مكانة فلسطين القانونية من صفة "مراقب" إلى "دولة بصفة مراقب" في الأمم المتحدة.
- إتاحة الفرصة للحصول على عضوية كاملة في جميع المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة، مثل: إلىونيسيف، ومنظمة الصحة العالميّة، وإلىونسكو.. إلخ. وهذا ما فُعِلَ فيما بعد.
- فتح آفاق جديدة للعمل الدبلوماسيّ والسياسيّ لصالح القضية الفلسطينيّة، وتفعيل كل الإمكانيات الفلسطينيّة في مواجهة الاحتلال الإسرائيليّ.
- الانضمام إلى الاتفاقيات الدوليّة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن شأن ذلك تعزيز حقوق الإنسان في فلسطين.
- إتاحة الفرصة للفلسطينيين للتوجه إلى محكمة العدل الدوليّة، وطرح القضايا المتعلقة في جرائم الحرب وانتهاكات الاحتلال الإسرائيليّ بحق الفلسطينيّين وأراضيهم.
- التأكيد على جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة على أن هذه الأرض فلسطينية محتلة منذ عام 1967م بما فيها القدس، وأنَّ الأرض الفلسطينيّة متنازعٌ عليها ويجب العمل على تحريرها.
- تمتع الدولة الفلسطينيّة بالمزايا والحصانات الدبلوماسيّة التي ينص عليها القانون الدوليّ.
- فتح آفاق جديدة من خلال إنشاء علاقات دبلوماسية بالخارج مع الدول الأعضاء، وغير الأعضاء، والوكالات والمنظمات المختلفة.
- أصبحت دولة فلسطين –بعد الاعتراف بها– الحاضنة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينيّة، وبالتالي ستنتقل جميع الحقوق التي أقرتها الأمم المتحدة للشعب الفلسطينيّ، والمتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينيّة إلى دولة فلسطين، فيكون لها كامل الحق في مطالبة

المجتمع الدوليّ بتنفيذ هذه القرارات، بما فيها القرارات المتعلقة بالسيادة، وحق العودة، واللاجئين، وتقرير المصير بحق الشعب الفلسطينيّ.

- انضمام دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدوليّة، وهذا يعمل على تقليص المساومة السياسيّة والعسكرية الإسرائيليّة.
- انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقية جنيف الرابعة، وإمكانية تداول قضية الأسرى، وحماية حقوق الفلسطينيّين.
- إمكانية إعادة الأراضي الفلسطينيّة، وإزالة الجدار العازل الذي أنشأته "إسرائيل"؛ للاستيلاء على الأراضي الفلسطينيّة.
- تراجع حالة الردع للاحتلال الإسرائيليّ التي تعتبر من العناصر الأمنية التي يمكن تحقيقها.
- قبول فلسطين في اتفاقية جنيف الدوليّة، إذ تقدمت في عام 2009م بطلب انضمام لميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدوليّة؛ لتحقِّق المحكمة في جرائم الاحتلال الإسرائيليّ التي ارتكبها بحق الشعب الفلسطينيّ في عدوانه على غزة أعوام 2008م، و2012م، و2014م، ومؤخراً معركة سيف القدس في 2021م.
- حصلت دولة فلسطين في أذار/مارس 2016م على عضوية محكمة "التحكيم الدوليّ" المتخصصة في مجال حل النزاعات، بتصويت 57 دولة، وامتناع 24، ومعارضة دولتين، وتعتبر هذه المحكمة الدائمة للتحكيم (PCA)، ومقرها في لاهاي.

7- انضمام فلسطين إلى المنظمات والوكالات الدوليّة

على الرغم من محاولات الولايات المتحدة الأمريكيّة و"إسرائيل" بكل السبل الممكنة عرقلة وإيقاف انضمام فلسطين إلى العديد من المنظمات الدوليّة، إلا أن الدبلوماسيّة الفلسطينيّة عملت كل ما بوسعها؛ من أجل الانضمام إلى العديد من الوكالات المتخصصة، والمنظمات الدوليّة، ومن أهمها: منظمة الشرطة الجنائية الدوليّة "الإنتربول"، محكمة التحكيم الدائم والمحكمة الجنائية

الدوليّة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ "UNFCCC"، منظمة الجمارك العالميّة، مؤسسة الكومسات التعليمية، اتحاد الصحفيّين الأوروبيّين، ميثاق الطاقة الأوروبيّ، شبكة الدول الأورومتوسطة للشباب، صندوق النقد الدوليّ، منظمة التربية والعلوم والثقافة "يونسكو"، المنظمة الإسلاميّة للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو"، غرفة التجارة الدوليّة، الاتحاد الآسيوي للرياضة العسكرية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعيّة لغربَي آسيا، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو"، منظمة حضر الأسلحة الكيميائية، منظمة الاستشارات القانونية الآسيوية– الإفريقية، مجموعة (77 + الصين)، مجلس الزيتون الدوليّ، المحكمة الدوليّة لقانون البحار، المنظمة الدوليّة للحماية المدنية والدفاع المدنيّ، والمنظمة الدوليّة للمؤسسات العليا للرقابة الماليّة (وزارة الخارجيّة والمغتربين، 2019، نت).

8- انضمام فلسطين إلى الاتفاقيات الدوليّة

عملت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة بعد قبولها عضو بالأمم المتحدة على الانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدوليّة، ومن هذه الاتفاقيات ما يلي: اتفاقية مناهضة التعذيب، البروتوكول الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، العهد الدوليّ الخاص بالحقوق المدنية والسياسيّة، اتفاقية الحقوق السياسيّة للمرأة، اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الاتفاقية الدوليّة للقضاء على التمييز العنصريّ، الاتفاقية الدوليّة لمناهضة الفصل العنصريّ في الألعاب الرياضية، الإعلان الخاص بالاعتراف باختصاص اللجنة الدوليّة لتقصي الحقائق "وفق البروتوكول الإضافيّ الأول لاتفاقية جنيف"، اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، اتفاقية منع الجرائم المُرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفين الدبلوماسيّين والمعاقبة عليها، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، اتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التجارة غير المشروعة بالمخدرات، اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

التصحر، اتفاقية مناهضة التمييز في التعليم، اتفاقية فِيينَّا لقانون المعاهدات بين الدول والمنظمات الدوليّة، بروتوكول اتفاقية فِيينَّا للعلاقات الدبلوماسيّة، اتفاقية البعثات الخاصة، اتفاقية التسوية السلمية للمنازعات الدوليّة، اتفاقية خطر الأسلحة البيولوجية، اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وميثاق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (وزارة الخارجيّة والمغتربين، 2019، نت).

9- انضمام فلسطين إلى اتفاقية جنيف

حقق العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ إنجازات دولية من خلال الانضمام إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدوليّة، ومن أهمها مجلس الأمن، وفي نيسان/أبريل 2014م، أعلن المجلس الفِيدراليّ السويسريّ –الجهة الوديعة لاتفاقية جنيف وبروتوكولاتها– عن قبول فلسطين بشكل رسميّ في اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولاتها، وجاء ذلك بناءً على الطلب الذي قدمته الدبلوماسيّة الفلسطينيّة بعد توقيع الرئيس الفلسطينيّ محمود عباس على طلب الانضمام إلى 15 اتفاقية دولية، وهذا التمثيل في الأمم المتحدة سيمنح فلسطين الشخصية القانونية الكاملة كدولة بموجب القانون الدوليّ، وهذا يساعدها في أن تكون طرفًا في معظم المعاهدات الدوليّة، ومن أهمها: معاهدات جنيف الأربعة، ونظام روما الأساسيّ للمحكمة الجنائية الدوليّة (عيسى، 2016، نت).

♣ ومن آثار انضمام فلسطين إلى اتفاقيات جنيف ما يلي:

- التأكيد على اعتبار الأرض الفلسطينيّة أرضًا محتلةً من الجانب الإسرائيليّ.
- الضغط على الاحتلال الإسرائيليّ للاعتراف بحق الشعب الفلسطينيّ في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.
- بطلان الأوامر العسكرية التعسفية التي تصدرها "إسرائيل"، وتتعارض مع القانون الدوليّ والفلسطينيّ، مثل: تجريم الانتماء للفصائل الفلسطينيّة، والعمل السياسيّ.
- الوضع القانونيّ للأسرى الفلسطينيّين في سجون الاحتلال الإسرائيليّ، وحرمانهم من حقوقهم كأسرى حرب، حسب ما جاء في اتفاقيات لاهاي وجنيف، والضغط على "إسرائيل"

دوليًا بعدم محاكمة الأسرى الفلسطينيّين على أفعالٍ قاموا بها من أجل الدفاع عن أرضهم ووطنهم، طالما كان ذلك ضمن الضوابط المنصوص عليها بالقانون الدوليّ.

- حق الفلسطينيّين في اختيار "دولة حامية" كي تعمل على مساعدتهم في تطبيق نصوص الاتفاقية، وتتولى حماية مصالح ضحايا النزاع، وتستقبل شكاوى المتضررين، وتمنع أي انتهاك ضدهم.
- تداول حقوق الشعب الفلسطينيّ، والضغط على الدول الأطراف في الاتفاقيات من أجل محاكمة مجرمي الحرب "إسرائيل"، وإتاحة المجال أمام الفلسطينيّين؛ من أجل تقديم دعاوى قانونية أمام المحاكم الداخليّة للدول التي تسمح بفتح ولايتها القضائية لقضايا الانتهاكات الجسمية لاتفاقيات جنيف بناءً على المادة 146، ومن أبرز تلك الانتهاكات الجسمية: القتل المتعمد، التعذيب، الاعتقال التعسفي، وتدمير المنشآت السكنية بدون حرب.

10- انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالميّة (WTO)

تعتبر فكرة التوجه للانضمام إلى منظمة التجارة العالميّة، هدفًا استراتيجيًا سعت إليه السلطة الفلسطينيّة، من أجل تعزيز مكانتها على المستوى الدوليّ، وتقليل الاعتماد على الدول المانحة، وتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى زيادة الاحتياجات الفلسطينيّة من الخدمات والسلع ومتطلبات التنمية في الأسواق الدوليّة. (سلطة النقد الفلسطينيّة، 2011: ص18). وتوَّجهت القيادة الفلسطينيّة عام 2012م إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ من أجل نيل عضوية الدولة المراقب، مما ينعكس ذلك على طلب انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالميّة، وبعد حصول الدولة الفلسطينيّة على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة تنضم رسميًّا إلى منظمة التجارة العالميّة.

♣ الآثار المترتبة على انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالميّة هي:

- التعرف على آلية عمل المنظمة، وإبداء الرأي وتقديم الاقتراحات لمجلس عام المنظمة.
- حصول فلسطين على المساعدات الفنية، التي تعمل على إيجاد نظامٍ تجاريّ يتطابق مع قواعد المنظمة، والحصول على طرق المعرفة في مجال التجارة الدوليّة.

- يعتبر انضمام فلسطين الخطوة الأولى نحو الانفتاح التجاريّ الدوليّ.
- انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالميّة يعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبيّ داخل فلسطين، وبالتالي يسهم في زيادة الإيرادات العامة للموازنة الفلسطينيّة.
- يمكن الاستفادة من التخفيضات والإعفاءات الجمركية المتبادلة بين الدول في منظمة التجارة العالميّة.
- يسهم في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية بفلسطين مما يعمل على توفير فرص عمل إضافية، وزيادة حجم الإيرادات للسلطة.
- يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في فلسطين عبر المساعدات التي تقدمها المنظمة.

11- انضمام فلسطين إلى المنظمة الدوليّة للشرطة الجنائية "الإنتربول"

نجحت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في الانضمام للمنظمة الدوليّة للشرطة الجنائية " الانتربول"، بعد قبول طلب العضوية من الجمعية العامة للإنتربول المنعقدة في العاصمة الصينية بكين، وذلك بتاريخ: 2015/9/27م، وصوتت 75 دولة لصالح انضمام فلسطين للمنظمة، رغم كل الضغوطات التي كانت تمارس بحقها من الإدارة الأمريكيّة والحكومة الإسرائيليّة لإفشال دخول فلسطين بالمنظمة، رغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكيّة و"إسرائيل"، وهذا حقٌ شرعيّ للانضمام للمنظمة لتواصل مسؤوليتها في مكافحة الجريمة الدوليّة. (خليل، 2017).

يعد انضمام فلسطين إلى المنظمة الدوليّة للشرطة الجنائية " الانتربول" مكسبًا حقيقيًا من الناحية الأمنية، إذ يفتح المجال أمام الشرطة الفلسطينيّة للحصول على الأدوات والخدمات اللازمة لتأدية جميع مهامها بفعالية عالية، فإنَّ منظمة الإنتربول توفر تدريبات متخصصة لعمليات التحقيق، وقنوات اتصال آمنة تساعد عناصر الشرطة الفلسطينيّة في الميدان على إدراك الجريمة، والعمل على تحليل المعلومات وتنفيذ العمليات، وتوقيف أكبر عدد ممكن من المجرمين (مقبل، 2018: ص153).

12- انضمام فلسطين إلى محكمة العدل الدوليّة

تقع محكمة العدل الدوليّة في لاهاي بهولندا، وهي الجهاز الرئيسيّ المفوض من الأمم المتحدة للفصل في المنازعات بين الدول قبل أن تتفاقم الأحداث وتصل إلى حرب دامية، وهذا ما تعمل الأمم المتحدة على تحقيقه ضمن أهدافها، وهو حفظ السلم والأمن الدوليّين، وجاء ذلك في المادة (92) من الميثاق، إذ تعتبر محكمة العدل الدوليّة هي الأداة القضائية الأساسيّة لها (العارم، 2015: ص6).

بعد حصول فلسطين على دولة مراقب في هيئة الأمم المتحدة، أصبح من خلالها الانضمام إلى النظام الأساسيّ لمحكمة العدل الدوليّة، ومن مكتسبات هذه الخطوة: اللجوء إلى محكمة العدل الدوليّة؛ من أجل إصدار فتوى حول مسألة معينة، وكذلك تمنح الفلسطينيّين الحق في إصدار فتاوى بالقضايا المتعلقة في أشكال التمييز العنصريّ دون الحاجة إلى موافقة "إسرائيل"، وكذلك وضع الاحتلال طويل الأمد، وحول الآثار القانونية للجدار العازل في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة، ويكون فيها إلزام في حالة وجود اتفاقيات دولية بين طرفين النزاع. (وادي، 2013).

وأرادت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة البحث عن كيفية مُقاضاة الاحتلال الإسرائيليّ أمام محكمة العدل الدوليّة؛ من أجل الحصول على حكم من المحكمة يُدين الاحتلال الإسرائيليّ على جرائمه المرتكبة بحق الشعب الفلسطينيّ، وانتهاكه للقانون الدوليّ، وعدم التزامه بالمعاهدات والاتفاقيات الدوليّة التي وقّع عليها، ووضع حدٍ للاحتلال الإسرائيليّ، ولا شك أنَّ إجراءات المحكمة الدوليّة ليست سريعةً وتحتاج إلى وقت، ومن الممكن أن تستمر أعوامًا عدَّة، إلا أنها ستُنصِف القضية الفلسطينيّة من خلال القانون الدوليّ، وتُجبِر الاحتلال على تنفيذ قرارات الشرعية الدوليّة.

ورفعت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة بالتعاون مع وزارة الخارجيّة الفلسطينيّة دعوى أمام محكمة العدل الدوليّة في مايو/ أيار 2018م، ضد الولايات المتحدة الأمريكيّة طالبت فيها بعدم نقل السفارة الأمريكيّة إلى مدينة القدس، إذ يُعد ذلك انتهاكًا لاتفاقية فِيينَّا للعلاقات الدبلوماسيّة وقرارات مجلس الأمن، وتضمنت الدعوى ثلاثة مطالب من محكمة العدل الدوليّة ضد الولايات المتحدة الأمريكيّة، وهي كالتإلى:

أولًا: يُعد الإعلان عن نقل السفارة الأمريكيّة إلى مدينة القدس انتهاكًا لاتفاقية فِيينَّا للعلاقات الدبلوماسيّة.

ثانيًا: أمر الولايات المتحدة الأمريكيّة بسحب بعثتها الدبلوماسيّة من مدينة القدس، والتزامها بالمعاهدات والاتفاقيات الدوليّة وفقًا لاتفاقية فِيينَّا للعلاقات الدبلوماسيّة.

ثالثًا: أمر الولايات المتحدة الأمريكيّة باتخاذ الإجراءات الضرورية، والامتناع عن تكرار فعلها غير القانونيّ.

فيما أكدت محكمة العدل الدوليّة أنها تلقت شكوى من وزارة الخارجيّة الفلسطينيّة رسميّا بتاريخ 28/ سبتمبر 2018م، وأنها ستنظر في دعوى قضائية رفعتها دولة فلسطين إليها بخصوص موضوع انتهاك الولايات المتحدة الأمريكيّة للقانون الدوليّ من خلال نقل سفارتها لمدينة القدس.

13- انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدوليّة

رغم الكثير من العقبات السياسيّة والقانونية التي تواجه الدبلوماسيّة الفلسطينيّة، في رفع قضايا لمحاكمة الاحتلال الإسرائيليّ؛ لارتكابه الجرائم بحق الشعب الفلسطينيّ، في المحكمة الجنائية الدوليّة في لاهاي، ولكن بعد حصول فلسطين على دولة عضو مراقب في الأمم المتحدة بدأت تسعى من جديد للانضمام إلى المحكمة الجنائية، ففي عام 2014م انضمت فلسطين للمحكمة الجنائية الدوليّة، وقد دخل هذا القرار حيز التنفيذ في نيسان/ أبريل 2015م، لتصبح العضو 123 في المحكمة، وتدخل الدولة الفلسطينيّة على حدود عام 1967م ضمن نطاق المحكمة الجنائية الدوليّة، وتوقيعها على نظام روما الأساسيّ، فقد قدم وزير الخارجيّة الفلسطينيّ رياض المالكي ثلاثة ملفات إلى المحكمة وهي: ملف العدوان الإسرائيليّ على قطاع غزة، وملف الاستيطان في الضفة الغربية، وملف القدس والأسرى. (قاعود، 2018: ص176).

كما كان انضمام فلسطين إلى اتفاقية روما انتصارًا دبلوماسيًا، وسياسيّا، وقانونيًا، وقضائياً، حقَّق إنجازًا كبيرًا للقضية الفلسطينيّة على مستوى الشرعية الإقليمية والدوليّة، وبهذا يصبح الحق لدولة فلسطين في طرح جميع القضايا بخصوص الشعب الفلسطينيّ وقضيته العادلة، وملاحقة

مجرمي الحرب ومقاضاة الاحتلال الإسرائيليّ. وقد اعتبرت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدوليّة وسيلة وقائية؛ من أجل تخفيف أو منع الجرائم الإسرائيليّة بحق أبناء الشعب الفلسطينيّ وأرضه مستقبلًا، فإن "إسرائيل" هي المتضرر الأكبر من انضمام الفلسطينيّين إلى المحكمة الجنائية الدوليّة؛ لأنها ستعمل مقاضاة "إسرائيل" على ارتكابها جرائم حرب، أو حتى جرائم ضد الإنسانية على تلك المجازر التي ارتكبتها بحق الفلسطينيّين، وهذا سيحمي شعبنا من المزيد من الجرائم الإسرائيليّة، وسيتم مواجهة امتداد الاستيطان على الأراضي الفلسطينيّة من خلال سيادة القانون والقضاء الدوليّ، فاختيار مسار قانونيّ قضائيّ لاسترجاع الحقوق المسلوبة عن طريق التوجه إلى المحكمة الجنائية الدوليّة يحتاج إلى فريق عمل متخصص؛ لمتابعة الانتهاكات والجرائم الإسرائيليّة بحق الشعب الفلسطينيّ، لكي يدافع عن الضحايا ويرد على الطرف الآخر بمهنية عالية، وهذا يتطلب تدريب الكوادر الدبلوماسيّة ضمن خطة استراتيجية وطنية.

14- إنجازات الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في الجمعية العامة، ومجلس الأمن بخصوص قضية القدس والمستوطنات

- هنالك العديد من القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة، أو مجلس الأمن تجاه القضية الفلسطينيّة، ومن أهم تلك القرارات هي الخاصة بموضوع المستوطنات الإسرائيليّة ومدينة القدس.
- القرار الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 23 كانون أول/ ديسمبر 2016م، ويحمل رقم (2334)، يؤكد على مطالبة "إسرائيل" بالتوقف الفوريّ والعاجل عن إنشاء المستوطنات على الأراضي الفلسطينيّة المحتلة لعام 1967م بما فيها القدس الشرقية، إذ إن هذا العمل ليس له أي شرعية قانونية.
- القرار الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 18 كانون أول/ ديسمبر 2017م، ويحمل رقم (391)، وهو الخاص برفض إعلان الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة "إسرائيل"، وقد نال موافقة جميع الأعضاء في المجلس، باستثناء الولايات المتحدة

الأمريكيّة التي استخدمت حق الفيتو ضده، فيما عملت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة على التوجه للجمعية العامة في الأمم المتحدة لإدانة هذا القرار.

- القرار الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 2017م، ويحمل رقم (240/72)، والذي يؤكد حق الفلسطينيّين في تقرير مصيرهم، ورفض القرار الأمريكيّ وأي إجراءات لتغيير الوضع في القدس واعتبارها عاصمة "إسرائيل"، وقد أيدت 128 دولةً هذا القرار من مجموع 193 دولةً في الجمعية العامة.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 73 للعام 2018م بعنوان "القدس"، ويحمل رقم (255/73)، توكد الجمعية العامة من خلاله أنَّ أي إجراءات تتخذها الحكومة الإسرائيليّة من أجل فرض قوانينها وإدارتها على مدينة القدس، هي إجراءات غير قانونية، وليس لها أي شرعية على الإطلاق، وتدعو إلى احترام الوضع التاريخيّ القائم في الأماكن المقدسة بمدينة القدس، وتطالب "إسرائيل" بوقف جميع التدابير غير القانونية المتخذة بهذا الشأن، كما تشدد الجمعية العامة من خلال هذا القرار بضرورة الالتزام بالهدوء، ووقف جميع الأعمال التخريبية والتحريض على العنف في الأماكن المقدسة. (وزارة الخارجيّة والمغتربين، 2019).

خلاصة

يرى الكاتب أن الدبلوماسيّة الفلسطينيّة استطاعت تحقيق الكثير من الإنجازات خلال فترة الدراسة، فمنذ أن لجأت إلى الأمم المتحدة للحصول على قرار الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة، ومن خلال ذلك تمَّ تفعيل العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في جميع المنظمات الدوليّة، وتطوير التمثيل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ إلى سفارات، وعملت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة على إنشاء علاقات دولة، ومساندة وكسب دول عربيّة وأجنبية بأشكال عديدة، مما ساعدها في الانضمام إلى العديد من الاتفاقيات والمنظمات الدوليّة في مختلف المجالات، وكان أبرزها: اتفاقيات جنيف الأربع، وانضمام فلسطين إلى محكمة العدل الدوليّة، ومحكمة الجنايات الدوليّة، والعمل على تقديم عدة شكاوى ضد الاحتلال الإسرائيليّ جراء الانتهاكات التي يرتكبها بحق الفلسطينيّين، وهذا ساعد القيادة الفلسطينيّة على طرح أبرز قضايا الصراع مع الإسرائيليّين ومن أهمها: الاستيطان، تهويد القدس، ضم الضفة الغربية والأغوار، جدار الفصل العنصريّ، وقضية الأسرى، إلى الجهات المختصة.

المبحث الثاني: تحديات العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة

مقدمة

بالرغم من كل سبل المساندة الدوليّة للقضية الفلسطينيّة، إلا أنَّ العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ واجه عقبات داخلية وكان أبرزها: الانقسام الفلسطينيّ، وعدم وضوح صلاحيات العمل الدبلوماسيّ بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينيّة، وضعف كفاءة وأداء العاملين في السلك الدبلوماسيّ، وأيضًا هناك تحديات خارجية مثل: الهيمنة الأمريكيّة المتغطرسة على العالم، وتراجع واضح وانشغال الدول العربيّة عن مساندة القضية الفلسطينيّة، وأيضًا شروط التمويل الاقتصادي للسلطة الفلسطينيّة، وتهديدات الحكومة الإسرائيليّة، واستخدام الولايات المتحدة الأمريكيّة حق النقض الفيتو في التصويت على القرارات التي تخدم القضية الفلسطينيّة، وقد عملت جميع هذه الأسباب –من معيقات وتحديات داخلية وخارجية– على تراجع العمل الدبلوماسيّ، ويمكن استعراضها على النحو التإلى:

أولاً: تحديات العمل الدبلوماسيّ في زيادة عدد الدول المعترفة بفلسطين "كدولة"

يوجد الكثير من الدول التي تتجاوب مع المصلحة الخاصة في اتخاذها لمواقفها في السياسة الخارجيّة، وهناك دول مقتنعة بعدالة القضية الفلسطينيّة، ومنهم من لم يكفِ اقتناعها حتى تتخذ موقفًا مؤيدًا لها، كما يوجد العديد من الدول التي تربطها مصالح سياسيّة واقتصادية بالدرجة الأولى مع الولايات المتحدة الأمريكيّة؛ مما يؤدي إلى اتباع سلوك يتناغم مع سياساتها الخارجيّة، وهذا الأمر يزيد من التحديات التي تواجه الدبلوماسيّة الفلسطينيّة (ثابت، 2013: ص83).

ويمكن القول: إنه من الضروري توثيق العلاقة مع الدول المؤيدة للقضية الفلسطينيّة العادلة، والتي من الممكن أن يكون لها مصالح مشتركة معها؛ للتأثير على الدول المستهدفة من أجل

الحصول على اعترافها بدولة فلسطين، ومن الضروري دراسة كل دولة وحدها، ومعرفة ما هي الخصائص المشتركة بينهما، والعمل على تطوير وتعزيز هذه العلاقة بشكل أكثر.

ثانيًا: التحديات التي واجهت العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ بعد حصول فلسطين على لقب "عضو مراقب" في الأمم المتحدة

بعد اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوة رفع دولة فلسطين إلى "عضو مراقب" في الأمم المتحدة، ستعمل فلسطين بكل السبل والوسائل القانونية الدوليّة على مواجهة التحديات الإسرائيليّة والهيمنة الأمريكيّة، لا سيما أن هذه الخطوة قد واجهت الكثير من الصعوبات التي أعاقت الشعب الفلسطينيّ في تحقيق أهدافه الوطنيّة، ومن هذه التحديات كما يلي:

- الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة على حدود الـ 67، وهذا سيعمل على إلغائها ضمنيًا لقضية اللاجئين الفلسطينيّين، وتوقيف كل القرارات الدوليّة الخاصة بحق العودة للاجئين.
- إن مشروع الدولة يعني تقسيم القدس بشقيها إلى: شرقية وغربية، وهذا يشكل تنازلًا بشكل كامل عن حق الفلسطينيّين في القدس الغربية.
- تهديد السلطة الفلسطينيّة بعقوبات اقتصادية كبيرة، فقد هددت الولايات المتحدة الأمريكيّة بوقف المساعدات عن السلطة والمقدرة بنحو 500 مليون دولار سنويًا، وقد هدد وزير خارجية الاحتلال الإسرائيليّ بوقف تحويل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينيّة.
- مساعدة "إسرائيل" في إنشاء دولة ديمقراطية ذات أغلبية يهودية.
- تحويل الصراع مع الفلسطينيّين من شعب محتل ضد دولة احتلال، إلى خلاف حدوديّ بين دولتين.
- انضمام فلسطين للأمم المتحدة كدولة مراقب سيكون له آثار إيجابية على الكيان الإسرائيليّ، فسيعمل على تقديم دعوة دولية بحق الفلسطينيّين ضد ما يسمى بأعمال العنف في المناطق الفلسطينيّة، وبالتإلى فإن المقاومة الفلسطينيّة ستُلَاحَق قضائيًا ودوليًا.
- الاعتراف بدولة عضو مراقب في الأمم المتحدة سيترتب عليه اعتراف الفلسطينيّين بيهودية الدولة.

- ستؤثر هذه الخطوة سلبًا على تمثيل حق تقرير المصير، وسيهدد حق اللاجئين للعودة إلى ديارهم التي هُجِّروا منها قسرًا.
- سيعمل ذلك على ترحيل أهلنا من الأراضي الفلسطينيّة لعام 1948م؛ انطلاقًا لتطبيق خطة الكيان الإسرائيليّ بيهودية الدولة.

ثالثًا: معوقات وتحديات الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في الأمم المتحدة

شهد العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الأمم المتحدة عقبات وتحديات كثيرة، بالرغم من الدعم والمساندة الدوليّة للسلطة الفلسطينيّة، وتجسدت هذه التحديات في تحديات داخلية وأخرى خارجية.

التحديات الداخليّة

1- تضارب صلاحيات العمل الدبلوماسيّ بين السلطة الفلسطينيّة ومنظمة التحرير

وجد هناك كثير من التضارب في الصلاحيات لدى العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ، وغياب خطة واضحة للعمل ضمن برنامج دبلوماسيّ منظم، إذ شهدت هذه المرحلة تحديدًا لِدَور منظمة التحرير الفلسطينيّة في المجالين الدبلوماسيّ والسياسيّ، وقد عملت السلطة الفلسطينيّة على تشكيل وزارة الخارجيّة الفلسطينيّة وهي تشكل المرجعية الأولى في طبيعة العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ، مع تحديد القانون الدبلوماسيّ الفلسطينيّ، ومن أهداف ومهام وزارة الخارجيّة الفلسطينيّة ما يلي: (وزارة الخارجيّة والمغتربين، 2019).

- تمثيل دولة فلسطين في الخارج، وتعزيز العلاقات الفلسطينيّة مع المنظمات الدوليّة.
- الإشراف على جميع البعثات الدبلوماسيّة، إداريًا، وماليًا، وسياسيّا، ومتابعتها.
- تمثيل فلسطين لدى الجهات الخارجيّة، مع العمل على تطوير وتنمية التعاون الدوليّ.
- تشكيل السياسة الخارجيّة الفلسطينيّة، والشروع في تنفيذها بما يخدم المصالح العليا للشعب الفلسطينيّ.
- رعاية مصالح الفلسطينيّين في الخارج، وتعزيز العلاقة بينهم وبين وطنهم وشعبهم.

ومن خلال دراسة هذه المهام التي وضعها القانون الدبلوماسيّ الفلسطينيّ، فإننا نلاحظ أن وزارة الخارجيّة الفلسطينيّة حصلت على الكم الأكبر من المهام الدبلوماسيّة، مما يتعارض مع الادعاءات التي جاءت في مقدمة القانون من أنَّ إقرار القانون لا يشكل مساسًا في مهام منظمة التحرير الفلسطينيّة، وأنَّه يأتي في إطار تكامل المهام بين وزارة الخارجيّة ودائرة السياسة بمنظمة التحرير الفلسطينيّة.

وبذلك تعاظم دور السلطة الفلسطينيّة على مهام منظمة التحرير الفلسطينيّة، فتمَّ تهميش مؤسساتها وإضعاف السفارات والبعثات الدبلوماسيّة الخاصة بها، وأصبح السفراء والدبلوماسيّين في الخارج لا يملكون رؤية سياسيّة واضحة لمواجهة الاحتلال وأصبحت تحت حكم المفاوضات، وحالة التهميش أدت إلى تراجع العمل الدبلوماسيّ في الأمم المتحدة وأصبحت مقتصرة على المناسبات الرسميّة.

2- الانقسام السياسيّ الفلسطينيّ

أثَّر الانقسام السياسيّ الفلسطينيّ تأثيرًا سلبيًا على العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ، وعلى تحقيق مطالب القضية الفلسطينيّة؛ وذلك نتيجة لعدم وجود عمل دبلوماسيّ مُوحَّد، ووجود أكثر من طرف يعمل على تمثيل الشعب الفلسطينيّ، مما أدى إلى إضعاف موقف الشعب الفلسطينيّ أمام العالم.

ظهر الانقسام السياسيّ الفلسطينيّ بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م، واستمرت المناكفات السياسيّة المُعارِضَة لما جاء في اتفاق أوسلو من حركات المعارضة، وخاصةً حركة "حماس" التي كانت تُحدِث إرباكًا في الأداء الدبلوماسيّ الفلسطينيّ، مما يؤثر سلبًا على مكانة السلطة الفلسطينيّة على المستوى الدوليّ، وبعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعيّة عام 2006م، ظهرت خلافات حول صلاحيات الحكومة، وتطورت إلى أن وصلت إلى الصدام المسلح بين الطرفين، وعلى إثر ذلك الخلاف أصدر الرئيس الفلسطينيّ محمود عباس مرسومًا بإقالة رئيس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنيّة، وإعلان حالة الطوارئ استنادًا لصلاحياته في القانون الأساسيّ، إذ رفضت حركة حماس الالتزام بالمرسوم الرئاسيّ. (عودة، 2009: ص148).

وأسهم الانقسام السياسيّ الفلسطينيّ في تمرير الدعاية الإسرائيليّة، وإعادة المخططات الإسرائيليّة القديمة في حل القضية الفلسطينيّة، وتحقيق أهداف "إسرائيل" في حرف الأنظار عن جرائمها، وذلك يضعف قدرة الشعب في قطاع غزة على النضال الجماهيري، بالإضافة إلى أنَّ بعض الدول التي لها مصالح وسياسات خارجية أسهمت في تعميق الانقسام الفلسطينيّ، وهذا أوجد واقعًا مريرًا فيما يتعلق بإدارة الصراع الإسرائيليّ، وأدخل المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ متاهات عدة، وأخضع مصالح الشعب الفلسطينيّ لأجندة فِئوية، وأصبحت القيادة الفلسطينيّة تتنازل عن منهجيتها وخططها الاستراتيجية في العمل الدبلوماسيّ، وعدم توحد القيادة الفلسطينيّة جعل العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ أكثر صعوبة وتعقيدًا. (العوض، 2015).

إضافةً إلى ذلك أخذ الانقسام الفلسطينيّ –من خلال تمثيل كل طرف على عدد من المؤسسات التي تعمل بشكل فعال– يعمل على تعزيز توجيهاته السياسيّة والدبلوماسيّة على حساب الطرف الآخر، كأنَّها مؤسسات أحزاب وليست مؤسسات دولة.

لذا فمن الضروري حل الإشكاليات الداخليّة، وإعادة الوحدة الفلسطينيّة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بينَ كلٍّ من السلطة الفلسطينيّة الممثلة بحركة فتح في الضفة الغربية وحركة حماس في غزة، وتشكيل حكومة وفاق جديدة، واللجوء إلى صناديق الانتخابات، والعمل على تشكيل صف قياديّ موحد يمثل القضية الفلسطينيّة في المنظمات الدوليّة، وأهمها هيئة الأمم المتحدة.

3- ضعف كفاءة العاملين في المجال الدبلوماسيّ الفلسطينيّ

هناك تقصير واضح في عملية اختيار الدبلوماسيّين والممثلين لدولة فلسطين، فلم يتم اختيارهم وفق معايير الكفاءة والفاعلية، بل يتم اختيارهم وفقًا لمعايير غير شرعية مثل: الولاء والمحسوبية، وهناك العديد من الدبلوماسيّين يشغلون مناصبهم لفترة طويلة من الزمن.

ونظرًا لقلة الإمكانيات المادية والبشريّة، وعدم اختيار أشخاص ذوي كفاءة عالية، فقد أثر ذلك سلبًا على أداء العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ، ومن أهم المعيقات التي تواجه طبيعة العمل الدبلوماسيّ: عدم وجود خطة استراتيجية واضحة لسير العمل عليها، وفي الوقت نفسه عدم تبني سياسة الثواب والعقاب، وعدم وجود صلاحيات محددة لكل شخص في المجال الدبلوماسيّ، ونلاحظ أن فريق العمل الدبلوماسيّ بعد اتفاق أوسلو اعتمد مبدأ التفاوض، وذلك دون تغير في أي فرد من فريق التفاوض مع "إسرائيل"، ويدل ذلك على عدم قدرة السلطة على التطوير من ذاتها. (عبد الحي، 2014: ص34).

وكذلك نجد قلة الاهتمام بالاحتياجات التدريبية الخاصة بالفريق الدبلوماسيّ، وعدم إتاحة الفرصة أمام الكادر الشبابيّ الصاعد من أجل تحمل المسؤولية، أو من خلال تفويض بعض الصلاحيات لهم؛ من أجل ممارسة العمل الدبلوماسيّ. وتعتبر الدورات التدريبية مهمة جدًا بهدف إطلاع كافة العاملين في هذا المجال على كل جديد، باختصاص العلاقات الدولة والفكر السياسيّ، وكل القضايا والمشكلات المتواجدة في الساحة الفلسطينيّة، والعربيّة والدوليّة، والعمل على التطوير من مواكبة استخدام ثورة المعلومات التكنولوجيّة الحديثة، واستخدامها بكافة أشكالها وتسخير ذلك لخدمة العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ، والذي عرف عنه بعصر العولمة (أبو عبادة، 2008).

ويرى الكاتب أن كفاءة العاملين في المجال الدبلوماسيّ ضعيفة، وليست بالمستوى المطلوب لتمثيل فلسطين بالخارج فهي بهذا الشكل لا يُعوَّل عليها في خدمة القضية الفلسطينيّة؛ لذلك من الضروري وضع خطة استراتيجية لبرنامج تدريب الطاقم الدبلوماسيّ الفلسطينيّ من خلال توفير دورات لُغوية خاصة بالدول المضيفة، والعمل على تعزيز علاقتها الدبلوماسيّة معها، وتكثيف المشاركات للدبلوماسيين في التدريبات الدبلوماسيّة، وتوفير جميع الاحتياجات اللازمة من أجل صقل الخبرة العملية في المجال الدبلوماسيّ والسياسيّ وهذا سيفتح مجالات كثيرة للتعرف على ثقافات الشعوب الأخرى، وكذلك التعرف على المجالات التي يمكننا أن نستثمرها للتعاون المشترك،

وبالتالي ستُعطِي الدورات التدريبية الكادر الدبلوماسيّ الفلسطينيّ الكثير من الخبرة الواقعية، وهذا شيء مميز يسهم في زيادة كفاءة العاملين في المجال الدبلوماسيّ الفلسطينيّ.

4- الاعتماد على مبدأ المفاوضات فقط

اعتمدت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة على مبدأ المفاوضات مع الجانب الإسرائيليّ في جميع القضايا التي تخص القضية الفلسطينيّة، فكانت هذه المفاوضات بها مشكلة بُنيويَّة؛ لأنها لم تستند إلى تدخل دوليّ بل اقتصرت على المفاوضات الثنائية مع "إسرائيل" فقط، وفي بعض القضايا اقتصرت على الرعاية الدوليّة عن طريق الولايات المتحدة الأمريكيّة، ولم تتدخل بشكل رسميّ فعال، إذ استثنت قرارات الأمم المتحدة؛ لذلك كان من الضروريّ وقف هذه المفاوضات، والعمل على تأكيد مرجعية الدبلوماسية الفلسطينية بناءً على قرارات الأمم المتحدة. (الصالحي، 2013: ص72).

وعملت الولايات المتحدة الأمريكيّة على توظيف عملية التفاوض؛ من أجل تحقيق مصالح إسرائيلية متمثلة في: زيادة الاستيطان الإسرائيليّ، وإقامة جدار الفصل العنصريّ، وخلق واقعٍ إسرائيليّ على الأراضي الفلسطينيّة؛ مما يسهم في التضييق على حياة الشعب الفلسطينيّ، وخنق الاقتصاد الفلسطينيّ، بالإضافة إلى تقييد عمل الدبلوماسيّة الفلسطينيّة نتيجة الممارسات الإسرائيليّة، فكانت عملية المفاوضات تتعامل على مبدأ فرض الطرف القوي وهو "إسرائيل"، على الطرف الضعيف المتمثل بفلسطين، أي فرض شروط السلام بالقوة، وهذا لا يحظى به القانون الدوليّ. (البرق، 2016، نت)

وعليه يمكن القول: إن الدبلوماسيّة الفلسطينيّة اعتمدت على الوسائل النضالية الفلسطينيّة الأخرى المُكمِّلة للأداة الدبلوماسيّة أثناء التفاوض، ولم تجدد ولم تُغيِّر الدبلوماسية الفلسطينية الفريق التفاوضي الفلسطينيّ؛ مما أضعف طبيعة العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ بِرُمَّته.

التحديات الخارجيّة

إن العوامل الداخليّة للسلطة الفلسطينيّة، والعمل الدبلوماسيّ كانوا في حالة هشاشة واضحة، وهذا بدوره ساعد على وجود عوامل خارجية يمكن أن تؤثر على العوامل الداخليّة بما فيها الاحتلال الإسرائيليّ، وعدم حصول الدولة الفلسطينيّة على الاستقلال والسيادة واعتمادها الكبير على المساعدات الخارجيّة في إنعاش الاقتصاد الفلسطينيّ، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكيّة على العالم إذ تُشكِّل خطرًا واضحًا على مجريات العمل الدبلوماسيّ، ومن أهم التحديات الخارجيّة للدبلوماسية الفلسطينيّة ما يلي:

1- تراجع مكانة القضية الفلسطينيّة لدى الدول العربيّة

شهدت الدول العربيّة أزمات داخلية أشغلتها عن القضية الفلسطينيّة وهي ما تُسمَّى "ثورات الربيع العربيّ" وتنوعت ما بين قضايا ومشكلات سياسيّة، واقتصادية، وعسكرية، وثورات بين فئات الشعب الواحد لأسباب طائفية أو عرقية، أو حتى انقلابات لتولي الحكم والمنصب.

إن هذا أدى إلى إضعاف الموقف الفلسطينيّ في الأمم المتحدة، وعدم قدرته على الاستفادة من المساندة العربيّة، مما أدى إلى اختلاف موازين القوى في عمليات التفاوض لصالح "إسرائيل"؛ لأن انشغال الدول العربيّة بمشاكلها وأزماتها الداخليّة أدى إلى تهميش القضية الفلسطينيّة، وجعل التحدي أكبر في مواجهة الاحتلال الإسرائيليّ، فالجميع مشغول بشؤونه الداخليّة، وتراجع العرب بالكامل عن دعم المقاومة المسلحة من أجل إرضاء الحليف الأمريكيّ، فالدول العربيّة في حالة عدم استقرار، وهذا أوجد قناعة لدى واشنطن بأنه لا يمكنها المراهنة على أي نظام عربيّ كَحَليفٍ استراتيجيّ، وتعتَبِر الولايات المتحدة أن "إسرائيل" هي الحليف المضمون في ظل هذه المتغيرات، وقد استغلت "إسرائيل" فترة الثورات العربيّة، وانشغال العالم والعرب بها في زيادة عملية الاستيطان بالضفة الغربية، وتهويد القدس، والتمادي في الاعتداء على الأسرى في سجون الاحتلال، والتهرب من العودة إلى طاولة المفاوضات الإسرائيليّة، وبالرغم ذلك كله استمرت السلطة الفلسطينيّة في مسارها القانونيّ، وفي توجهها إلى الأمم المتحدة حتى حصلت على دولة غير عضو في الأمم

المتحدة، والحصول على اعتراف مجموعة من الدول الأوربية والانضمام إلى منظمات دولية جديدة. (بو خريص، 2017).

هكذا أدى الربيع العربيّ إلى تهميش القضية الفلسطينيّة، وتراجعها عن أولويات المشهد العربيّ، بعد أن كانت أهم أولوياته وعلى أعلى هرم القضايا في الأمم المتحدة، كما لا يوجد هناك دعم عربيّ للقضية الفلسطينيّة؛ نتيجة الأزمات السياسيّة الداخليّة في الدول العربيّة، وانتشار فكر التيار السلفيّ الذي حرف البوصلة عن مسارها الصحيح الذي هو القدس، وفلسطين.

2- اعتماد السلطة الفلسطينيّة على المساعدات المالية الخارجيّة

اعتمدت السلطة الفلسطينيّة على المساعدات الماليّة من الخارج؛ لأجل تمويل نشاطاتها الاقتصادية والتنموية أو حتى موازناتها الشهرية، فعملت كل هذه السبل على إعطاء القوى الخارجيّة الممولة بالمساعدات الماليّة وسيلة للتدخل في الشؤون الداخليّة، والضغط على السلطة من أجل تنفيذ بعض سياسات وتوجيهات تلك القوى، إذ شكل الدعم الماليّ عاملَ ضغطٍ وابتزازٍ للقرار السياسيّ الفلسطينيّ، وتقديم كثيرٍ من التنازلات لأجل ذلك.

قدمت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة الكثير من التنازلات للجانب الإسرائيليّ؛ من أجل الأموال الممنوحة من الدول الخارجيّة، وذلك تحت دواعي الأمن والسلام في المنطقة، ودعم العملية السلمية، ومن خلال ردة الفعل المُعاكسة للجانب الإسرائيليّ زادت عمليات الانتهاكات المستمرة بحق الشعب الفلسطينيّ، فلم تكن السلطة الفلسطينيّة يومًا ما قادرة على إدارة شؤونها الداخليّة، أو حتى الخارجيّة بنفسها، فالدول المانحة هي غالبًا ما تتحكم في زعزعة استقرار السلطة الفلسطينيّة من خلال تقديم المساعدات، فإنَّ الدول المانحة غالبًا ما تكون هي الأكثر قوةً في عملية التأثير على قرارات الجهة المتلقية للمساعدات. (محمد، 2017: ص16).

وأكدت الإدارة الأمريكيّة أنَّ الدعم الأمريكيّ والأوروبيّ مرتبطٌ باستمرار المفاوضات، وأنها ستعمل على سحب اعترافها بالمنظمة، وإغلاق مقرها في واشنطن، وإيقاف المساعدات للسلطة

الفلسطينيّة التي أخذت على عاتقها الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة، وفي نفس الوقت قرر الاتحاد الأوروبيّ إيقاف التعامل مع أي مؤسسة إسرائيلية تتعامل مع الاستيطان، إذ لا يمكن التوصل إلى حلٍ قابل للاستمرار دون توفر شكلًا من أشكال الضغط على "إسرائيل".

3- الانعكاسات السلبية للعلاقات الأمريكيّة الإسرائيليّة على القضية الفلسطينيّة

شكلت القضية الفلسطينيّة عبر الزمن أهميةً كبيرة للسياسة الخارجيّة الأمريكيّة، فقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكيّة في معظم القضايا التي عصفت بالعالم ككل، ومن أهمها الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، ولكنها كانت طوال الوقت تنحاز إلى "إسرائيل".

إن السياسة الأمريكيّة تتجه نحو الشرق الأوسط بشكل عام، والصراع العربيّ الإسرائيليّ بشكل خاص، فهناك ثوابت وقوانين متداولة في السياسة الأمريكيّة، ولا يمكن أن تتغير مهما كان انتماء الرئيس الذي يحكم البيت الأبيض، وتهتم الولايات المتحدة بالصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ؛ لأن "إسرائيل" تقع على منطقة الشرق الأوسط، وهي المنطقة الحيوية للمصالح الأمريكيّة في العالم، وهناك دعم واضح لإسرائيل فكانت الولايات المتحدة حريصة على إنجاح المخططات الصهيونيّة؛ من أجل الأمن القوميّ اليهوديّ في فلسطين. (بيج، 2018: ص709 – 710).

ومن المهام الرئيسية للأمم المتحدة: حفظ الأمن والاستقرار الدوليّين في العالم، وحفظ العملية السلمية والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وحل الصراع القائم بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين. وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات بخصوص هذا الشأن اتخذتها تجاه القضية الفلسطينيّة، بالرغم من أن قرارتها غير ملزمة للدول الكبرى، إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكيّة "إسرائيل" بلدًا لا غنى عنه في تحقيق مصالحها بالشرق الأوسط؛ لذلك وظّفت الولايات المتحدة نفوذها الدبلوماسيّة لصالح "إسرائيل" وحمايتها من القرارات التي صدرت ضدها فيما يتعلق بمسألة السلام، كما واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكيّة حق النقض الفيتو؛ من أجل حماية "إسرائيل" من القرارات الأممية والعقوبات المحتملة، حتى لو تعارض الأمر بالسياسة التي تتبعها واشنطن. (بيج، 2018، ص 726 – 727).

إن قرار اعتراف ترامب من واشنطن بأنَّ القدس عاصمة "إسرائيل"، هذا بحد ذاته يُظهِر عمق العلاقات التي تربط بين الولايات المتحدة و"إسرائيل". وبالرغم من أن القرار يخالف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدوليّ، لكن الولايات المتحدة الأمريكيّة تحاول استخدام المساعدات للدول الضعيفة كورقة ضغط عليها؛ من أجل تحقيق أهداف ومصالح "إسرائيل" في الأمم المتحدة.

4- الفيتو الأمريكيّ في مواجهة الطلب الفلسطينيّ بعضوية كاملة

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكيّة حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدوليّ؛ من أجل إحباط قرارات تدين سياسات الاحتلال الإسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيّة، واستخدمت واشنطن هذا السلاح لحماية الاحتلال الإسرائيليّ من القرارات الأممية. ومن أبرز التحديات الصعبة التي واجهت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في طلب الحصول على العضوية الكاملة بالأمم المتحدة هو تهديد الولايات المتحدة الأمريكيّة باستخدام حق الفيتو الذي تمتلكه في مجلس الأمن، إذا طُرِحَ الطلب للتصويت في المجلس للاعتراف بالدولة الفلسطينيّة، وجاء تهديد الرئيس الأمريكيّ أوباما ردًا على الرئيس الفلسطينيّ محمود عباس الذي أكد على تمسكه بالذهاب إلى الأمم المتحدة لطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة على حدود عام 1967م، بعد فشل كامل الجهود في استئناف عملية المفاوضات السلمية مع "إسرائيل".

وقد شكَّل هذا قلقًا كبيرًا بعدما أعلنت فرنسا عن امتناعها عن التصويت في مجلس الأمن، وكانت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة مُتخوفةً من ذلك؛ لعدم حصولها على الأصوات التسعة اللازمة لتمرير القرارات في المجلس، وفي حال اعتراض أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على طلب حصول فلسطين على عضوية مُستخدمًا حق الفيتو، فيمكن للفلسطينيين بعد ذلك اللجوء إلى الجمعية العامة التي تدعو بدورها مجلس الأمن إلى إعادة النظر في الطلب الفلسطينيّ المُقدَّم. (الشيخ عبد الله، 2018: ص630).

5- تهديدات الحكومة الإسرائيليّة

رفضت الحكومة الإسرائيليّة شروع السلطة الفلسطينيّة في التوجه إلى الأمم المتحدة، مُعتبرَة أنه مُخالِفٌ لما تمَّ الاتفاق عليه في اتفاقية أوسلو، وهذا الإجراء يعمل على تدمير العملية السياسيّة بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينيّة، وهددت الحكومة الإسرائيليّة بكل السبل السلطة الفلسطينيّة بأنها ستتخذ خطوات "أحادية الجانب" إذا ما تشبثت السلطة الفلسطينيّة بقرارها، وصممت على الذهاب إلى الأمم المتحدة خِلافاً لما قامت به "إسرائيل" على المستوى الدوليّ في عملية إفشال الخطوة الفلسطينيّة، أو التقليل من شأنها لعدم تأثر "إسرائيل" بأضرار كبيرة، ولم تتوقف "إسرائيل" لحظة عن إفشال هذه الخطوة بحق الفلسطينيّين، فقد توجهت إلى أكثر من ثلاثين دولة، ومن أهمها الدول الأعضاء في مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة، وحذرت تلك الدول من مخاطر الخطوة الفلسطينيّة، وأوعزت إلى أن ذلك قد يدفع الحكومة الإسرائيليّة لاتخاد خطوة "أحادية الجانب"، وأشارت إلى أن هذه الخطوة مُعارِضَةٌ لما جاء في اتفاقية أوسلو، وأنها ستقود إلى العنف بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، زيادةً على ذلك لن تؤدي إلى تأسيس دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، حتى وإن قَبِلت الأمم المتحدة فلسطين كدولة كاملة العضوية فيها (محارب، 2018، نت).

ويعتبر نتنياهو توجه الفلسطينيّين إلى الأمم المتحدة؛ من أجل الحصول على عضوية كاملة لدولة فلسطين يعني نزع الشرعية عن "إسرائيل"، وفي تعبيرٍ آخر يرى وزير الحرب في "إسرائيل" إيهود باراك أن تحرك القيادة الفلسطينيّة يعتبر تسونامي سياسيّ ودبلوماسيّ على "إسرائيل"، وصرح جهاز الأمن الإسرائيليّ عن معارضته البالغة على هذه الخطوة للفلسطينيين، وبالتالي فُرِضت عقوباتٌ شديدة على السلطة الفلسطينيّة، وحرصت الحكومة الإسرائيليّة على انهيار السلطة الفلسطينيّة جراء اتخاذ هذه الخطوة في الأمم المتحدة والتي تمثلت في: تجميد كافة أموال الضرائب، وتقليل عدد تراخيص العمل داخل "إسرائيل"، وتخفيض النشاط التجاريّ عبر المعابر بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينيّة (السهلي، 2012، نت).

ويرى أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينيّة صائب عريقات أنَّ من أهم التحديات التي واجهت العمل الدبلوماسيّ هي ضعف الإعلام الفلسطينيّ بشقيه الرسميّ والشعبيّ، مقارنةً مع الأداء والقوة الإعلاميّة الإسرائيليّة، وفي الوقت نفسه هناك تأثيرٌ كبيرٌ للمؤسسات والهيئات اليهوديّة؛ مما يؤثر سلبًا على العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ، وذلك بسبب ارتباط هذه المؤسسات مع إعلام الدول بعلاقة قوية، بالإضافة إلى عدم القدرة على توظيف كوادر بشرية تكون أكثرَ خبرةً في مجال العمل الدبلوماسيّ. (عودة، 2017: ص66).

وتعقيبًا على ما سبق نجد أن أبرز التحديات التي واجهت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في الأمم المتحدة هي تهديدات الحكومة الإسرائيليّة التي لم تتوقف لِلحظةٍ واحدة؛ لأن قرارات ومواثيق الأمم المتحدة تشكِّل خطرًا كبيرًا على "إسرائيل"، وهي بمثابة سلاحٍ شرعيّ أمميّ لا يقل أهمية عن الأسلحة الأخرى المتاحة في مقاومة الاحتلال؛ لأن "إسرائيل" تعلم أن الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة في الأمم المتحدة سيفتح آفاقًا جديدةً للعمل الدبلوماسيّ والسياسيّ والقانونيّ لصالح القضية الفلسطينيّة على المستوى الدوليّ، فبذلت الحكومة الإسرائيليّة بمساندة مؤسسات اللوبِي الصهيونيّ كل جهودها في إطلاق حملات إعلاميّة ودبلوماسية وسياسيّة هائلة ضد الفلسطينيّين؛ لإحباط التداعيات المتعلقة في محاكمة "إسرائيل" أمام المحكمة الجنائية الدوليّة، والضغط على القيادة الفلسطينيّة والدبلوماسيّة من جميع الاتجاهات للتراجع عن تقديم هذه الخطوة التي تدين جرائم الاحتلال الإسرائيليّ بحق الشعب الفلسطينيّ.

تراجع الأداء الدبلوماسيّ الفلسطينيّ بعد اتفاق أوسلو نظرًا لعدة أسباب منها:

1- تضارب المصالح وتعدد المرجعيات في العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ، والإشكالية بين منظمة التحرير الفلسطينيّة والسلطة الفلسطينيّة فيما يتعلق بالعمل الخارجيّ، فبرزت في هذه المرحلة السلطة الفلسطينيّة إذ كانت مدعومة سياسيًا وماليًا، الأمر الذي جعلها تنفتح على العالم الغربيّ، أمّا بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة الممثل الشرعيّ والوحيد للشعب الفلسطينيّ فبدأت أعمالها ومهماها تنحسر في اتجاهاتٍ معينة.

2- قلة الإمكانيات، وضعف الحِنكة السياسيّة، والدبلوماسيّة، والقانونية لدى القائمين على العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ، وعدم وجود خطة استراتيجية للعمل بها، وغياب المساءلة القانونية للعاملين في المجال الدبلوماسيّ، وعدم توضيح الوصف الوظيفي لكل شخص مع بيان حقوقه وواجباته الوظيفية، وعدم إتاحة الفرصة للكادر الشبابيّ في هذه المهنة وأصبحت محتكرة على بعض الشخصيات من كبار السن.

3- عدم وجود هدف واضح أو خطة موحدة ممنهجة لتيسير وتطوير العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ، إذ يعمل كلُّ سفيرٍ أو دبلوماسيّ على اجتهاداته الشخصية في تنظيم خطة وظيفية للعملية الدبلوماسيّة، كما أن علاقة السفارة مع مكتب التمثيل في وزارة الخارجيّة ليست مبنيةً على خطة استراتيجية ممنهجة، وكذلك عدم وجود قنوات اتصال فاعلة من أجل تبادل المعلومات، والتقارير، والبيانات، والتعليمات الصادرة من الجهات الرسميّة العليا.

4- عدم التغيير والتجديد بالحد المطلوب في السفارات، ومكاتب التمثيل الدبلوماسيّ بعد اتفاق أوسلو، إذ بقي الأشخاص أنفسهم في الحقل الدبلوماسيّ، ولم يتم استبدالهم بكادرٍ شبابيّ مؤهل لهذا العمل، وكذلك قلة المهارات التدريبية والتأهيلية للكادر الدبلوماسيّ العامل في هذا المجال.

5- إهمال عملية التشبيك وتنمية العلاقات السياسيّة والاقتصادية بين الدول، واقتصار مفهوم الدبلوماسيّة الفلسطينيّة على المفاوضات مع الجانب الإسرائيليّ فقط.

6- تشتت الجهد الدبلوماسيّ الفلسطينيّ؛ وذلك لاعتماده على التمويل الأجنبي، ومحاولة إرضاء الدول كافة؛ وذلك لضمان الاستمرار في عملية الدعم الماديّ لها، كما رسخت الاتفاقيات الاقتصادية تبعية الاقتصاد الفلسطينيّ للاقتصاد الإسرائيليّ.

خلاصة

بالرغم من الرفض الأمريكيّ والإسرائيليّ للخطوة الفلسطينيّة الخاصة بالتوجه إلى الأمم المتحدة، إلا أنه 182 دولة صوتت من أصل 193 دولة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة لصالح حق تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ، وأنه من حق الدولة الفلسطينيّة التمتع بعضوية كاملة في الأمم المتحدة، ويعتبر ذلك بحد ذاته إنجازًا عظيمًا، فيما كانت المُعارِضة في هذه المرحلة هي الولايات المتحدة الأمريكيّة؛ وذلك لأنها تملك حق النقض الفيتو في مجلس الأمن، كما أنها تمتلك قوةً تستخدمها فوق اعتبارات القانون الدوليّ. ومن أجل استمرار العمل الدبلوماسيّ بشكل ناجح لابد من ترتيب الأوراق الداخليّة للشعب الفلسطينيّ، وإعادة الصف الوطنيّ الموحد، واختيار دبلوماسيين ذوي كفاءةٍ عالية لتمثيل القضية الفلسطينيّة بالخارج، وعدم الاعتماد على المفاوضات فحسب، وعلى المساعدات المالية من الدول المانحة شكل كامل، والسعي من أجل إنشاء خطة استراتيجية لتطوير الاقتصاد الفلسطينيّ.

خاتمة الفصل الثاني

تُعد الدبلوماسيّة أداةً لتنفيذ السياسة الخارجيّة للدولة، وقد عملت الدبلوماسيّة الفلسطينيّة تحت ظروف استثنائية، لوقوعها تحت تهديدات الاحتلال الإسرائيليّ والهيمنة الأمريكيّة المتغطرسة، فامتزج العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ بين ضعف الأداء والقوة، وعلى أثر اتفاق أوسلو ظهرت العديد من الأمور التي أسهمت في تقيد العمل الدبلوماسيّ في عملية تطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطينيّ والمشروع الوطنيّ، وبعد وصول المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين إلى طريقٍ مسدود، اتجهت القيادة الفلسطينيّة إلى خطوة جديدة في البحث عن حلٍ عادل للقضية الفلسطينيّة، فقررت التوجه إلى الأمم المتحدة؛ للحصول على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، فتميزت مرحلة ما بعد عام 2012م بأداءٍ دبلوماسيّ فلسطيني ناجح على المستوى الدوليّ بعد الاعتراف الأممي بالدولة الفلسطينيّة، ومنحها صفة مراقب بالأمم المتحدة، مما أتاح انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدوليّة مثل: اتفاقية جنيف وروما الأساسيّة، وقبولها في المحكمة الجنائية الدوليّة؛ مما سهل على العمل الدبلوماسيّ تقديم شكوى ضد الانتهاكات الإسرائيليّة بحق أبناء الشعب الفلسطينيّ ووطنه، وعدم التزامه بالمعاهدات والقانون الدوليّ. وانضمت الدولة الفلسطينيّة إلى معظم الوكالات والمنظمات الدوليّة والتي أصبحت عامل قوة للفلسطينيين في عملية التبادل الدبلوماسيّ بين دول الاعتراف، فمن الضروري العمل على تفعيل وتغيير أداء العمل الدبلوماسيّ الفلسطينيّ من خلال مؤسساتها وكوادرها البشريّة، وتطوير البعثات الدبلوماسيّة لدى وزارة الخارجيّة، والعمل بكل قوة لإعادة الترويج للقضية الفلسطينيّة العادلة من خلال الجهاز الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في المنظمات والمحافل الدوليّة.

ومن ناحية أخرى، تراجع دور الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدوليّة من أجل تحقيق تطور ملموس يخدم القضايا الجوهريّة للقضية الفلسطينيّة ومنها: إنشاء المستوطنات اليهوديّة، وجدار الفصل العنصريّ، وتهويد القدس المحتلة، وعمليات ضم الضفة الغربية والأغوار، بالإضافة إلى عدم بذل الدبلوماسيّة الفلسطينيّة الجهد المطلوب في العدوان الإسرائيليّ على قطاع غزة بالآونة الأخيرة، إذ كان من الممكن الضغط على "إسرائيل" عن طريق المنظمات الدوليّة؛ لتوقف الاعتداءات الإسرائيليّة المتكررة بحق الشعب الفلسطينيّ وأرضه ومقدساته.

الفصل الثالث
الإعلام والأداء الدبلوماسيّ الفلسطينيّ

- **المبحث الأول:** وسائل الإعلام الفلسطينيّة.
- **المبحث الثاني:** الإعلام الفلسطينيّ والنظام السياسيّ.

الفصل الثالث
الإعلام والأداء الدبلوماسيّ الفلسطينيّ

تمهيد

أصبحت وسائل الإعلام المختلفة أحد أهم المكونات الأساسيّة المتحكمة في واقعنا المعاصر، سواء الوسائل المقروءة، أو المسموعة، أو المرئية، أو الإلكترونيّة المتمثلة في الشبكة العنكبوتية "الإنترنت"، وتشكل هذه الوسائل العاملَ الأساسيّ المؤثر في الحياة اليوميّة، إذ شهدت سرعةً وتطورًا في عملية المعرفة المعلوماتية مع ظهور العولمة والتقدم التكنولوجيّ خاصةً بعد انتشار الفضاء الخارجيّ، وتعتبر وسائل الإعلام من أكثر الوسائل المؤثرة على سلوكيات الفرد السياسيّة، والثقافية، والاجتماعيّة، وبناءً على ذلك فإن الإعلام اليوم لم يعُد مجرَّدَ ناقلٍ للخبر، بل يسهم في نقل المعلومات السياسيّة والثقافية، والقيام بدور العملية التعليمية، والتوعية، والتوجيه، والإرشاد في جميع مناحي الحياة.

ويعتبر التطور التكنولوجيّ في مجال الإعلام من السمات الأساسيّة لظاهرة العولمة، فلقد عمل هذا التقدم على الانفتاح المعلوماتيّ والإعلاميّ، وتخطَّى الحدود والحواجز كافة، فتميز التطور التكنولوجيّ والتقنيّ عبر وسائل الإعلام بانتشاره الواسع، وتنوع مادته الإعلاميّة، وتغلغل نشاطه في جميع نواحي الحياة؛ وذلك لسهولة نشر المعلومات كوسيلةٍ إعلاميّةٍ تفاعليةٍ، هذا إضافةً إلى أنَّها تعد وسيلةً تربويةً تعمل على تطوير المعرفة، وتشكيل المفاهيم الصحيحة، وتنمية القناعات والاتجاهات.

ويعد تنوع واختلاف وسائل الإعلام أحد أبرز الأدوات المستخدمة في عملية تشكيل الوعي السياسيّ للفرد والمجتمع، وزاد تأثيرها في ظل الثورة التكنولوجيّة الحديثة التي أسهمت في ظهور وبروز العديد من الوسائل الإعلاميّة الجديدة، وخاصةً الفضائيّة التي غزت كل مكونات المجتمع، فهي أحد العوامل المؤثرة في تشكيل الوعي المجتمعيّ وفي مقدمتها الوعي السياسيّ.

المبحث الأول: وسائل الإعلام الفلسطينيّة

مقدمة

شهدت وسائل الإعلام الفلسطينيّ تطورًا ملموسًا في جميع الوسائل الإعلاميّة المرئية، والمسموعة، والمكتوبة، والإلكترونيّة، فتعددت الإذاعات الفلسطينيّة منها الحكوميّة، ومنها الخاصة والحزبيّة، وأخرى المستقلة، وتنوعت القنوات الفلسطينيّة الإذاعيّة والتلفزيونيّة، وكان هناك تقدم ملحوظ في المواقع الإلكترونيّة الإخباريّة، وعلى الرغم من ذلك لا زال الإعلام الفلسطينيّ يحتاج إلى الكثير من التطوير والرُّقِي فيما يقدمه من محتوىً هادف للجمهور.

وسيتناول هذا المبحث مفهومَ ومميزات وخصائص الإعلام، ووظائفه، ومن ثمّ التعرف على مفهوم الإعلام الفلسطينيّ، والمراحل التي مرَّ بها منذ النشأة حتى الوقت الحاليّ، وسوف نتطرق إلى مكونات الإعلام الفلسطينيّ، وتصنيفاته، وما هي أبرز وظائفه، وما السمات العامة له، وما هي التحديات والمعيقات التي تقف أمام تطور واستمرار الإعلام الفلسطينيّ.

أولاً: مفهوم الإعلام

يُعرِّف الدكتور عبد اللطيف حمزة الإعلام بأنه: "تزويد الناس بالأخبار الصحيحة، والمعلومات السليمة، والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع، أو مشكلة من المشكلات، ويعبر هذا الرأي تعبيرًا موضوعيًا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم، ومعنى ذلك أن الغاية الوحيدة من الإعلام هي الإقناع، وذلك عن طريق نشر المعلومات والحقائق والأرقام والإحصائيات الصحيحة". (مراد، 2011: ص56).

ويُعرّف الإعلام أيضًا بأنه: "العملية الإعلاميّة التي تبدأ بمعرفة الصحفيّ معلومات تكون ذات أهمية كبيرة وحديثة لعملية النشر، ثم تتوالى مراحلها من خلال جمع المعلومات ومصادرها، ونقلها، والتعامل معها وتحريرها، ومن ثمّ نشرها عبر الصحف أو الوكالات الإعلاميّة والإذاعة والتلفزيون، ويستقبلها الطرف المعني بها، والمهتم بوثائقها". (أبو منشار، 2014).

ويمكن تعريف الإعلام بأنه: القيام بتبادل المعلومات، سواء كانت المقروءة، أو المسموعة، أو المرئية؛ من أجل إظهار قضية أو مشكلة معينة خلال فترة زمنية ما، وكيف يمكن معالجتها بواسطة المبادئ التي تتعامل بها كل دولة أو نظام من خلال وسائل إعلاميّة مثل: الإذاعة، والتلفزيون، والصحافة، وشبكات الإنترنت، وخصوصًا مواقع التواصل الاجتماعيّ، كما أن الإعلام يؤثر على مختلف المجالات الاقتصادية، والسياسة، والاجتماعيّة، وحتى على نطاق واسع من الأفراد.

ثانيًا: أهمية الإعلام

يُعد الإعلام في العصر الحاليّ سلاحًا لتغيير الشعوب في الاتجاه المطلوب، حتى أُطلِق عليه في الآونة الأخيرة "عصر الإعلام"، وهذا ليس لأنَّ الإعلام ظاهرة حديثة في تاريخ البشريّة؛ بل لأن الإعلام المعاصر واستراتيجياته الحديثة قد بلغا غايات بعيدة في سعة الأفق، وعمق الأثر، وقوة التوجيه، وكلما كانت وسائل الإعلام أكثر فعالية وتأثيرًا، صارت المسؤولية المترتبة عليها أخطر وأشد. وباعتبار أن الإعلام ضرورة إنسانية فإنَّ ذلك دفعَ إلى التطوير الإعلاميّ، ولأهمية الإعلام ومكانته السامية جُعِلَ من أهم وظائف الأنبياء والمرسلين.

ثالثًا: مزايا وخصائص الإعلام

يُعد الإعلام من أهم المميزات التي تميز عصرنا الحاضر، إذ يمكِّننا من الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الأشخاص من خلال استخدام وسائل مختلفة، ويمكن ذكر بعض مزايا الإعلام بما يلي: (الدليمي، 2012: ص111).

1- الإعلام هو نشاطٌ اتصاليّ، ومن مكوناته الأساسيّة: مصدر المعلومات، والرسالة الإعلاميّة، والوسيلة الإعلاميّة، والجمهور المستهدف للمادة الإعلاميّة، والأثر الإعلاميّ.
2- يتسم الإعلام بالصدق والدقة من خلال عرض الحقائق والأخبار الصحيحة بدون تحريف، وليس من الضروري أن تلتزم وسيلةٌ إعلاميّة بهذه المعايير القياسية، وخصوصًا في ظل الفضاء الإعلاميّ المفتوح، وضعف الرقابة المهنية النزيهة عليه، وهنا يتحول الإعلام إلى دعاية.

3- يعمل الإعلام على شرح وتبسيط المعاني، وتوضيح الحقائق الواقعة والمهنية في نقلها للمُستقبِل.
4- تزاد أهمية الإعلام كلما ازداد المجتمع تقدمًا، وارتفعت المستويات التعليميّة والثقافيّة والفكريّة للأشخاص في المجتمع.
5- العملية الإعلاميّة تتفاعل وتتكون في صورة تغيرات مستمرة بين المرسل والمُستقبِل، إذ إن التأثير في سلوك المُستقبِل هو هدف العملية الإعلاميّة، وذلك من خلال تزويده بالحقائق والمعلومات الصادقة من أجل اتخاذ موقف سليم.

رابعًا: وظائف الإعلام

تلعب وسائل الإعلام دورًا مهمًا في المجتمع، فإن الحكومات خصصت أقسامًا ووزارات إعلام؛ من أجل تحقيق أهداف داخلية وأخرى خارجية، عن طرق وسائل إعلاميّة مختلفة، ومن هذه الأهداف رفع مستوى الجماهير ثقافيًا، والعمل على تعريف العالم الخارجيّ بحضارات الشعوب، وتبادل وجهات نظر الحكومات بالمسائل الدوليّة، ولم يقتصر الإعلام على الحكومات فقط، بل إن مؤسسات اجتماعية، وسياسيّة، واقتصادية، ومؤسسات خاصة قد اهتمت بالإعلام، ووجدت تلك الوسائل تخدمها، وتُحقِّق أهدافها الخاصة وتساعد في ازدهارها.

ويمكن تقسم وظائف الإعلام إلى تسع وظائف رئيسة، كما أشار عليها كتاب الاتصال الجماهيري (عابد، 2012: ص25 – 30).

1- **الوظيفة الإخباريّة:** من خلال قيام وسائل الإعلام بعلمية نقل الأخبار والمعلومات والأحداث والقضايا المهمة والمعاصرة، سواء كانت على الصعيد الدوليّ أو الإقليميّ أو المحليّ، ومتابعة تطوراتها وانعكاساتها على المجتمع، وتحرص وسائل الإعلام على تقديم مادة إخباريّة عن الأحداث الجارية في البيئة المحيطة بكل مصداقية وموضوعية للجمهور، بعيدًا عن التحيز أو التحريض؛ لكي تحظى باحترام الجمهور المستهدف.

2- **التوجيه وتكوين المواقف والاتجاهات:** تستطيع وسائل الإعلام المختلفة إكساب الجماهير اتجاهات وآراء جديدة في عملية تكوين الرأي العام، ومن المتعارف عليه أن المدرسة هي من تقوم بعملية التوجيه عن طريق الهيئة التدريسية والكتاب المدرسيّ، إضافةً لمختلف مؤسسات المجتمع الأسرية، والعائلية، والاجتماعيّة؛ لما لها من دور كبير في عملية التوجيه، والتثقيف، وتكوين المواقف والاتجاهات الخاصة بكل فرد، وتعمل وسائل الإعلام على توجيه المجتمع بشكل مباشر، أو غير مباشر، فكلما كانت المادة الإعلاميّة ملائمة للجمهور من ناحية المحتوى والمضمون، ازدادت درجة تأثيرها على شرائح المجتمع كافة.

3- **زيادة الثقافة والمعلومات:** تعمل وسائل الإعلام على زيادة ثقافة الجماهير عبر وسائلها المختلفة، وذلك بشكل مُخطَّط ومقصود مسبقًا من خلال بث برامج توعوية وإرشادية عبر حلقات إذاعية أو تلفزيونيّة تستهدف فئة معينة من الجمهور؛ للحديث عن موضوع ما، ويمكن استهداف الجمهور بشكلٍ عفويّ وعارِض من خلال تقديم معلومات وأفكار بشكل عام، دون أن يكون الفرد المتلقي هو المقصود بالذات، مثل: قراءة مقال في صحيفة تحمل عبارات تلفت الانتباه فيندفع الشخص إلى قراءتها مما يرسخ بعض الكلمات والمعلومات والآراء المهمة في ذهنه، ويكون ذلك بشكل عفويّ.

4- **الاتصال الاجتماعيّ والعلاقات البينية:** تتولى وسائل الإعلام تعميق العلاقات الاجتماعيّة وتنميتها بين الجماهير، إذ تُنشَر أخبارٌ اجتماعية خاصة بالأفراد كل يوم عبر الصحف والإذاعات وغيرها سواء من أخبار أفراح، وأتراح، وتهاني بجميع المناسبات، ومع التطور التكنولوجيّ لوسائل الإعلام، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعيّ، أصبح من السهل تعارف الأشخاص ببعضهم بعضًا من خلال هذه الوسائل، وكذلك نسج علاقات اجتماعية قوية، وساعدت هذه الوسائل على ترابط العلاقات الاجتماعيّة وتنميتها، والتعرّف على الشخصيات البارزة ذات الشهرة في جميع المجالات الحياتية.

5- **الترفيه عن الجمهور وتسليته:** تعمل وسائل الإعلام على تسلية وملء وقت الفراغ لدى الجمهور من خلال عرض البرامج المضحكة والكوميدية في التلفزيون، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعيّ، أو حتى من خلال رسومات الكاريكاتير في الصحف والمجلات، وتأخذ وسائل الإعلام هذه البرامج كوسيلةٍ لجذب الجمهور وتحقيق الراحة النفسية.

6- **الإعلان والدعاية:** تقوم وسائل الإعلام بوظيفة التسويق، والترويج، ودعم الأنشطة الاقتصادية؛ للإعلان عن السلع والخدمات الجديدة التي تلبي رغبة المواطنين، كما تعمل على الإعلان عن وجود وظائف شاغرة، أو الإعلان عن إجراء مناقصة لدى إحدى المؤسسات والشركات وغيرها.

7- **وظيفة الإعلام والتعليم:** يمكن القول: إنهما وظيفتان متكاملتان، إذ يعمل الإعلام على تقديم مضامين إعلاميّة تُبَث للمجتمع بهدف التعليم والتثقيف والاطِّلاع، ويسهم هذا المحتوى في ترسيخ المعلومات المختلفة التي يتلقاها الطلبة في المؤسسات التعليمية، ويمكن أن يستفيدوا منها في حياتهم اليوميّة، فإنَّ وظيفة التعليم تقدِّم معلومات منهجية تستخدم في تدعيم العملية التعليمية الرسميّة، أو من أجل كسب مهارات جديدة في إطار التعليم غير الرسميّ.

8- **وظيفة المراقبة:** تعتبر الصحافة السلطة الرابعة في المجتمع، فتعمل على الكشف عن انحرافات وفساد السلطة، والمؤسسات المجتمعية، وإساءة استخدام المناصب العليا لتحقيق منافع شخصية، كما تعمل على حماية حقوق الإنسان، وبهذا تؤدي وسائل الإعلام دورًا مهمًا في مساندة الحكومة بتأدية دورها على أكمل وجه.

9- **وظيفة ترابط المجتمع ونقل التراث:** الإعلام هو السبيل الوحيد في ترابط أفراد المجتمع مع بعضهم بعضًا، وترابط الشعب بالحكومة، إذ تتم عبر وسائل الإعلام المختلفة التنشئة الاجتماعيّة، والسياسيّة، والدينية التي تعمل على تماسك الأفراد، وبهذا يمتلك الشعب خصائص مميزة تجعله قادرًا على الاحتفاظ بمعتقداته ووحدته، وتحقيق أهدافه وآماله.

خامسًا: مفهوم الإعلام الفلسطينيّ

انبثق الإعلام الفلسطينيّ من أجل الإسهاب في تطوير ثقافة المجتمع الفلسطينيّ بالقضايا السياسيّة، والاجتماعيّة، والاقتصادية، ونقل معاناة الشعب الفلسطينيّ إلى العالم الخارجيّ، والكشف عن صورة المحتل الإسرائيليّ، وجرائمه المرتكبة بحق الفلسطينيّين، ويعتبر الإعلام الرسميّ انعكاسًا لسياسة القيادة الفلسطينيّة، فإنَّ الإعلام يرتبط بالنظام القائم.

وقد عرضت القيادة الفلسطينيّة مفهومًا للإعلام بأنه "استثمار وسائل الإعلام والاتصال كافة تجاه خدمة القضية الفلسطينيّة، ودعمها على المستويات الفلسطينيّة، والعربيّة، والدوليّة بما يحقق توظيف الرأي العام نحو الضغط المتواصل والمنظم على القيادات الفاعلة، وصُنّاع القرار في مختلف أرجاء المعمورة؛ لاتخاذ المواقف والقرارات التي من شأنها أن تجعل من القضية الفلسطينيّة محورًا دائمًا لاهتمام المجتمع الدوليّ، وتوفير الدعم للشعب الفلسطينيّ؛ لتحقيق أهدافه الوطنيّة في الحرية، وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنيّ". (أبو شنب، 2001: ص7).

سادسًا: مراحل تطوير الإعلام الفلسطينيّ

ويرى الكثير من الباحثين أهمية كبيرة للإعلام الفلسطينيّ باعتباره سلاحًا مسانِدًا للمقاومة، وللدفاع عن القضية الفلسطينيّة العادلة أمام العالم، وهذا من أهداف وسائل الإعلام الفلسطينيّ، فارتبط العمل الإعلاميّ الفلسطينيّ بشكل متكامل مع العمل الدبلوماسيّ السياسيّ والنضاليّ.

وقد اجتاز الإعلام الفلسطينيّ أكثر من مرحلةٍ حمل في كل منها رسالةً معينة من أجل خدمة القضية الفلسطينيّة، ولكنه في جميع المراحل كانت له رسالةٌ واضحة وثابتة، وهي الكشف عن سياسة الاحتلال الإسرائيليّ، وفضح جرائمه المرتكبة بحق الفلسطينيّين، والتركيز على تعزيز صمود الشعب الفلسطينيّ.

وقد مرت مسيرة الإعلام الفلسطينيّ بمراحل عدَّة عبر السنوات السابقة، إذ ظهر من خلالها الوضع القائم للمجتمع الفلسطينيّ وحياته اليوميّة، وقد قسَّم الكثير من الكُتاب الإعلام الفلسطينيّ إلى مراحل، وكان أبرزهم: حسين أبو شنب، وأحمد أبو السعيد، وجاءت على النحو التإلى:

1- مرحلة الظهور (1876م– 1919م): كانت هذه الفترة هي البداية الأولى للإعلام الفلسطينيّ، إذ تعد فلسطين الخامسة في ميدان الصحافة بعد مِصر، وكانت البداية للإعلام بصدور صحيفة "القدس الشريف" عام 1876م، وهي صحيفة رسميّة تُكتَب باللغتين العربيّة والتركية بإشراف الحكومة العثمانيّة، وامتاز الفلسطينيّون في هذه المرحلة بالطباعة، ويعدُّ ما نص عليه الدستور العثمانيّ من جواز إصدار الصحف عام 1908م نقطة انطلاق للصحافة في فلسطين، فَوصل عدد الصحف إلى 36 صحيفةً، وعمل ذلك على بناء المنظومة الإعلاميّة الفلسطينيّة، المتمثلة بالصحف الفلسطينيّة التي أظهرت المؤامرات الغربية التي تُرسَم ضد القضية الفلسطينيّة خاصةً، والأمة العربيّة والإسلاميّة عامةً، وحذرت من خطر إنشاء المستوطنات على الأراضي الفلسطينيّة، كما كانت خطاباتها للمثقفين، والأدباء، وعامة القراء. (أبو السعيد، 2014: ص 31 – 40).

2- مرحلة الانتداب البريطاني (1919م – 1948م): ونعني بهذه المرحلة التي سبقت "النكبة" وما تبعها من قيام الكيان الصهيونيّ على الأراضي الفلسطينيّة، وقد شهدت هذه الفترة عدوانًا كبيرًا على فلسطين، وفُتِحَت أبواب الهجرة اليهوديّة، وتَمثَّل اهتمام اللجنة الإعلاميّة الفلسطينيّة في هذه الفترة بالطباعة، وعاشت الصحافة في جوٍ محموم لا يعرف الاستقرار متأثرةً بالأوضاع السياسيّة الموجودة، وقد شهدت هذه المرحلة تطورًا ونموًا سريعًا؛ بفضل التعليم في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وكذلك شهدت انتشارًا ثقافيًا من خلال ازدهار الحياة الأدبية والفكرية، فكانت عبارة عن صحوة شعبيّة وثورات جماهيرية، وظهور الكفاح المسلح ضد التواجد اليهوديّ، بالإضافة إلى ظهور الإذاعة الفلسطينيّة "هنا القدس"

وإذاعة الشرق الأدنى في يافا ممَّا ساعد في تطوير البناء الإعلاميّ بشكل كامل. (أبو شنب، 2001: ص 8).

3- مرحلة التبلور الوطنيّة: وتشير هذه الفترة إلى ظهور الكيان الفلسطينيّ، وقيام منظمة التحرير الفلسطينيّة التي مثلت الدولة الفلسطينيّة في المحافل الدوليّة، وقد اعتمدت هذه المرحلة في حركتها الإعلاميّة على الاتصالات الشخصية، والمؤتمرات الشعبيّة والندوات، والخطابات من جميع الاتجاهات السياسيّة، وكان ذلك مع ظهور إذاعة "صوت فلسطين" صوت منظمة التحرير الفلسطينيّة، وصحيفة "أخبار فلسطين". (ضاهر، 2017: ص63).

4- مرحلة السلطة الفلسطينيّة (1994م– 2012م): وتعد هذه المرحلة مهمة في تاريخ الإعلام الفلسطينيّ، فهي مرحلة التحدي لتجسيد أركان الدولة الفلسطينيّة، ويُجمِع الإعلاميّون على الارتباط القوي بين السياسة والإعلام، فكان الإعلام السياسيّ هو مصدر إلهام للإعلاميّين الفلسطينيّين؛ نظرًا للموقف السائد على الأراضي الفلسطينيّة، وفي ظل ثورة المعلومات وظهور العولمة بدأ العمل على إنشاء محطات تلفزيونيّة، وإذاعات محلية، وغيرها من الصحف، وتعد هذه المرحلة مرحلة بناء نظام إعلاميّ قائم على ميثاق وقواعد وأسس إعلاميّة وفق الدستور الخاص بالدولة، ويسهم في توعية الجماهير، وكذلك العمل على تكريس وإثبات مشروعية السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، وتوطيد علاقة التعاون مع وسائل الإعلام في العالم العربيّ والعالم الخارجيّ. (أبو السعيد، 2014: ص164). ومنذ قدوم السلطة الوطنيّة كانت هناك نهضة نوعية، فصدرت العديد من الصحف والمجلات منها: صحيفة الأيام، والحياة، والاستقلال، والرسالة وغيرها، وأيضًا برزت قناة فلسطين الفضائيّة على الساحة الإعلاميّة؛ لتصل إلى كل مكان في العالم لنقل معاناة الشعب الفلسطينيّ وقضيته العادلة. (شاهين، 2015).

5- الإعلام الحزبيّ: يمكن القول: إن هذه الفترة مازالت من أكبر فترات الإعلام الفلسطينيّ تلامسًا مع الوضع الفلسطينيّ الداخليّ، وتميزت بانتشار الإذاعات المحليّة، وقنوات التلفزة

الخاصة بالأحزاب السياسيّة التي عملت على تقسم الضفة الغربية وقطاع غزة بين حركتي فتح وحماس، وكان هناك تحريضٌ في الخطاب الإعلاميّ عبر الإعلام الحزبيّ، وكان هذا عاملًا مساعدًا في الزج بالقضية الفلسطينيّة في متاهات بعيدة عن الهدف الأساسيّ لنضال ومشروعية الدولة والاستقلال، فتحولت وسائل الإعلام والأقلام الصحفيّة إلى منابر دعائية للأحزاب ورجال السياسة دون الالتزام بأخلاق العمل الصحفيّ، وتغيَّب الخطاب الوطنيّ، وأدى هذا إلى تكريس حالة الانقسام الجغرافيّ والسياسيّ ما بين شطري الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة.

6- **مرحلة الانتشار الفضائيّ:** شهدت هذه الفترة تطورًا تكنولوجيًا هائلًا في مجال الإعلام والانضمام إلى الأقمار الفضائيّة، والدخول في عالم المعلومات غير المحدود عبر الوسائط المتعددة، وكذلك التسلل إلى الشبكة العنكبوتية "الإنترنت"، والانفتاح على العالم الخارجيّ.

سابعًا: وظائف الإعلام الفلسطينيّ

تنطبق وظائف الإعلام الأساسيّة السابقة على وظائف الإعلام الفلسطينيّ، ولكن الإعلام الفلسطينيّ يتميز بوظائف أخرى تخصه؛ لكونه خاضعًا تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيليّ. ويمكن استنباط وظائف الإعلام الفلسطينيّ من خلال مفهوم الإعلام الفلسطينيّ الذي وضعته القيادة الفلسطينيّة، وذلك على النحو الآتي: –

1- العمل على نقل هموم ومعاناة الشعب الفلسطينيّ.
2- الحاضنة الشعبيّة للفلسطينيين.
3- مساندة مشروع المقاومة الفلسطينيّة في ظل وجود الكيان الإسرائيليّ.
4- الكشف عن مخططات الاحتلال الإسرائيليّ وتوعية المجتمع بها.
5- الاتصال بالعالم الخارجيّ ونقل الحقيقة بالصوت والصورة.
6- كسب الأمتين العربيّة والإسلاميّة في خدمة القضية الفلسطينيّة، وخلق تواصل مع شعوبها.

ويرى الكاتب أن الإعلام الفلسطينيّ له أهمية كبيرة في خدمة القضية الفلسطينيّة من خلال الوظائف التي يقوم بها، حيث لا يستطيع أحد إنكار ما تقدمه وسائل الإعلام الفلسطينيّة المختلفة، من خلال توضيح معاناة الشعب الفلسطينيّ وغطرسة الاحتلال الإسرائيليّ، وإبراز المواقف البطولية للمقاومة الفلسطينيّة، بكافة أشكالها السياسيّة والدبلوماسيّة والعسكريّة، وفضح جرائم الاحتلال على المستويينِ المحليّ والدوليّ، وتعبئة الرأي العام العالميّ تجاه القضة الفلسطينيّة، فالإعلام الفلسطينيّ هو عبارة عن عنصر أساسيّ في المعركة المستمرة مع الاحتلال الإسرائيليّ، فيقاوم المحتل بقلمه، وكاميراته، وصوته الذي يصل إلى العالم أجمع في عملية نقل الصورة بكل موضوعية ومصداقية؛ لكشف الحقيقية المخفية، وتوضيح الانعكاسات السلبية بحق القضية الفلسطينيّة.

ثامنًا: وسائل الإعلام الفلسطينيّة

تعتبر وسائل الإعلام الفلسطينيّة بشتّى أنواعها عاملًا رئيسيًا في التأثير على الجمهور، والمساعدة في طرح القضايا والمشكلات وكيفية التصدي لها ومواجهتها، ولها دورٌ بارز في تشكيل العقل البشريّ، إذ أصبح الحصول على المعلومة حاجةً أساسيّة من احتياجات الإنسان، فهناك أهمية كبيرة لوسائل الإعلام في عملية التنمية والتطوير، وتعددت وسائل الإعلام الفلسطينيّة من الصحف، والراديو، والتلفاز وصولًا إلى مواقع التواصل الاجتماعيّ، وسنذكرها فيما يلي:

1- الصحف

تعمل الصحف على تزويد الجمهور بالأخبار والمعلومات المطلوبة، وتتميز بسعة انتشارها، وأنها متوفرة في متناول الجميع، وهي وسيلة إعلاميّة تثقيفية، اجتماعية، ترفيهية، رياضية، إعلانية، تعمل على توصيل الرسالة الإعلاميّة للجمهور المستهدف.

وقد صدرت أول صحيفة فلسطينية في عام 1867م، حملت اسم "القدس الشريف" في مدينة القدس، وكانت تصدر باللغتين العربيّة والتركية، وكذلك في العام نفسه صدرت صحيفة "الغزال"

باللغة العربيّة فقط، وكان الهدف من إصدار هذه الصحف هو تعميم الفرمانات والأوامر الرسميّة، وفي عام 1908م صدرت في فلسطين 15 صحيفة؛ وذلك بسبب انتعاش الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة في ذاك الوقت، ومرت الصحافة الفلسطينيّة بمراحل متطورة عديدة لكلٍ منها لها سماتها، ومع قدوم السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة عام 1994م، انتقلت الصحافة الفلسطينيّة إلى مرحلة جديدة من مراحل تاريخها، إيمانًا منها بدور الإعلام والصحافة في مرحلة التحرير، فبدأت السلطة الوطنيّة بتنظيم قانون المطبوعات والنشر، الذي ينظم العلاقة بين السلطة والصحافة، ومُنِحت تراخيص لإصدار الصحف وكان أولها صحيفة "فلسطين" التي صدرت في تاريخ 1994/9/23م، ولم يَدُم إصدارها بشكل مستمر فقد توقفت بعد إصدار 14 عددًا لها، وفيما بعد صدرت صحيفة "الحياة الجديدة"، وفي بدايتها كانت أسبوعية ثم تحولت إلى يومية، وكانت هناك بدايات جيدة في مجال الصحافة الفلسطينية لخلق جيل صحفيّ قادر على التعامل مع الأحداث وتطوير نفسه في هذا المجال، وبالرغم من محدودية الإمكانيات الصحفيّة في فلسطين، إلا أنها عملت على نهضة كبيرة في المجال الإعلاميّ الفلسطينيّ، وكان لها أثر إيجابي في توجيه وبلورة الرأي العام في الساحة الفلسطينيّة، والتأثير على الرأي العام العالميّ (وكالة الأنباء الفلسطينيّة وفا، 2017).

ومن أبرز الصحف الفلسطينيّة في الوقت الحالي: (صحيفة الأيام، صحيفة الحياة الجديدة، صحيفة القدس، صحيفة فلسطين، صحيفة الاستقلال، صحيفة الرسالة).

مميزات وخصائص الصحافة الورقية:

- **الطباعة:** وذلك ما يميزها عن الصحافة المسموعة والمرئية.
- **الدوريّة:** فهي تصدر بشكل دوريّ ثابت، وذلك كأن تكون صحيفة يومية، أو أسبوعية، أو شهرية.
- **وجود اسم ثابت:** تصدر الصحيفة المكتوبة تحت اسم ثابت لا يتغير في كل مرة.
- **إمكانية الاحتفاظ بها،** وقراءتها بوقت لاحق.
- **تنوع محتواها** وشمولها لكل ما يهتم به القارئ، ويمكن للجميع الحصول عليها.

عيوب الصحافة الورقية:

- تحتاج إلى تكلفة شرائية، مقارنةً بالراديو والتلفزيون والمواقع الإلكترونيّة.
- اقتصار تواجد الصحف الورقية على مساحة جغرافية محددة.
- لا يمكن لجميع الأشخاص قراءتها؛ بسبب وجود بعض الأشخاص الذين لايجيدون القراءة، وهناك من لديهم مشاكل بصرية.
- تتلف بسرعة من خلال تبادلها بين الأشخاص.
- عدم السرعة في نقل الأخبار العاجلة.

2- الإذاعة (الراديو)

الإذاعة هي وسيلة من وسائل الاتصال الصوتية المسموعة، وتقدم خدمات متنوعة تهدف فيها إلى مخاطبة الجمهور عبر برامجها الإخباريّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة، والترفيهية، والثقافية، وغيرها، وكان لها الصدارة بين وسائل الإعلام قبل بدء التطور التكنولوجيّ وظهور التلفزيون والفضاء الخارجيّ، وبالرغم من تراجعها بعد انتشار عالم العولمة في مجال الإعلام عبر الإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعيّ، إلا أنها مازالت إحدى الوسائل المهمة لكثير من الجماهير.

وقد ظهرت الإذاعة في فلسطين عام 1936م، وأُنشِئت "محطة الإذاعة الفلسطينيّة" التي تعد ثاني الإذاعات العربيّة بعد الإذاعة المصرية، وأشرفت عليها بريطانيا، ولكنها كانت في الأصل إذاعة "صوت فلسطين" وليس الانتداب، وأصبحت بعد ذلك إذاعة القدس؛ لما كانت تحمله من رسالة إعلاميّة تُشكِّل ضمير العرب والمسلمين، ومن ثم أنشئت إذاعة فلسطينية تسمى "هنا القدس" التي بدأت بثها من مدينة القدس بتاريخ 1936/3/30م، وكانت تَبُث بثلاثِ لغات: عربيّة، وإنجليزية، وعبرية، وكانت النواة الأولى للإذاعات الفلسطينيّة، وبعد ذلك انتشرت العديد من الإذاعات في البلاد العربيّة بعد النكبة عام 1948م، ونُقِلت الإذاعة الفلسطينيّة من مدينة القدس إلى رام الله، بعد اعتماد مركز الإرسال للإذاعة الفلسطينيّة فيها (تايه، 2009).

وبعد قدوم السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة عام 1994م، كان الإعلام الفلسطينيّ من ضمن اهتماماتها الأساسية؛ لمواجهة الاحتلال الإسرائيليّ بسبل المقاومة كافة ، فأُنشِئت "هيئة الإذاعة والتلفزيون" عام 1993م، وبدأت "إذاعة فلسطين" بثها التجريبيّ بخطاب السيد الرئيس الراحل ياسر عرفات، ثم بدأ البث الرسميّ للإذاعة في نهاية عام 1994م من خلال البرامج الإخباريّة، والسياسيّة، والتعليمية، واستمر العمل الإذاعيّ الفلسطينيّ بكل فعالية، ولمَّا أصبح يشكل خطرًا على الاحتلال الإسرائيليّ عملت قواته على تدمير محطات الإرسال الإذاعيّ في رام الله عند اجتياحه للمدينة، أمّا في قطاع غزة فَأُنشِئت محطة إذاعية أخرى تابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون، وكانت تُسمى "صوت فلسطين البرنامج الثاني" وبدأت بثها بشكل رسميّ بتاريخ 2000/3/30م، في يوم الأرض، وبلغت عدد ساعات البث اليوميّ 17 ساعة، وواكبت هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينيّة في مطلع عام 2015م التطور التكنولوجيّ، من خلال المرحلة التأسيسية لإنشاء أول شبكة إذاعية في فلسطين، واتباع التقنية المتطورة "مشغل الديجيتال"، وعملت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة على مبدأ حرية الرأي والتعبير، والسماح للأفراد والمؤسسات بإنشاء إذاعات خاصة؛ لتتعدد محطات البث الإذاعيّ في الضفة الغربية وقطاع غزة، بتنوع برامجها، وأهدافها العامة في خدمة الإعلام الفلسطينيّ وتطوره. (هيئة الإذاعة والتلفزيون، 2018).

ومن أبرز الإذاعات الفلسطينيّة في فلسطين: (إذاعة القدس– إذاعة الأقصى– إذاعة الشعب– إذاعة القران الكريم– إذاعة وطن– إذاعة الحرية– إذاعة أجيال– إذاعة الأسرى– إذاعة ألوان– إذاعة غزة FM).

مزايا الإذاعة كوسيلة إعلاميّة:

- السرعة الفائقة في نقل المعلومات، والانتشار الواسع.
- لا يحتاج الراديو إلى جهدٍ كبير، ويعتمد على حاسة السمع، ويفضله كبار السن ومن لا يجيد القراءة.
- القدرة على مخاطبة جميع أصناف الجمهور، مع اختلاف مستوياتهم التعليمية وأعمارهم.

- سهولة التنقل به، وقلة التكلفة، وصغر الحجم.
- يتخطى جميع الحواجز الجغرافيّة الطبيعية والسياسيّة.
- يبث رسائله الإعلاميّة على مدار الساعة، بعكس الوسائل الإعلاميّة الأخرى.

عيوب الإذاعة كوسيلة إعلاميّة:

- تقتصر الإذاعة على الصوت فقط، ولا يمكنها عرض صور وفيديوهات للتأثير على الجمهور بشكل أكبر مثل: التلفزيون، والفضاء الخارجيّ "الإنترنت".
- اللغة المستخدمة يجب أن تناسب جميع الفئات المستمعة.
- صعوبة الاستماع إلى الرسالة الإعلاميّة مرة أخرى.
- إمكانية التشويش على الموجات الإذاعيّة، أو اختراقها مما يؤثر على أدائها.

3- التلفزيون

وهو وسيلة من وسائل الإعلام المعاصرة ذات الأهمية الكبرى، يجمع بين الصوت والصورة والفيديو في آنٍ واحد، ويتميز بقدرته على التأثير بشكلٍ كبير على الجمهور المُستَهدف، وقد عمل التلفزيون على تقريب المسافات بين الدول، وجعلَ العالمَ قريةً صغيرة، وساعدَ في نقل الأحداث الجارية بالعالم أولًا بأول، فيشعر المشاهد من خلالها أنه يعيش الحدث بنفس اللحظة والواقع. (عابد، وحماد، 2015: ص159).

وقد بدأت التجربة الأولى للفلسطينيين في مجال التلفزيون بموجب قرار الرئيس الفلسطينيّ الراحل ياسر عرفات الصادر في تونس بتاريخ 1993/7/6م، وبعد قدوم السلطة الفلسطينيّة وُضِعَ القرار الرئاسيّ موضع التنفيذ بعد الانطلاقة العلميّة الواسعة في مجال الاتصال والأقمار الصناعية، فبدأ بث أول ظهور تلفزيونيّ بتاريخ 30 سبتمبر 1994م، وقد أنشئت أول محطة إرسال في غزة بمساعدة فنية فرنسية، وكانت خطوة مهمة في سبيل تحقيق طموحات واحتياجات الشعب الفلسطينيّ في وجود قناة تلفزيونيّة وطنية تعبر عن معاناته، وآلامه المستمرة. (تقرير هيئة الإذاعة والتلفزيون، 2003، ص2).

وبعد ذلك بدأت الفضائيّة الفلسطينيّة عملها في مطلع عام 2000م، وقد تمركز العمل في التلفزيون بمبنى "هيئة الإذاعة والتلفزيون" في رام الله، وبدأ البث التلفزيونيّ التجريبيّ من استوديوهات أريحا، وتطور البث التلفزيونيّ بعد أن بدأ العمل في الفضائيّة الفلسطينيّة؛ لمواكبة التطور التكنولوجيّ، والرغبة في توصيل الرسالة الإعلاميّة الفلسطينيّة إلى الفلسطينيّين في الشتات، وفضح جرائم الاحتلال الإسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة، وتمَّ توحيد بث المحطة التلفزيونيّة الفلسطينيّة مع الفضائيّة الفلسطينيّة منذ اشتعال انتفاضة الأقصى؛ من أجل متابعة الأحداث المتلاحقة، ونقلها إلى العالم للعمل على توضيح الحقائق المتعلقة بالقضية الفلسطينيّة، فكان للتلفزيون الدورُ الأكبر في التأثير على الرأي العام العربيّ والعالميّ ضد الاحتلال، والوقوف بجانب القضية الفلسطينيّة العادلة، وبالرغم من الكثير من الصعوبات التي واجهت الإعلام الفلسطينيّ في ظل التسابق التكنولوجيّ؛ للوصول إلى الرأي العام العربيّ والعالميّ، كان افتتاح قناة "فلسطين مباشر"، ومن ثم لحقت بركبها العديد من القنوات الفضائيّة المتخصصة في المجالات الإخباريّة، والرياضيّة وغيرها. وواكب العمل الإعلاميّ التطور والنهوض بمستوى العاملين في هيئة الإذاعة والتلفزيون من خلال الدورات التدريبية، وورشات العمل، واستقطاب الكفاءات الإعلاميّة الفلسطينيّة، وافتُتِح المقر الجديد لـ"هيئة الإذاعة والتلفزيون" في مدينة رام الله، بعد المرسوم الرئاسيّ للرئيس الفلسطينيّ محمود عباس عام 2015م، الذي أعلن عن تشكيل "هيئة الأقمار الصناعية الفلسطينيّة" ليكون التلفزيون الفلسطينيّ المنبر الإعلاميّ الذي ينقل للعالم الصورة الحقيقية عن معاناة الشعب الفلسطينيّ، والممارسات العدوانية للاحتلال الإسرائيليّ بحق الفلسطينيّين وأرضهم، وبشكل يوميّ. (تايه، 2017، نت).

ومن أبرز القنوات التلفزيونيّة الفضائيّة في فلسطين: (قناة فلسطين، قناة الأقصى، قناة فلسطين اليوم، قناة العودة، قناة الكوفية، قناة القدس اليوم).

مزايا التلفزيون كوسيلة إعلاميّة:

- يخاطب التلفزيون حاستي السمع والبصر لدى المشاهد، ويجمع بين الصوت والصورة والحركة والألوان.
- يعمل على نقل الأحداث بشكل مباشر؛ مما يجعل المشاهد يعيش واقع الحدث.
- استطاع التلفزيون تحويل العالم إلى قرية صغيرة في عملية نقل الأحداث، من خلال الصورة التلفزيونيّة.
- يتميز التلفزيون بخاصية التخصيص، بمعنى أن هناك قنوات متخصصة في جميع المجالات، منها: الإخباريّة، والترفيهية، وشؤون المرأة والطفل، والمنوعات وغيرها.

4- الإعلام الجديد (وسائل التواصل الاجتماعيّ)

- **الإعلام الجديد:** هو نمط اتصاليّ حديث يختلف عن نمط الاتصال التقليديّ البسيط بين المرسل والمستقبل، وهو يطلق على ثورة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات التي ظهرت في أواخر القرن العشرين، والتي تشمل شبكات الاتصال الحاسوبية والرقميّة المختلفة، وأسهم الإعلام الجديد في إعادة تشكيل أنماط التواصل التقليدية القديمة القائمة على احتكار النخب السياسيّة، والثقافية، والإعلاميّة لوسائل الإعلام في الفضاء الخارجيّ.
- **وسائل التواصل الاجتماعيّ:** هي "مجموعة من المواقع على شبكة الإنترنت، ظهرت مع الجيل الثاني للويب، وتتيح التواصل بين الأفراد في بنية مجتمع افتراضيّ، يجمع بين أفرادها اهتمام مشترك أو شبه انتماء (بلد– مدرسة– جامعة– شركة...إلخ)، ويتم التواصل بينهم من خلال الرسائل، أو الاطلاع على الملفات الشخصية، ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض، وهي وسيلة فعالة للتواصل الاجتماعيّ بين الأفراد سواء كانوا أصدقاء نعرفهم في الواقع، أو أصدقاء عرفناهم من خلال السياقات الافتراضية". (تربان، 2014: ص105).

ويمكن تعريفها كما يراها الكاتب بأنها: مواقع عبر الإنترنت تتيح الفرصة لعددٍ كبيرٍ من المستخدمين بالاتصال في العالم الخارجيّ، والتعبير عن وجهات نظرهم بكل حرية من

خلال عملية الاتصال، وتبادل الأفكار والمعلومات ومناقشة القضايا المهمة، وتكوين علاقات صداقة جديدة، أو تبادل الرسائل النصية، والصوتية، والمرئية، ودمج التفاعلات الاجتماعيّة والسياسيّة، كما أصبحت تسمى "صحافة المواطن" التي تتيح من خلالها جمع وتحليل وتفسير الأخبار، وعدم احتكارها للمؤسسات الإعلاميّة، وتسهم في الخروج من دائرة الصحافة التقليدية، وإتاحة الفرصة أمام الجمهور للمشاركة في القضايا المجتمعية بأشكالها كافة، بعكس ما تقوم به المؤسسات الإعلاميّة بتحديد المادة الإعلاميّة الخاصة بالنشر، وإنّ شبكات التواصل الاجتماعيّ متنامية وتستقطب المزيد من المتابعين لها.

- شبكة التواصل الاجتماعيّ فيس بوك (Facebook): تُعرّف بأنها "موقع ويب "web" للتواصل الاجتماعيّ، يمكن الدخول عليه بشكل مجانيّ، تديره شركة "فيس بوك" محدودة المسؤولية كمَلِكيّة خاصة، فالمستخدمين في هذا الموقع بإمكانهم الانضمام إلى الشبكات التي تنظمها المدينة، أو جهة العمل، أو المدرسة، أو الإقليم؛ وذلك من أجل الاتصال بالآخرين والتفاعل معهم، ويمكنهم إضافة أصدقاء إلى قائمة الأصدقاء، أو إرسال الرسائل النصية والصوتية إليهم، وتحديث ملفاتهم الشخصية وتعريف الأصدقاء بأنفسهم". (الأشهب، 2017: ص17).

ويمكن تعريف "فيس بوك" بأنه أحد مواقع التواصل الاجتماعيّ الذي يساعد على تكوين العلاقات بين المستخدمين، وتبادل المعلومات والأفكار، ومناقشة بعض القضايا التي تثير اهتماماتهم عن طريق التعليق، وتبادل الرسائل النصية والصوتية، والمرئية من خلال الصور ومقاطع الفيديو، فهو عالم افتراضيّ يمكن لأي شخص استخدامه بشكل مجانيّ، ويعتبر من أهم وأبرز مواقع التواصل الاجتماعيّ؛ لسهولة التعامل معه، وهو أقرب إلى كونه وسيلة اتصالية من كونه وسيلة إعلاميّة.

- شبكة التواصل الاجتماعيّ تويتر (Twitter): وهو أحد شبكات التواصل الاجتماعيّ التي انتشرت في السنوات الأخيرة، ظهر منذ مطلع عام 2006م، ويسمح للمستخدمين

بتبادل الأفكار والصور والفيديوهضات ونشر الأخبار والأحداث الجارية في العالم، وإن كل مشاركة في تويتر تسمَّى تغريدة (Tweet)، وأدى دورًا كبيرًا في الأحداث السياسيّة في عديد من دول العالم، وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط، واتخذ من العصفورة رمزًا له، ويقدم خدمة الرسائل النصية وتكون قصيرةً، ويُعد من أشهر منصات التواصل الاجتماعيّ بين العالم؛ وذلك بسبب سهولة التصفح، ولأن جميع التغريدات والمنشورات تكون أحرفها محدودة، مما يجعل قراءتها سهلة وسريعة، فتكون التغريدة مُجمَلة بمختصر الكلام، ويمكن تميز بعض الكلمات باستخدام الرمز (#) الهاشتاغ؛ ليسهل عملية ظهورها في نتائج البحث للمتابعين. (حمودة، 2013: 79).

ويرى الكاتب أن وسائل الإعلام الفلسطينيّة بجميع أنواعها تعيش تنوعًا إعلاميّا محدودًا، ولا تسعى إلى تطوير ذاتها ومواكبة التطور التكنولوجيّ وعالم الفضاء الخارجيّ، وتعاني من البعد عن استخدام الإعلام الرقميّ في مختلف المواد الإعلاميّة، وأصبحنا نرى أنَّ وسائل الإعلام تهتم بالسياسيّين والحياة الحزبيّة بشكل كبير أكثر من القضايا الحياتية الأخرى، ونلاحظ غياب دور الإعلاميّ الفلسطينيّ في بروز بعض القضايا الوطنيّة المهمة والتركيز عليها بشكل جيد، وتغطيتها من جميع الاتجاهات وعدم الاقتصار على جانب معين مثل: قضية القدس عاصة "إسرائيل"، وصفقة العصر، وآخرها ضم مناطق الضفة الغربية والأغوار، فلا يزال الإعلام الفلسطينيّ غارق في الانحياز السياسيّ والحزبيّ أكثر من نقل الصورة الحقيقية، وإثارة الرأي العام العربيّ والعالميّ وكسبهم لدعم القضية الفلسطينيّة العادلة، إذ أصبحت بعض وسائل الإعلام الفلسطينيّة تهتم بالأحزاب السياسيّة وتكتفي بنقل خطاب السياسيّين والقادة، ولا تعمل على نقل الأخبار وإعطاء المعلومات الحقيقية للمواطن حتى يكون على اطلاع كامل للأحداث الواقعة في الحياة السياسيّة والمجتمعية في فلسطين، وهناك أزمات في عدم مواكبة التطور لدى الصحافة المكتوبة مما جعلها تفقد الكثير من قُرائِها كونها لم تنجح في الالتحاق بالمتغيرات التكنولوجيّة على مستوى البيئة الاتصالية والإعلام الرقميّ الجديد، فأصبح الكثير من الجمهور في الوقت الحاليّ لا يقرأ الصحف

اليومية، ولا يشاهد نشرات الأخبار التلفزيونيّة، أو يستمع إلى الإذاعة بشكل مستمر، بل يتوجه الجمهور اليوم نحو "مواقع التواصل الاجتماعي" من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، لذلك من الضروري أن تعمل المؤسسات الإعلاميّة الفلسطينيّة على إمكانية تفاعل الجمهور من خلال دمجه في الحياة الإخباريّة والسياسيّة وغيرها عبر مواقع التواصل الاجتماعيّ، وبرز هذا التفاعل في الآونة الأخيرة في فيس بوك، وتويتر، والواتس أب؛ لأن المواطن يشعر من خلال هذه الوسائل أنه ليس متلقيًا فقط للمعلومة، بل أصبح بإمكانه مشاركة رأيه وتعبيره عن بعض القضايا المطروحة، ولم يعُد الجمهور منتظرًا من وسائل الإعلام نقل الخبر الصحفيّ فحسب، بل العمل على تفسير وتحليل هذه الأخبار؛ من أجل معرفة أبعادها الاستراتيجية، بينما وسائل الإعلام الفلسطينيّ تركز على نقل الخبر إلى الجمهور فقط، وهذا يدفعنا أن وصفها بأنها صحافة خبريّة وليست إخباريّة. وهناك أسباب عديدة تمنع الصحفيّ الفلسطينيّ من أن يتجاوز بعض النقاط في عملية نقل الخبر الصحفيّ من المصدر إلى الجمهور، والتطرق إلى أنواع أخرى من الصحافة، فَتكتفي وسائل الإعلام في كثير من الأحيان بنقل الخطابات الصادرة عن المسؤولين والوزارات كما هي دون أي تحليل أو تفسير، وهذا يقودنا إلى أن وظيفة التحقيق والتعليق والتفسير باتت غائبةً عن الصحافة الفلسطينيّة، فإن الإعلام هو خدمة إخباريّة عامة يجب أن تُقدَّم على أكمل وجه للمواطن بجميع أشكالها ومواصفاتها؛ لكي يحصل على معلومات حقيقية صادقة يمكن من خلالها تشكيل رأيه.

تاسعًا: مكونات الإعلام الفلسطينيّ وأنواعه

يتكون الإعلام الفلسطينيّ من 150 إذاعة محلية ومحطة تلفزيونيّة تتنوع في تصنيفاتها، منها العامة والخاصة، موزعين على جميع المناطق بالضفة الغربية، وقطاع غزة، بالإضافة إلى الصحف والمجلات الورقية، والعشرات من المواقع الإلكترونيّة، ويمكن تصنيف مكونات الإعلام الفلسطينيّ كما يلي:

1- الإعلام الحكوميّ (الرسميّ)

هو مجموعة من وسائل الإعلام والمؤسسات الإعلاميّة التي تسيطر عليها الحكومة أو السلطة والنظام الحاكم، وتخضع لها بشكل هادف ومباشر، مما يجعل نشاط ومحتوى هذه المؤسسات موجهًا وخاضعًا لرؤية السلطة الحاكمة، إذ إنها قد تقترب أو تبتعد عما يحتاجه الجمهور الذي توجه له الرسالة الإعلاميّة، وتخاطبه الحكومة أو السلطة القائمة، وتُوظِّف الحكومة هذه المنصات الإعلاميّة؛ للترويج لسياساتها، وتعزيز سلطاتها والرد على الجهات المعارضة. (عودة، 2014: ص25).

ويُعد الإعلام الحكوميّ بمثابة الناطق الرسميّ للحكومة الفلسطينيّة والسلطة، والمُعبِّر عن آرائها وسياساتها المتمثلة في المحطات الإذاعيّة، والتلفزيونيّة، والمواقع الإلكترونيّة والصحف اليومية، مثل: "تلفزيون فلسطين"، و"صحيفة الحياة الجديدة"، و"وكالة وفا الإخباريّة"، وجميعها تُموّلها السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة؛ من أجل توفير خدمات إعلاميّة مرئية ومسموعة ومكتوبة للجمهور الفلسطينيّ.

2- الإعلام الفصائليّ (الحزبيّ)

هو إعلام مرتبط بشكل مباشر ضمن مصالح شريحة معينة "حزب"، بالجمهور الخارجيّ للتقديم والإعلان عن هذا الحزب وأهدافه العامة، وتوضيح سياسته، وعرض خدماته، ونشر أفكاره ومعتقداته أيضًا. (طومان، 2010: ص16).

وقيل إن الصحافة الحزبيّة هي الصحافة الناطقة بخطبات الأحزاب السياسيّة التي تعبر عن منطقها، وأفكارها الدعائية، وآرائها الفكرية التي تخدم أهدافها ومواقفها في المجتمع، ويندرج ذلك تحت عنوان الإعلام المُوجَّه. (سلطان، 2011: ص17).

ويمكن القول: إنَّ الإعلام الحزبيّ هو تقديم كافة الأدوات والجهود؛ لنشر أفكار ومعتقدات وآراء مواقف الحزب السياسيّ تجاه مختلف القضايا في المجتمع، وذلك من أجل كسب آراء المجتمع

السياسيّة، والعمل على ترسيخ وجهة نظره، والتأثير في الرأي العام، وكسب أكبر عدد من المؤيدين إلى جانبه، وينتقي ما ينسجم من الأحداث مع أهدافه العامة، ويعمل على نشرها، وتتلخص مهمته في مهاجمة الطرف الأخر، وكسب المواطنين لصالحه، ويغلب على أشكال الإعلام الحزبيّ عامل التسلط، وغياب ثقافة الديمقراطية، فمن الممكن أن يعمل الإعلام الحزبيّ على تأجيج الصراع الداخليّ، وبث الإشاعات والكراهية في نفوس المواطنين، وكان أبرز هذه الإحداث ما شهده الواقع الفلسطينيّ في عام 2007م، من انقسامٍ سياسيّ بين فتح وحماس، وكان للإعلام الحزبيّ دورٌ كبير في زيادة المعاناة، وإثارة الفوضى، وبث التفرقة العنصريّة، وتعميق الفراق بين أطياف المجتمع الفلسطينيّ؛ مما أدى إلى التفكيك الاجتماعيّ.

3- الإعلام الحر (المستقل)

هو الإعلام الذي يكون عبر جميع الوسائل الإعلاميّة المرئية، والمسموعة، والمقروءة، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونيّة، ويعبر من خلالها عن آراء محايدة بعيدة عن الخلافات السياسيّة، والحزبيّة، أو الحكوميّة، ويعمل على بث الحقيقة للجمهور بأي شكل كانت، وهدفه وصول الصورة الحقيقية عن كل الأخبار المجتمعية.

عاشرًا: سمات الإعلام الفلسطينيّ

ركز الإعلام الفلسطينيّ على موضوعين هما: الشخصية الوطنيّة الفلسطينيّة، والكيان الفلسطينيّ، وكانت اللغة الثورية هي السائدة في الخطاب الإعلاميّ الفلسطينيّ، كما أنها كانت توعوية وتثقيفية، وتميزت بالنمو والتطور السريع مما أبزر وجهات نظر منظمة الثورة الفلسطينيّة السياسيّة، وركزت موضوعات وسائل الإعلام على: الكفاح المسلح، وحرب التحرير الشعبيّة. ولم يتمتع الإعلام الفلسطينيّ بالحرية الكاملة؛ بسبب القيود المفروضة عليه من الاحتلال الإسرائيليّ، أو حتى من السلطات السياسيّة الداخليّة، وهناك بعض السمات الخاصة بالإعلام الرسميّ ومنها ما يلي: (موسى، 2017: ص 7).

1- تعدد وتنوع الرسائل الإعلاميّة.
2- تعدد الناطقين الإعلاميّين بين الإعلام الحكوميّ الرسميّ، والإعلام غير الرسميّ.
3- وقوع وسائل الإعلام الرسميّة فريسة للإعلام الحزبيّ، والخاص الذي يعمل من خلاله على تضليل الرأي العام في استقبال الرسالة الإعلاميّة الحكوميّة.
4- تأثير الخبراء المحليّين على رسائل الإعلام الرسميّ للجمهور، ومثالًا على ذلك: موضوع إضراب المعلمين لعدم صرف رواتبهم، أو الحوارات بين فتح وحماس حول حكومة التوافق الوطنيّ، فهذا أثَّر سلبًا على أداء الإعلام الحكوميّ الرسميّ.
5- تأثير الناطقين الإعلاميّين للفصائل على الرسالة الإعلاميّة للحكومة.

الحادي عشر: تحديات الإعلام الفلسطينيّ

مر الإعلام الفلسطينيّ عبر مراحله التاريخيّة بالعديد من التحديات التي تتناغم مع أحداث القضية الفلسطينيّة وتحدياتها، ومن أبرز التحديات التي يواجها الإعلام الفلسطينيّ: واقع الانقسام الفلسطينيّ، والتدخل الأمنيّ في الشأن الإعلاميّ، والاحتلال الإسرائيليّ الذي يُعيق العملية الإعلاميّة من خلال منع الحصول على موجات الإذاعة والتلفزيون، والحد من عمليات البث الإذاعيّة، والتقليل من الجودة التقنية والفنية، والعديد من القيود الإعلاميّة، ومنها:

- **انتهاكات الاحتلال الإسرائيليّ لوسائل الإعلام الفلسطينيّ**

شهدت الحياة الثقافية والإعلاميّة في فلسطين العديد من القيود الإعلاميّة بسبب الاحتلال الإسرائيليّ، وبقيت الصحافة الفلسطينيّة مقيدة بالقوانين والتشريعات الإسرائيليّة، ومحدودة الرأي والتعبير، مع استمرار قوات الاحتلال في محاولاتها لقطع لسان الإعلام الفلسطينيّ الحر، فقد قتلت قوات الاحتلال العشرات من الصحفيّين على الأراضي الفلسطينيّة، وزاد ذلك في السنوات الأخيرة، مع استمرار وضع المعيقات أمام الصحفيّين ووسائل الإعلام الفلسطينيّة، وارتكبت قوات الاحتلال الكثير من الانتهاكات بحق المؤسسات الإعلاميّة والصحفيّين. (عبيد، 2017: ص50).

وعليه يمكن القول: إن الاحتلال الإسرائيليّ خلال عدوانه المستمر على قطاع غزة يستهدف المؤسسات الإعلاميّة بشكل مباشر حتى لا يتم نقل الحقيقة إلى العالم، وكذلك العمل على اعتقال

الصحفيّين في الضفة الغربية، أو حتى قتلهم بنيران الغدر أثناء ممارستهم العمل الصحفيّ في الميدان، وكان آخرهم استهداف الصحفيّينِ الفلسطينيّنِ ياسر مرتجى، وأحمد أبو حسين، أثناء تغطيتهم لمسيرات العودة السلمية في قطاع غزة، وبالرغم من هذا الكم الهائل من الانتهاكات التي تتناقض مع القانون والمواثيق الدوليّة، إلا أن العالم لم يحرك ساكنًا ولم يُحاسِب الاحتلال الإسرائيليّ على اعتداءاته المستمرة في استهداف المؤسسات الإعلاميّة، وقتل الصحفيّين، الأمر الذي شجع على الاستمرار في ارتكاب المزيد من الجرائم بحق الصحفيّين أثناء توثيقهم للحقيقة، ونشر عدوانية الاحتلال وما يرتكبه بحق الشعب الفلسطينيّ.

وقد وثق المركز الإعلاميّ الفلسطينيّ للتنمية والحريات الإعلاميّة "مدى"، من خلال التقرير السنوي انتهاكاتِ الحريات الإعلاميّة في فلسطين، إذ تواصلَ المسار العام للاعتداءات ضد الحريات الإعلاميّة في فلسطين خلال عام 2019م، فقد عملت قوات الاحتلال على إغلاق نافذة الإعلام الفلسطينيّ من خلال اتخاذ سلسة من الإجراءات القمعية التي مارستها بشأن إعاقة العمل الصحفيّ الفلسطينيّ؛ بهدف التغطية على الجرائم العدوانية اليومية التي ترتكبها "إسرائيل" بحق الشعب الفلسطينيّ ووطنه، ووثَّق المركز خلال عام 2019م ما يقارب 678 اعتداءً ضد الحريات الإعلاميّة التي وقعت في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك مدينة القدس المحتلة، إذ تضاعفت الانتهاكات الإعلاميّة بشكل أكبر في السنوات العشر الأخيرة، فقد سجُّل 218 اعتداءً عام 2010م، وقد قفزت الانتهاكات في مجموعها لتبلغ في عام 2019م ما مجموعه 678 اعتداءً، أي بزيادة نسبتها 315%، وهذه النسبة قابلة للازدياد في السنوات اللاحقة. (تقرير انتهاكات الحريات الإعلاميّة في فلسطين، 2019).

جدول رقم (4.1): الانتهاكات الإسرائيليّة حسب تقرير انتهاكات الحريات الإعلاميّة في فلسطين خلال عام 2020م

الرقم	نوع الانتهاك	العدد
1	إصابات – اعتداءات جسدية	38
2	اعتقال – توقيف – تحويل إداري	7
3	منع تغطية – استهداف لمنع التغطية	50
4	مصادرة/ احتجاز/ إتلاف معدات – سيارات	4
5	احتجاز (غالبًا يتخلله استجواب)	9
6	دهم مؤسسة/ منزل	5
7	دروع بشرية	10
8	استدعاء واستجواب	9
9	منع من السفر للخارج	1
10	حذف مواد	3
11	إغلاق مؤسسة – تدمير مؤسسة	1
12	اعتداءات أخرى	3
	المجموع	140

(المصدر: المركز الفلسطينيّ للتنمية والحريات الإعلاميّة "مدى")

شكل (3.1): الانتهاكات الإسرائيليّة ضد الحريات الإعلاميّة في فلسطين خلال آخر 10 سنوات

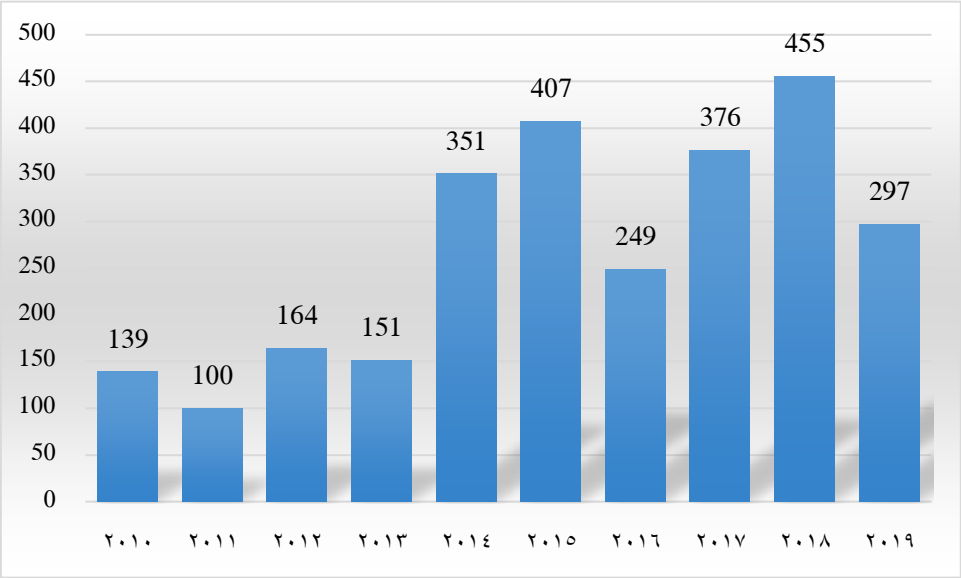

وفي هذا السياق يمكن تدوين أبرز تحديات الإعلام الفلسطينيّ على النحو التالي: (خليفة، 2015: ص460 – 462).

- التحديات الاقتصادية

تكمن التحديات الاقتصادية من خلال الوضع الاقتصادي العام، وطبيعة تأثيره على الإعلام الفلسطينيّ، ومدى دعم الحكومة للإعلام الرسميّ الحكوميّ، وإلى أي درجة من الأولويات، واعتماد الإعلام الفلسطينيّ على التمويل الأجنبي، وعدم قدرة القطاع الإعلاميّ على الصمود والاعتماد على الذات؛ بسبب ضعف سوق الإعلانات الداخليّة، وهذا يعمل على تغيير سياسة الإعلام الفلسطينيّ حسب رؤية وسياسة الممول الخارجيّ.

- التحديات الداخليّة

غياب الأنظمة والقوانين الضابطة للإعلام الرسميّ، وكذلك غياب الرقابة القانونية على الإعلام المرئيّ والمسموع، بما فيها الوسائل الإلكترونيّة، وقانون حماية الملكية الفكرية، وعدم الالتزام بأخلاقيات العمل الإعلاميّ، وسوء تفسير قانون المطبوعات والنشر الفلسطينيّ.

- ضعف دور نقابة الصحفيّين في غزة

بسبب فقدان دورها في حماية الصحفيّين وتطوير قدراتهم الإعلاميّة، وصقل المعرفة والخبرة العملية، ومواكبة التطور التكنولوجيّ، ومن أبرز التحديات التي تواجه النقابة أنها تخضع تحت إطار العمل السياسيّ الحزبيّ، مما أفقد الكثير من الإعلاميّين حق الانضمام للنقابة والحصول على بطاقة صحافة معترف بها من الجهات الرسميّة، واقتصر منحها إلى الأشخاص أصحاب الاتجاه السياسيّ المُناصِر للحزب، إذ إن الانقسام السياسيّ خَلَّفَ وراءه العديد من الإشكاليات في المؤسسات الفلسطينيّة، فأصبحت منقسمة إلى قسمين، كل منهما يعمل حسب الظروف الواقعة بين شطري الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم الالتزام بالقواعد والنظم القانونية المشروعة، فإنه يتم استدعاء الصحفيّين بغزة على خلفية أمنية دون الرجوع إلى النقابة التي تمثل الحاضنة الأولى للصحفيّين وحمايتهم، ويرجع ذلك لعدم وجود قانون صارم يحمي حرية الصحافة، ويضبط المعايير

القانونية للنقابة داخليًا، وأن هناك قيودًا داخلية وخارجية للعمل النقابيّ الإعلاميّ فإن الحكومة بغزة تقيد العمل الصحفيّ ومجرياته، ولا تتيح حرية الصحافة بشكل كامل، ومن جهة أخرى تعمل السلطة الفلسطينيّة بالضفة الغربية على تكليف أحد الشخصيات الصحفيّة بإدارة النقابة والقيام بمهامها الوظيفية بغزة، دون اللجوء إلى الانتخابات الدوريّة، فغياب الخطة الاستراتيجية لنقابة الصحفيّين في غزة، وقلة المشاريع الإعلاميّة الهادفة التي تعمل من خلالها على خدمة القضية الفلسطينيّة جعلها من أحد تحديات الإعلام الفلسطينيّ.

الثاني عشر: معوقات الإعلام الفلسطينيّ والخطاب الإعلاميّ الموجه للخارج

هناك العديد من التحديات التي تواجه عملية نقل الرسالة الإعلاميّة إلى الرأي العام العالميّ ومنها:

1- غياب الخطاب الإعلاميّ الفلسطينيّ الهادف والموحد.
2- غياب الخطاب الإعلاميّ الفلسطينيّ عبر رسالته العاطفية للمجتمع الدوليّ.
3- غياب الرسالة الإعلاميّة والسياسيّة والاجتماعيّة للشعب الفلسطينيّ.
4- تعدد توجهات وسائل الإعلام الحزبيّة وعدم حرية الرأي والتعبير.
5- تأثير الانقسام الفلسطينيّ الداخليّ على مضمون الرسالة الإعلاميّة المحليّة.
6- تأثير الانقسام الفلسطينيّ على اهتمام الإعلام العربيّ بالقضية الفلسطينيّة.
7- انشغال الإعلام الفلسطينيّ بالقضايا الداخليّة، وارتباطه بالقرارات السياسيّة.
8- تغلغل الإعلام الإسرائيليّ في وسائل الإعلام الدوليّ، وضعف الخبرة في الإعلام الفلسطينيّ في مواجهة ووقف التغلغل الإعلاميّ الإسرائيليّ في وسائل الإعلام الدوليّ.
9- عدم وجود استراتيجية إعلاميّة في كيفية التعامل مع الدول العربيّة والأوروبيّة، والاعتماد على سياسة رد الفعل كـ إستراتيجية.
10- غياب متحدثين للمؤسسات الإعلاميّة قادرين ومؤهلين وذوي خبرة عالية؛ للمواجهة والرد على الأكاذيب، والدعاية الإسرائيليّة.
11- ضعف استخدام التقنيات الحديثة، والتطور التكنولوجيّ، والإلكترونيّ ووسائل التواصل الاجتماعيّ، والإعلام الرقميّ في دعم القضية الفلسطينيّة وملاءمتها للثقافات الأخرى.

12-ضعف عمل السفارات الفلسطينيّة بالخارج في الجانب الإعلاميّ؛ بسبب غياب استراتيجية إعلاميّة وطنية واضحة على المستوى الخارجيّ، فإنه من الضروري وجود ملحقين إعلاميّين في السفارات الفلسطينيّة بالخارج.

13-عدم وجود خبرات فلسطينية ناطقة بغير اللغة العربيّة تعمل على نقل الرواية الفلسطينيّة للعالم الخارجي.

14-تناقض الرسالة الإعلاميّة في كسب الرأي العام العالميّ لمناصرة القضية الفلسطينيّة العادلة؛ بسبب الانقسام الفلسطينيّ، واعتماد كل حزب على سياسته الإعلاميّة الخاصة.

الثالث عشر: الآفاق المستقبلية للإعلام الفلسطينيّ

يعتبر الإعلام أحد وسائل الاتصال المهمة في عالمنا المعاصر، ويعكس الإعلام التطورات في المجال السياسيّ والثقافيّ والاقتصاديّ في المجتمع، والإعلام مجالٌ واسعٌ وكبير لا يقتصر على الإذاعة والتلفزيون والصحافة فحسب، بل يمتد ويشمل وسائل التواصل الاجتماعيّ بجميع أنواعها، وغيرها من الأدوات التي تؤثر على الرأي العام، وبالنظر إلى الإعلام الفلسطينيّ المعاصر نكتشف أنه لا يلبي احتياجات المجتمع الفلسطينيّ؛ لأنه إما أن يكون إعلامًا حكوميًا ينقل وجهات السلطة والحكومة، أو من ناحية أخرى يكون إعلامًا حزبيًا تابعًا لإحدى الفصائل الفلسطينيّة، مما أثر ذلك على العمل الصحفيّ، والحرية في التعبير عن الرأي، وقدرة الصحفيّ على العمل بشكل مهنيّ حر، وخصوصًا في القضايا الداخليّة التي تمس السلطة، أو الحكومة، أو حتى حزب معين. (حماد، 2014).

ويرى الكاتب أن الفلسطينيّين في معظم الوقت لا يسمعون إعلامًا حرًا يعبر عن مصالحهم وقضيتهم الفلسطينيّة، ويعمل على تحقيق آمالهم، ويتبع خطةً استراتيجيةً من أجل تحدي ومواجهة الإعلام الإسرائيليّ على المستوى العالميّ وتأثيره على الرأي العام، بالإضافة إلى الممارسة العدوانية التي يماريها الاحتلال الإسرائيليّ من فرض سياسة تكميم الأفواه والاعتداء على الصحفيّين واعتقالهم من داخل الميدان أثناء تغطية الأحداث الإجرامية التي تقوم بها قوات الاحتلال بحق الشعب الفلسطينيّ، وكذلك بحق المؤسسات الإعلاميّة بشكل مباشر، كإغلاق بعض

من المؤسسات في الضفة الغربية، والاعتداء بالقصف الهمجيّ على المؤسسات الإعلاميّة في قطاع غزة. وقد تأثر الإعلام الفلسطينيّ وما زال بالصراع السياسيّ المُعقَّد، فقد فرض واقعًا إعلاميًا متشرذمًا؛ بسبب الانقسام الفلسطينيّ الداخليّ، وهذه التغيرات تفرِض أن يتخذ الإعلام مسارًا محددًا، ويكون منحازًا وتابعًا لفصيلٍ معين، يخدم أهداف ونشاطات وخطابات هذا الحزب، وهذه الخلافات المتواصلة أثرت تأثيرًا سلبًا على أداء القائمين على الإعلام الفلسطينيّ، وأصبحوا يعملون لصالح الحزب؛ مما أبعدهم عن الهدف الأساسيّ، وهو خدمة القضية الفلسطينيّة.

وفي سياق ذلك، ولكي نتجنب الصعاب والمشكلات التي تواجه الإعلام الفلسطينيّ، من الضروري أن نعمل على معالجة الإعلام الفلسطينيّ والارتقاء به، والعمل ضمن أخلاقيات العمل الإعلاميّ المهنيّ، وحل هذه الإشكاليات يكون من خلال التوصل إلى حلٍ نهائيّ للحالة السياسيّة؛ من أجل التحدث عن آفاق مستقبلية للإعلام الفلسطينيّ، فمن الضروري تحقيق بعض المطالب المتمثلة فيما يلي:

1- ضرورة الوحدة الوطنيّة بين الفصائل الفلسطينيّة المتنازعة؛ من أجل الوصول إلى دائرة إعلاميّة متكاملة.
2- ضرورة تواجد مرجعية إعلاميّة موحدة؛ من أجل توحيد أهدافها لخدمة القضية الفلسطينيّة، وإبرازها للرأي العام العالميّ.
3- الابتعاد عن اللهجة الفصائلية العنصريّة التي تنحاز إلى الحزب الواحد.
4- إعادة هيكلة نقابة الصحفيّين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يخدم قضية الشعب الفلسطينيّ وإعلامه المعاصر.
5- تعزيز وحدة تمسك البيت الصحفيّ الفلسطينيّ وبلورة أهدافه الإعلاميّة.
6- تغيير اللغة الإعلاميّة والخطابية في الوسائل الإعلاميّة، وتعزيز الوفاق الفلسطينيّ.
7- التشبيك مع المؤسسات الحقوقية المحليّة والدوليّة؛ لتعزيز المعرفة بالقوانين الصحفيّة وحقوق الصحفيّ في الحصول على المعلومات من الجهات المطلوبة.

8- العمل على وجود خطة استراتيجية فلسطينية مُتَّبَعة للرد على الإعلام الإسرائيليّ الكاذب في الإعلام الخارجيّ.
9- تفعيل الإعلام الفلسطينيّ والعربيّ في تغطية القضية الفلسطينيّة، وإبرازها للعالم الخارجيّ.
10- تحويل الإعلام الفلسطينيّ إلى ساحة حقيقية للتنوع السياسيّ والاجتماعيّ والفكريّ والثقافيّ.

خلاصة

مر الإعلام الفلسطينيّ بالعديد من مراحل الإنجازات والتحديات التي جعلت منه إعلامًا متميزًا مواكبًا للإعلام العربيّ والعالميّ، ومن هنا لا بد من تبني خطاب إعلاميّ صادق وموضوعيّ يقدم صورة واقعية عن المجتمع، وعن أموره المجتمعية كافة، فمن خلال هذا الخطاب الإعلاميّ المؤثر تتغير الصورة النمطية التي أرادها الإعلام التقليديّ في السابق. ويرى الباحث أنَّ الإعلام له رسالة هدفها التأثير على العقول والعواطف، باعتبارها شريكًا أساسيًا في نهوض المجتمعات بجميع المجالات، ويمكن القول: إن وسائل الإعلام أصبحت في بعض الأحيان أكثر كفاءةً وأعمق أثرًا من بعض وسائل التربية، كما تلعب وسائل الإعلام دورًا مهمًا في تشكيل مفاهيم الناس وتصوراتهم بالنسبة للحقيقة في جميع مسائل الحياة اليومية، وفي مجال التنشئة السياسيّة، وتقوم وسائل الإعلام بدور مهم؛ لأنَّ الكم الكبير من المعلومات التي يحصل عليها المواطن في المجال السياسيّ، والثقافي، والفكري، والاجتماعيّ يأتي من خلال وسائل الإعلام.

المبحث الثاني: الإعلام الفلسطينيّ والنظام السياسيّ

مقدمة

الإعلام هو السلطة الرابعة في المجتمع، وصوتُ من لا صوت له، ومرآة المواطن والوطن، وهو أحد عوامل النصر أو الهزيمة، وتقدم أو تأخر الشعوب، فإن الإعلام عنصرٌ فاعِل ومُكوِّن للرأي العام، وهو مكون أساسيّ من مكونات السياسة والثقافة والفكر، والإعلامُ مرتبطٌ بالسياسة ارتباطًا وثيقًا؛ لما له من آثار كبيرة في عملية توجيه الرأي العام، الذي ينعكس بدوره على استقرار النظام السياسيّ في الدولة؛ لذلك حرصت الأنظمة السياسيّة على إنشاء وزارت ومؤسسات خاصة بالإعلام، هدفها توجيه الإعلام بما يتناسب مع النظام القائم، ويضمن بقاء تواجده، ونشر أفكاره وأهدافه في المجتمع، ومن خلال ذلك تمَّ الاهتمام بالوسائل الإعلاميّة وربطها بالنظام السياسيّ، ويأتي دور الإعلام في التوعية السياسة، والتأثير على المواقف والاتجاهات في المجتمع، وقد اكتسب الإعلام هذه الأهمية بعد التطور التكنولوجيّ والتقنيّ لوسائله، وسرعة وسهولة انتشارها وتأثيرها.

وسيتناول هذا المبحث مفهوم الإعلام السياسيّ، والعلاقة بين السياسة والإعلام، ومن ثمّ الحديث عن علاقة وسائل الإعلام بالنظام السياسيّ، والسياسة الإعلاميّة الفلسطينيّة، وانعكاس القضايا السياسيّة على الواقع الإعلاميّ، وختامًا التطرق إلى دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسيّ.

أولًا: مفهوم الإعلام السياسيّ

هو جزء من النشاط الاتصاليّ الذي تقوم به الهيئات المتخصصة في نشر الأفكار والمعتقدات والمعلومات عن النظام السياسيّ؛ من أجل ترسيخ وجهة نظر الحكومة في نفوس الشعب، وفي حالة توجيه هذه الجهود الإعلاميّة إلى الخارج تصبح دعايةً سياسيّة للدولة؛ من أجل خلق صورة إيجابية للعالم الخارجيّ، ويكون هذا في حالة السِّلم، أما إذا استخدمت هذه الجهود الإعلاميّة في

حالة عدم الاستقرار والحرب فتصبح حربًا نفسيةً ضد العدو؛ للتأثير في أفراده والتقليل من معنوياتهم، بما يحقق الانهيار المعنوي في صفوفه (عبده، 2004: ص50).

وكذلك يُعرَّف الإعلام السياسيّ بأنه النشاط السياسيّ الذي يقوم به السياسيّون، والإعلاميّون، وأفراد المجتمع، ويعكس أهدافًا سياسيّة معينة تتعلق بقضايا مجتمعية، ويؤثر في الرأي العام من خلال وسائل الإعلام المختلفة، فيتمُّ استخدامها كمنابر إعلاميّة لإيصال أصواتهم للشعب، أو من خلال الإعلاميّين الذين يشاركون السلطة في صناعة القرار والعملية السياسيّة، فيكون الإعلام في بعض الوقت وسيلةَ اتصال بين الحكومة والشعب، ومشاركته في العملية السياسيّة عبر وسائل الإعلام.

وفي ضوء ذلك يُعد الإعلام السياسيّ حلقة الوصل بين السياسيّين والشعب، فإنه يسهم في صياغة وتشكيل الحقيقة السياسيّة في المجتمعات الديمقراطية، التي تمنح وسائل الإعلام حرية التعبير والرأي عن القضايا المجتمعية، والإعلام السياسيّ هو ذلك الإعلام الذي يؤثر في الرأي العام والمجتمع، وذلك بما يخدم مصالح فئة معينة، ويعمل على تحقيق أهدافها، وتأييد الجماهير لها.

ثانيًا: العلاقة بين السياسة والإعلام

هناك علاقة تكاملية تبادلية بين السياسة والإعلام، فالإعلام السياسيّ قادرٌ على التأثير والتغيير، فهو يمارس دورًا مميزًا وفعالًا في التوعية السياسيّة للمجتمع بوسائله المختلفة من خلال الإذاعة والتلفزيون والصحف، وأيضًا عبر الوسائل الإلكترونيّة.

ويؤثر الإعلام وما يرتبط به من وسائل وأدوات في تغيير النظام السياسيّ، فكلٌ من الطرفين مُعتمِدٌ على الطرف الآخر، ومن خلال تطور القيم والمعتقدات السياسيّة فإن وسائل الإعلام تؤثر في العملية السياسيّة، إذ إن هناك علاقة بين التطور السريع في وسائل الإعلام، وتزايد المشاركة السياسيّة.

ويُنظر للإعلام على أنه وظيفة سياسيّة يستخدمها النظام السياسيّ الحاكم من أجل إقناع الشعب بقضية معينة، وبهذه الطريقة يكون الإعلام السياسيّ قد أسهم في عملية صنع القرار السياسيّ وبلورة الفكرة، ومن ثمَّ يتم إصدارها للجمهور بوضعها النهائيّ، وبهذا تصبح وسائل الإعلام مصدرًا إخباريًا، ووظيفةً سياسيّة للجمهور، ويعد الإعلامُ هو الوسط في عملية الاتصال

السياسيّ، ويسهم في رسم الحقيقة للمجتمعات الديمقراطية التي تمنح وسائل الإعلام حرية التعبير عن الرأي في القضايا المجتمعية المهمة. وتعتبر وسائل الإعلام مرآة المجتمع الهادِفَة لإيضاح القضايا السياسيّة وصناعة القرار، وهناك نوعان من وسائل الإعلام، أولها: "إعلام حر ومستقل" وهذا يكون أكثرَ حريةً في تسليط الضوء على القضايا السياسيّة، والأمنية، والاقتصادية التي تهم المجتمع، والنوع الآخر: "إعلام رسميّ أو حكومي" وهذا يكثر في المجتمعات النامية، فهو يعتمد على جمهور النخبة فقط، ويتجاهل آراء المجتمع، ويمنح حرية التعبير والرأي والنقد أو المعارضة، ويسوده التسلط في عملية بث الأخبار والمعلومات السياسيّة الخاصة بالجمهور، بالرغم من ما يشهده العالم من تطور كبير في الثورة التكنولوجيّة التي تجاوزت سياسات الاحتكار المعلوماتيَ. (عبد الفتاح، 2017: ص84).

وكثير من الدول التي تزعم أنها حضارية تعكس في سلوكياتها عدم احترامها لحرية الإعلام والرأي العام، وتكون أنظمتها السياسيّة فاسدة، إذ فيها يضع السياسيّون ألفاظًا خاصة تعبر عن فكرهم، ويستخدمون مفردات بمعاني ودلالات يختارونها ويُلزِمون الجمهور بتصديقها، والعمل بها، فتمارس بذلك وسائل الإعلام أشكالًا متعددة من القهر، والتعسف لإجبار المتلقي على الأخذ بهذه المفردات وتصديقها.

ثالثًا: علاقة وسائل الإعلام بالنظام السياسيّ

كما ذكرنا سابقًا هناك علاقة تبادلية بين الإعلام والسياسة، إذ يعدُّ الإعلامُ العاملَ الجوهريّ في العملية السياسة، وتشكيل النخب السياسيّة في المجتمع، فيتشكل الرأي العام من خلال الإعلام؛ لذلك نجد أن السياسة والإعلام متلازمتان، وتعمل الحكومات على إنشاء وسائل إعلاميّة خاصة؛ من أجل المحافظة على استقرار الرأي العام، لما له من أهمية كبيرة، فكثير من رجال السياسة ارتقوا إلى مناصب عُليا؛ بفضل قوة تأثير الإعلام على الجمهور، وفي المقابل الكثير من السياسيّين الذين فقدموا مناصبهم؛ بسبب وسائل الإعلام المعارضة ضدهم.

ويعتمد النظام السياسيّ على وسائل الإعلام من أجل تحقيق الأهداف التالية: (مكاوي، والسيد، 2008: ص319).

1- زيادة ودعم المعايير والقيم السياسة مثل: الديمقراطية، والمساوة، وحرية الرأي، والتصويت الانتخابيّ.
2- الحفاظ على النظام السياسيّ، وتحقيق التكامل الاجتماعيّ، وذلك من خلال بث الروح الاجتماعيّة وتكوين الرأي العام.
3- تدعيم الشعور بالمواطنة؛ من أجل تنفيذ الأنشطة الأساسيّة مثل: المشاركة في التصويت الانتخابيّ، أو الحماس للحرب.
4- التحكيم وكسب الصراعات التي تقع داخل سيادة المجتمع الواحد مثل: الصراعات الحزبيّة، والصراعات الطائفية، والصراعات السياسيّة، والنظم الاجتماعيّة.
5- حماية الأمن القوميّ للدولة، وسيادة السلطة الحاكمة.

ومن جانب آخر تعتمد وسائل الإعلام على النظام السياسيّ لتحقيق الأهداف التالية:

1- الحصول على الحماية القضائية، والتشريعيّة، والتنفيذية.
2- الحصول على الأخبار، والمعلومات الرسميّة، وغير الرسميّة المتعلقة بالسياسة مثل: عقد الاجتماعات، والمؤتمرات بخصوص الأوضاع السياسة، والاجتماعيّة، والاقتصادية.
3- تحقيق عائد من الأرباح من خلال الإعلانات السياسة خلال فترة الانتخابات.

ومع ذلك من الممكن أن يحدث خلافات بين النظام السياسيّ ووسائل الإعلام؛ بسبب فرض الحكومة أو السلطة رقابة على آلية النشر، وعدم إتاحة كل المعلومات السرية لوسائل الإعلام، وإخفاء الفساد السياسيّ عن وسائل الإعلام، وعدم إتاحة حرية الرأي والتعبير.

رابعًا: السياسة الإعلاميّة الفلسطينيّة

تتميز السياسة الإعلاميّة الفلسطينيّة عن غيرها من الدول العربيّة والأجنبية؛ لأهميتها في إبراز القضية الفلسطينيّة في المحافل الدوليّة والإقليمية في جميع المجالات الحياتية، وخاصةً المجال الإعلاميّ، وبالرغم من خصوصيتها إلا أنها تتشابه مع بعض السياسات الإعلاميّة للدول الأخرى

فيما يعرف بالعامل المشترك في السياسة الإعلاميّة الشاملة مثل: حرية الإعلام، الرأي العام، التعاون الإعلاميّ، حق المواطن في الحصول على المعلومات الإعلاميّة، وغيرها من النقاط المشتركة في السياسة الإعلاميّة. ونظرًا لظروف الاحتلال الإسرائيليّ، فقد كانت للسياسة الإعلاميّة الفلسطينيّة أهدافها الخاصة، وهي مرتبطة بالحاجات الإنسانية الأساسيّة، وبمشروع التحرر والاستقلال، وتراعي في ذلك جميع الظروف الحياتية بشتى أنواعها للشعب الفلسطينيّ؛ وذلك لأن لكل شعب خصوصيته، وعاداته وتقاليده، وإرثه التاريخيّ؛ لذلك لا يمكن تطبيق السياسة الإعلاميّة على جميع الدول بالنظرية الواحدة. (عابد، 2012: ص94).

ومن أجل تفعيل سياسة إعلاميّة فلسطينية متقدمة، لا بد من اتباع ما يلي: -

1- توعية وتعريف المواطن بقضايا الصراع الرئيسة مع الاحتلال مثل: قضية القدس، واللاجئين، والأسرى، وحق العودة.
2- فضح جرائم الاحتلال الإسرائيليّ بحق أبناء الشعب الفلسطينيّ وأرضه، والدعوة إلى الوقوف معه في مواجهتها.
3- تعزيز مفهوم روح الوحدة الوطنيّة، والانتماء بين أبناء الشعب الفلسطينيّ، وتجنب قضايا النزاع الداخليّة، ورفع الروح المعنوية لديهم.
4- كسب جميع القوى الخارجيّة المناصرة للشعب الفلسطينيّ وقضيته العادلة، وتوضيح ما يبثه الإعلام الصهيونيّ من أكاذيب وخداع بحق الشعب الفلسطينيّ؛ لتضليل الرأي العام الدوليّ.
5- العمل على كشف مخططات الاحتلال الإسرائيليّ، وتوعية المواطنين في كيفية التعامل معها، وتوضيح الحقائق للرأي العام الفلسطينيّ.
6- ضرورة التنسيق بين وسائل الإعلام المحليّة والدوليّة، واستناد التغطية الإعلاميّة الفلسطينيّة على الدراسات والأبحاث العلميّة أكثر من اعتمادها على الجهود الفردية من الصحفيّين.

خامسًا: انعكاس القضايا السياسيّة على الواقع الإعلاميّ

إن الاحتلال الإسرائيليّ يحارب الفلسطينيّين بكل الوسائل المتاحة عسكريًا وسياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، ويسخر جميع قدراته الإعلاميّة في إقناع الرأي العام العالميّ بروايته المزيفة؛ لتغيير

الحقائق التاريخيّة للقضية الفلسطينيّة، ويعتمد على فصاحة اللغة ومعرفة ثقافات الشعوب؛ ليسهل عليه مخاطبتهم، وذلك لكسب التعاطف الدوليّ معه، وفي المقابل نجد الإعلام الفلسطينيّ دائمًا في دائرة رد الفعل، وهذا أسلوب ضعيف، وغير مؤثر في مواجهة الإعلام الإسرائيليّ، وإقناع الرأي العام العالميّ، ومع ذلك تعتبر وسائل الإعلام الفلسطينيّة هي العامل الأساسيّ في إبراز القضايا السياسيّة، ذات الأبعاد الجوهريّة والمصيرية في تاريخ الشعب الفلسطينيّ وقضيته العادلة، وخاصة القضايا الكبرى التي تتعلق بحاضر ومستقبل القضية الفلسطينيّة، وفي هذا المحور سنتناول أبرز القضايا السياسيّة، ومدى انعكاسها على الواقع الإعلاميّ.

1- دور وسائل الإعلام الفلسطينيّة بخصوص قضية القدس

يلاحظ أن وسائل الإعلام الفلسطينيّة باختلاف أنوعها المقروءة، والمسموعة، والمرئية، لم تعمل على تغطية قضية القدس بالشكل المطلوب، ويوجد هناك ضعف، أو حتى غياب للتغطية الإعلاميّة لقضية القدس، وما يتعلق بها من أخبار، وأنَّ ما يُبَث عبر وسائل الإعلام بخصوص هذا الشأن هو دون المستوى المطلوب، ولا يرقى لحجم الهجمة التي تتعرض لها القدس الشريف.

ومن الواجب على وسائل الإعلام الفلسطينيّة الاهتمام بقضية القدس بشكل دائم، ليس اهتمامًا موسميًا يكون مرتبطًا بأحداث ومناسبات معينة يزيد وينقص وفق ذلك، بل يجب أن يتحول هذا الاهتمام إلى صفة دائمة وثابتة في الأجندة الخاصة بالمؤسسات الإعلاميّة، وعدم ذكرها كأخبار بين السطور، فلا بد أن يكون التركيز عليها من خلال التحليل والرأي، وما مدى انعكاس ذلك على الواقع الفلسطينيّ، والعربيّ، والإسلاميّ، فهي إحدى أهم القضايا الجوهريّة في القضية الفلسطينيّة، ومن هذا المبدأ يجب على وسائل الإعلام الفلسطينيّة أن تهتم أكثر بهذه القضية بما يتناسب مع حجمها وأهميتها للشعب الفلسطينيّ، والتركيز على ما يمارسه الاحتلال الإسرائيليّ ضد مدينة القدس من انتهاكات واعتداءات مستمرة. (العورتاني، 2014: ص84).

ويرى الكاتب أنه من الضروري على وسائل الإعلام الفلسطينيّة توحيد الخطاب الإعلاميّ، وزيادة الاهتمام بقضية القدس، وعدم جعلها قضية موسمية تعتمد على ردات الفعل ضمن الأحداث

الجارية، ومخاطبة العالم بلغاتٍ عدَّة؛ لنقل الصورة الحقيقية عن مدينة القدس المحتلة كما يراها الفلسطينيّون، وتكذيب الرواية الصهيونيّة، والعمل على حشد جميع الطاقات الإعلاميّة في مواجهة القرار الأمريكيّ للاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيونيّ؛ من أجل السعي لاتخاذ الإجراءات التي تساهم بتراجع الإدارة الأمريكيّة والرئيس دونالد ترامب عن هذا القرار غير الشرعي، لذلك يجب على وسائل الإعلام الفلسطينيّة دعم قضية القدس بكل الوسائل المتاحة، وحشد الرأي العام العالميّ حولها، وتسليط الضوء على قضية القدس بشكل مباشر، والعمل على تحليل الخطاب الإعلاميّ المحليّ والعربيّ، واعتبار القدس قضية مركزية ومحورية ودينية، والاستفادة من الثورة التكنولوجيّة والمعلوماتية والإعلام الرقميّ في خدمة القضية الفلسطينيّة، وبالتحديد قضية القدس الشريف.

2- تناول وسائل الإعلام لموضوع حق العودة للاجئين الفلسطينيّين

إن تناول وسائل الإعلام لموضوع حق العودة في السنوات الأخيرة يُظهِر تراجعًا واضحًا، فقد اقتصر على الشكل الإعلاميّ الإخباريّ فقط، وهذا التراجع ليس فقط في الإعلام الفلسطينيّ فحسب بل في الإعلام العربيّ بشكل عام، فقد انصرف الإعلام عن معالجة الثوابت الوطنيّة الفلسطينيّة مثل: القدس، وحق العودة، واللاجئين وغيرها، واقتصر على الحديث عن المستجدات والأحداث الجديدة مما يعكس تراجع الأداء الدبلوماسيّ الرسميّ، ويعكس غياب التصور العلميّ لِمثل هذه القضايا المهمة، فتتراجع وسائل الإعلام وفق طبيعة الاهتمام السياسيّ، وعملية المفاوضات وجديتها، ويتضح هذا التراجع بعد رحيل الرئيس الفلسطينيّ ياسر عرفات، الذي كان متمسكًا بقضية حق العودة، وكانت من أبرز اهتماماته، ولكن بعده غلب الاهتمام بالأوضاع المعيشية، والحصار الإسرائيليّ. (أبو شنب، 2007: ص20).

لقد تعرضت قضية حق العودة واللاجئين لطمسٍ وتغييب من وسائل الإعلام الفلسطينيّ، وعدم إبرازها بالشكل المطلوب، وتقديم قضايا سياسيّة أخرى على حسابها، فتعمل وسائل الإعلام على تغيير سياساتها وفق أحداث كل مرحلة، وأصبحت المفاوضات الفلسطينيّة اليوم تطالب بوقف بناء

المستوطنات بدلًا من إزالتها، ووقف محاولات تهويد مدينة القدس بدلًا من استرجاع ما تم تهويده في السابق، فالإعلام الفلسطينيّ أصبح يكرس جهوده حسب الأحداث القائمة في الوقت الحاضر.

3- دور الإعلام الفلسطينيّ في تعزيز المصالحة الفلسطينيّة

كان الهدف الأساسيّ في القضية الفلسطينيّة –منذ بداية إنشاء الدولة الفلسطينيّة– هو تجسيد الوحدة الوطنيّة في الكثير من المواقف بين أطياف الشعب الفلسطينيّ، وفي بعض الأوقات اعتراها الفتور. وعملت وسائل الإعلام الفلسطينيّة على تعزيز الوحدة الوطنيّة خلال المسيرة النضالية للشعب الفلسطينيّ، ولكن تعرض الجسم الفلسطينيّ إلى شرخٍ كبير بعد أحداث يونيو 2007م، التي من خلالها أصحبت حركة حماس تسيطر على قطاع غزة، وأصبح هناك حكومتان تفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وبدأت وسائل الإعلام الحزبيّة تتبادل الاتهامات، والتشكيك في شرعية كليهما، فقد كان الإعلام عبارة عن حلقة صراع بينهما، فمنعت الحكومة في غزة صحيفة الأيام من الدخول إلى قطاع غزة، وفي المقابل منعت حكومة الضفة دخول صحيفة فلسطين إليها أو توزيعها، وفي ظل الصراع المتبادل بين الطرفين، كانت هناك مناشدات من أجل الحد من الصراع الإعلاميّ الفلسطينيّ، والابتعاد عن تراشق الاتهامات الإعلاميّة، والعمل جاهدين على تعزيز مبدأ الوحدة الوطنيّة من خلال وسائل الإعلام الفلسطينيّة كبداية لتجسيد الوحدة الوطنيّة في الساحة السياسيّة، وبعدما شن الاحتلال الإسرائيليّ عدوانه على قطاع غزة مرات عديدة متتالية، كان ذلك سببًا في إعادة تجسيد الوحدة الوطنيّة من خلال الوسائل الإعلاميّة. (طالب، 2011: ص939).

أسهمت وسائل الإعلام الفلسطينيّة وخاصةً المرتبطة بِفتح وحماس في تعزيز المصالحة الفلسطينيّة، وإنهاء عبارات التحريض والاتهامات والمصطلحات التي كانت تتداولها وسائل الإعلام، إذ سُمح لوسائل الإعلام الفلسطينيّة التابعة لِـ "صحيفة فلسطين، وفضائية الأقصى" العمل في الضفة الغربية من جديد بعد توقفهم، وكذلك في قطاع غزة سُمِحَ لِـ "صحيفة الأيام، وصحيفة الحياة الجديدة، وصحيفة القدس، وتلفزيون فلسطين" العمل جديد بعد توقفهم، وبدأ بعد ذلك العمل على استخدام عبارات تنادي بالوحدة الوطنيّة، والتحلي بالمسؤولية تجاه الشعب الفلسطينيّ.

4- دور الإعلام الفلسطينيّ في الهبة الشعبيّة عام 2015م

أدى الإعلام الفلسطينيّ دورًا بارزًا في قضية الهبة الشعبيّة التي شهدتها الضفة الغربية في نهاية عام 2015م، بما كشفته وسائل الإعلام من انتهاكات بحق المقدسات الفلسطينيّة وبحق أبناء الشعب الفلسطينيّ ووطنهم، فعمل الإعلام على نقل جميع الأحداث إلى الرأي العام المحليّ والدوليّ، وأسهمت الفضائيّات المحليّة ومواقع التواصل الاجتماعيّ في سرعة نقل الأحداث، فقد أخذت الكثير من القضايا باهتمامٍ شعبيّ وإعلاميّ أدى إلى تحقيق إنجازات فلسطينية.

كان أبرز هذه الإنجازات تحرك الشارع الفلسطينيّ لاسترجاع جثامين الشهداء الذين احتجزتهم قوات الاحتلال الإسرائيليّ خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الهبة في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2015م، فطالبت المظاهرات الشعبيّة باسترداد جثامين الشهداء، ووضعت "إسرائيل" عددًا من الشروط لتسليم جثامين الشهداء، وخصوصًا في منطقة القدس التي تخضع للسيطرة الإسرائيليّة الكاملة، وهي الصورة التي أسهم الإعلام في تعزيزها. وأصبح الإعلام هو مصدر المعلومات بالنسبة لعوائل الشهداء في الكثير من الحالات التي تمَّت تغطيتها، وسعت قوات الاحتلال إلى اتخاذ إجراءات عدوانية على وسائل الإعلام في الضفة الغربية، مثل: إغلاق ثلاث إذاعات في الخليل ومصادرة معداتها الصحفيّة، والإذاعات هي: إذاعة الخليل، وإذاعة منبر الحرية، وإذاعة دريم، وتهديد راديو ناس في جنين بالإغلاق. (عبيد، 2017: ص54).

وقد تفاعلت المؤسسات الإعلاميّة بطرق متفاوتة مع الهبة الشعبيّة على الأراضي الفلسطينيّة، وتراوحت ما بين الدعم، والمساندة، والتبني الكامل لصورة الأحداث بما يتناسق مع الموقف السياسيّ، وكان هناك تحدٍ إعلاميّ جديد من خلال ظهور الإعلام الإلكترونيّ، وقد شهد العقد الأخير صعود وسائل الإعلام الاجتماعيّ، كأداة إعلاميّة للتواصل، والتفاعل المباشر مع الجمهور، حيث تلعب وسائل التواصل الاجتماعيّ دورًا كبيرًا في عملية نقل المعلومات، وسرعة انتشارها، وتتأثر مضامين مستخدمي هذه الوسائل بما يجري في الساحة الفلسطينيّة بشكل مباشر، فأصبحت مواقع التواصل الاجتماعيّ مصدرًا أساسيًا لمؤسسات الوسائل الإعلاميّة في فلسطين. ولأهمية هذه

الوسائل فقد أصبحت تحت بند الاتهام عند أجهزة الأمن الإسرائيليّة؛ لأنها تعد مساهمًا أساسيًا في عملية "التحريض"، وخاصةً فيما يتعلق بتداول أبطال العمليات الفدائية وصور الشهداء، ونشر فيديوهات تحريضية على المستوطنين خلال اقتحامهم للمسجد الأقصى (الحلبي، 2015: ص 5).

5- دور وسائل الإعلام الفلسطينيّة من انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة

عمل الإعلام الفلسطينيّ بجميع الوسائل المتاحة في تغطية الجهود الدبلوماسيّة الفلسطينيّة، وكل خطوات البرامج السياسيّة للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة من خلال المشاركة في الندوات، والمؤتمرات، والتصريحات الإعلاميّة، فكانت جميعها في دائرة هتمامات الإعلام الفلسطينيّ.

ويرى ضاهر أن التغطية الإعلاميّة للصحافة الورقية المتمثلة في الصحف اليومية من صحيفة الأيام، والقدس، والحياة الجديدة، كان لها دورًا كبيرًا في تناول أحداث وجهود الدبلوماسيّة الفلسطينيّة، والقيادة السياسيّة، في الحصول على دولة بصفة عضو مراقب في الأمم المتحدة، فقد اشتملت التغطية الإعلاميّة على كل الجوانب الإيجابية في الحصول على العضوية، وتأثيرها على أهداف القضية الفلسطينيّة (ضاهر، 2017: ص75).

وقد غطت المؤسسات الإعلاميّة الرسميّة للحكومة الفلسطينيّة استعدادات الرئيس الفلسطينيّ محمود عباس للذهاب إلى الأمم المتحدة، ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال: صحيفة الحياة الجديدة، التي تصدرت في الصفحة الرئيسية خبرًا كان بعنوان "يوم النفير الشعبيّ لدعم الرئيس في الأمم المتحدة"، موضحةً الجهود الدبلوماسيّة الفلسطينيّة المكثفة؛ من أجل طلب انضمام الدولة الفلسطينيّة إلى هيئة الأمم المتحدة، وتناولت الصحيفة عبر صفحاتها الداخليّة دعمَ وتأييد ومبايعة الرئيس الفلسطينيّ محمود عباس والقيادة الفلسطينيّة، وعبَّر وزير الخارجيّة رياض المالكي عن ثقته في الأداء الدبلوماسيّ الفلسطينيّ في الحصول على الأصوات التسعة، التي تمثل الحد الأدنى المطلوب لكسب تأييد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للدولة الفلسطينيّة، وجاء ذلك لحشد أكبر قدر ممكن من جماهير الشعب الفلسطينيّ؛ للمشاركة الشعبيّة والمساندة للقيادة الفلسطينيّة في الأمم المتحدة. (صحيفة الحياة، 2011/09/21م: ص1).

وتناولت الصحف الفلسطينيّة صورًا للمشاركين في جميع أنحاء العالم؛ لدعم القضية الفلسطينيّة، ودونت صحيفة الأيام في صفحاتها الأولى "إصرار الفلسطينيّين على طلب العضوية للدولة رغم الضغوط"، إذ نجح الرئيس الفلسطينيّ محمود عباس في جعل عضوية دولة فلسطين الحدث الأبرز في اجتماعات الأمم المتحدة، وأيضًا عبر وسائل الإعلام المحليّة، والدوليّة. (صحيفة الأيام، 2011/09/22م: ص1).

وعملت وسائل الإعلام المحليّة على نقل صورة الشارع الفلسطينيّ، ودعمه للقيادة الفلسطينيّة في دعم المطلب الفلسطينيّ في الأمم المتحدة عبر المشاركة في المسيرات التضامنية التي سادت الشارع الفلسطينيّ، ومن جانب أخر نجد الكثير من الكُتَّاب والصحفيّين والسياسيّين قد كتبوا في هذا الموضوع عبر صفحات الصحف اليومية، أو حتى عبر المواقع الإلكترونيّة، وصفحاتهم الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعيّ.

سادسًا: دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسيّ

استطاعت وسائل الإعلام في عصرنا الحاضر أن تجبر الكثير من الدول والحكومات على الاهتمام بقضايا ومشكلات كانت بعيدةً عن دائرة الاهتمام، ومن أبرزها: القضية الفلسطينيّة، ومعاناة الشعب الفلسطينيّ المستمرة. فعمل الإعلام على تحويل القضايا الداخليّة للدول إلى قضايا عالمية، وهو ما أثَّر بشكل كبير على السياسة الداخليّة، وعلى صناع السياسة في العالم، ولعل معظم مشاكل القرارات السياسيّة تعود إلى عدم التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالقضية المحددة، فغياب التنسيق هو مشكلة إعلاميّة بشكل مباشر، فليس هناك تدفق متوازن للمعلومات والأفكار بين صُنَّاع القرار والجمهور المستهدف، وتساهم وسائل الإعلام في تغذية عملية صنع القرار السياسيّ، وتوفير المعلومات القابلة للاستخدام داخل عناصر وأطراف صنع القرار، وهي بذلك تصنع دائرة المعلومات داخل الحكومة، وتعمل على تسيير مهامها في صنع القرارات السياسيّة للمجتمعات (الزبيدي، 2013: ص173).

إن وسائل الإعلام لها أهمية كبيرة في عملية صنع القرار السياسيّ، ويمكن تدوين أبرز النقاط لمهام وسائل الإعلام في عملية صنع القرار السياسيّ كما يلي: (عابد، 2012: ص104).

1- تمد وسائل الإعلام صناع القرار السياسيّ بالمعلومات عن البيئة المطلوبة، والأحداث الجارية بها، وقد تكون أسرع من الوسائل الرسميّة المتبعة.
2- جعل الحكومة وصناع القرار السياسيّ يشعرون باحتياجات واهتمامات الشعب بطريقة مباشرة من خلال التعبير عن الرأي العام واتجاهاته، أو بطريقة غير مباشرة، ومن خلال الرأي العام، ومناقشة الجماهير.
3- إعطاء الفرصة لِصُناع القرار والمسؤولين لإظهار أنفسهم من وقت لآخر، وتواجدهم في ذهن الجمهور، واستمرار حضورهم.
4- توفير القنوات اللازمة لصناع القرار والمسؤولين؛ لنقل رسائلهم إلى الجمهور المستهدف، وتوضيح سياساتهم ومواقفهم، ومهاجمة معارضيهم.
5- خلق سياسات جديدة في حال احتياج المشاكل للتدخل الحكوميّ، أو من خلال نشرها لمطالب الرأي العام، وتعمل التغطية الإعلاميّة لتأييد الجماهير لبعض القرارات السياسيّة أو الحكوميّة.

خلاصة

هناك ارتباطٌ قويٌ بين السياسة ووسائل الإعلام، وكل منهم له دورٌ معين وبحاجة للآخر، وتُشكِّل وسائل الإعلام دورًا جوهريًا في تشكيل الرأي العام في الشارع الفلسطينيّ تجاه القضايا السياسيّة المطروحة من القيادة الفلسطينيّة داخل المجتمع، وبالأخص القضايا التي تمس الشعب الفلسطينيّ في عملية تقرير مصيره، كالجهود الدبلوماسيّة في خدمتها للقضية الفلسطينيّة، وتمثيل الشعب الفلسطينيّ في المحافل الدوليّة، وإنجازات القيادة السياسيّة في ملف المصالحة الفلسطينيّة بين شطري الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعمل الإعلام الفلسطينيّ الرسميّ بكل جهوده المكثفة في تغطية إنجازات الدبلوماسيّة الفلسطينيّة في الخارج، ومن أبرزها الجهود المبذولة في الحصول على عضوية مراقب في هيئة الأمم المتحدة، وكذلك فإن الإعلام الفلسطينيّ له دور كبير في التأثير على الرأي العام، وخاصةً في عملية طرح القضايا السياسيّة للمواطن، لكن الوقت نفسه لا يعمل الإعلام الفلسطينيّ على معالجتها، بل هو فقط ينقل الصورة للمشهد، ويعمل على تبني فكرته الشخصية أو الحزبيّة التي ينتمي إليها.

خاتمة الفصل الثالث

- مرَّ الإعلام الفلسطينيّ بمراحل تاريخية عديدة، أدى فيها دورًا كبيرًا من خلال توعية الشعب الفلسطينيّ لمخاطر الاحتلال الإسرائيليّ، عبر جميع وسائل الإعلام، المقروءة، والمسموعة، والمرئية، والإلكترونيّة.
- كان للإعلام الفلسطينيّ دورٌ كبيرٌ في مساندة القضية الفلسطينيّة العادلة، فقد كان ملازمًا للمقاومة الشعبيّة، وكانت المقاومة بالبندقية، وبالقلم، والصورة الخبرية؛ من أجل محاربة الاحتلال الإسرائيليّ بكل السبل المتاحة.
- تميز الإعلام الفلسطينيّ عن غيره من الإعلام العربيّ بأنه إعلام مقاوم، يحافظ على الثوابت الوطنيّة، ومساند للقضية الفلسطينيّة، ويبرز معاناة الشعب الفلسطينيّ.
- شهد الإعلام الفلسطينيّ تقدمًا ملحوظًا بعد قدوم السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، فتطورت وتعددت الإذاعات المحليّة الفلسطينيّة، والصحف اليومية، والقنوات الفضائيّة الحكوميّة والخاصة، وتعدد المواقع الإلكترونيّة.
- انحازت الوسائل الإعلاميّة الفلسطينيّة إلى الأحزاب الفصائلية مما أضعف قوة الرسالة الإعلاميّة، وجعلها تبتعد عن الموضوعية والمصداقية في نقل القضايا المجتمعية.
- برغم التطور الملحوظ الذي شهدته وسائل الإعلام الفلسطينيّة، إلا أنها ما زالت تحتاج إلى تطورٍ وَرُقيٍّ في تقديم الرسالة الإعلاميّة للجمهور.
- جسدت وسائل الإعلام الفلسطينيّة جميع جهودها في تغطية الجهود الدبلوماسيّة المبذولة في الحصول على طلب العضوية في الأمم المتحدة

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

1- أبو السعيد، أحمد. (2014). الإعلام الفلسطيني نشأته ومراحل تطوره 1876 – 2012م. غزة، فلسطين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

2- أبو السعيد، أحمد. (2019). مهارات التعامل مع وسائل الإعلام. عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.

3- أبو خلف، نايف وقاسم، عبد الستار وعثمان، عثمان ونعيرات، رائد. (2009). دراسات فلسطينية: القضية فلسطينية ما بين 1973 – 1991م. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

4- أبو شنب، حسين. (2001). الإعلام الفلسطيني تجاربه وتحدياته. غزة، فلسطين، مكتبة القادسية للنشر والتوزيع.

5- تربان، ماجد. (2014). علم الاتصال الاجتماعي. الطبعة الثانية، فلسطين، الجزيرة للطباعة والنشر.

6- توأم، رشاد. (2013). دبلوماسية التحرر الوطني التجربة الفلسطينية (مقاربات في القانون الدولي والعلاقات الدولية). جامعة بيرزيت للدراسات الاستراتيجية، فلسطين، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

7- خليفة، محمود. (2015). الإعلام الفلسطيني النشأة والتطوير. الطبعة الأولى، إصدار وزارة الإعلام، رام الله، فلسطين.

8- الدليمي، عبد الرازق. (2012). مدخل إلى وسائل الإعلام الجديد. الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

9- الرشدان، عبد الفتاح والموسى، محمد. (2015). أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية. عمان، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية.

10- الزبيدي، منذر. (2013). دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي. الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

11- عابد، زهير وحماد، أحمد. (2015). العلاقات العامة والاتصال. الطبعة الثانية، غزة، فلسطين، مكتبة المكتبة للنشر والطباعة والتوزيع.

12- عابد، زهير. (2012). الاتصال الجماهيري. الطبعة الأولى، غزة، فلسطين، مكتبة الجزيرة للنشر والطباعة والتوزيع.

13- عبد الفتاح، علي. (2017). الإعلام الدبلوماسي والسياسي. الأردن، اليازوري للنشر والتوزيع.

14- عبده، عزيزة. (2004). الإعلام السياسي والرأي العام. الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.

15- عودة، غازي. (2014). الإعلام الفلسطيني الرسمي وحرية التعبير. المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى"، رام الله، فلسطين.

16- الكرمي، عبد الكريم. (1984). كفاح عرب فلسطين. الطبعة الثالثة، عكا، فلسطين، مكتب الأسوار للنشر والتوزيع.

17- لقان، مصطفى محمد. (2005). ياسر عرفات عنوان الوطن المنسي في ذاكرة التاريخ. الطبعة الأولى، فلسطين، مطبعة القدس التجارية غزة.

18- مراد، كامل. (2011). الاتصال الجماهيري والإعلام (التطور الخصائص النظريات). الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

19- مكاوي، حسن، والسيد، ليلى. (2008). الاتصال ونظرياته المعاصرة. القاهرة، مصر، الدار المصرية اللبنانية للنشر والطباعة.

رسائل الماجستير والدكتوراه

1- أبو رمضان، منى. (2017). أثر عضوية فلسطين في الأمم المتحدة على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية (2012 – 2016م). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

2- أحمد، حسام. (2016). أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993 – 2014، رسالة ماجستير غير منشورة. أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا. غزة.

3- إرشيد، سامر. (2007). تأثير اتفاق أوسلو والانتفاضة الثانية على حركة فتح والسلطة الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين

4- الأشهب، عبد السلام. (2017). استخدام مواقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك أنموذجًا" وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

5- بدوان، علاء. (2015). أثر الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق الثوابت الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة. أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا. غزة.

6- ثابت، أمجد. (2013). بدائل دبلوماسية فلسطينية لمواجهة التحديات السياسية للاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. غزة.

7- حمودة، أحمد. (2013). دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية مشاركة الشباب الفلسطيني في القضايا المجتمعية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الدول العربية، القاهرة.

8- الزعمط، تامر. (2015). اليسار الفلسطيني والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

9- سلطان، أسماء. (2011). الإعلام الحزبي الفلسطيني وأثره على المشروع الوطني (دراسة وصفية تحليلية بالتطبيق على النخبة الفلسطينية). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

10- شهاب، شيماء. (2016). الاعتراف الدولي وأثره على المكانة السياسية والدبلوماسية لدولة فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة. أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا. غزة.

11- صلاحات، أنس. (2015). دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح. نابلس، فلسطين

12- ضاهر، أحمد. (2017). دور الإعلام الفلسطيني في تدعيم الجهود الدبلوماسية للاعتراف بالدولة من وجهة نظر النخبة الإعلامية الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة. أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا. غزة

13- طومان، أمل. (2010). وسائل الإعلام الفلسطيني وأثرها في الانقسام السياسي 2006 – 2009م. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

14- العارم، حسناوي. (2015). محكمة العدل الدولية كهيئة قضائية دولية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر، بسكرة.

15- عبيد، ليال. (2017). التغطية الإعلامية للهبة الشعبية الفلسطينية "دراسة مقارنة بين تغطية الإعلام الوطني وإعلام الحركات الدينية". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس، أبو ديس، فلسطين.

16- عودة، سامر. (2017). تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية (2007 – 2016). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

17- عوده، كفاح. (2009). أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني استراتيجيا وتكتيكيًا. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

18- محمد، أنغام. (2017). القرار السياسي الفلسطيني في ظل الدعم الخارجي للموازنة العامة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

19- منار، بوخزنة ورحمة، عمارني. (2018). دور الدبلوماسية الفلسطينية في مسار تحقيق الاعتراف الكامل بالعضوية في الأمم المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

المجلات والدوريات

1- أبو رحمة، منير وعبد الحليم، بن بختي. (2018). فلسطين والعضوية في الأمم المتحدة بين الثابت والمتغير، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، العدد الثاني غزة، فلسطين.

2- أبو رمضان، منى. (2018). عضوية فلسطين في الأمم المتحدة وأثر ذلك على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية. مجلة جامعة الإسراء للمؤتمر العلمي، العدد الثاني، غزة، فلسطين.

3- أبو كريم، منصور، (2018). العضوية الكاملة لدولة فلسطين بالأمم المتحدة في إطار قرار الاتحاد من أجل السلم. مجلة جامعة الإسراء للمؤتمر العلمي، العدد الثاني، غزة، فلسطين.

4- أبو مصطفى، سهام، (2018). دور الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على قرارات الأمم المتحدة – فلسطين نموذجًا "2008–2017". مجلة جامعة الإسراء للمؤتمر العلمي، العدد الثاني، غزة، فلسطين.

5- بيج، ميرازا، (2018). أثر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على دور الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية (2016 – 2018). مجلة جامعة الإسراء للمؤتمر العلمي، العدد الثاني، غزة، فلسطين.

6- التلباني، محمد. (2016). ورقة عمل بعنوان " مدى إمكانية استخدام قرار الاتحاد من أجل السلامة في رفع مستوى عضوية فلسطين في الأمم المتحدة"، منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 48 – 49، دائرة أبحاث الامن القومي، غزة، فلسطين.

7- الشيخ عبد الله، خالد. (2018). البدائل المستقبلية الممكنة للوصول لعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة. مجلة جامعة الإسراء للمؤتمر العلمي، العدد الثاني، غزة، فلسطين.

8- طالب، موسى. (2011). دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز الوحدة الوطنية لدى طالبات الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة. مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(B).

9- العورتاني، عبد السلام. (2014). الإعلام الفلسطيني في مواجهة الاستيطان وتهويد القدس والاستيطان. مؤتمر الإعلام الفلسطيني وتحديات المواجهة، وزارة الإعلام، المكتب الإعلامي الحكومي، غزة، فلسطين.

10- قاعود، يحيى. (2018). آليات تطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية. مجلة جامعة الإسراء للمؤتمر العلمي، العدد الثاني، غزة، فلسطين.

11- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (2012). نشرة إخبارية يومية إلكترونية بالشأن الفلسطيني، فلسطين اليوم، العدد (2694).

12- مقبل، مصباح. (2018). انضمام فلسطين إلى المنظمة الدولية الجنائية "الإنتربول". مجلة جامعة الإسراء للمؤتمر العلمي، العدد الثاني، غزة، فلسطين.

مواقع إلكترونية

1- وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (2017). تاريخ الصحافة الفلسطينية. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، تاريخ الاطلاع 12 يونو 2020م. https://cutt.us/DFN5O

2- تايه، عبد الله. (2017). هيئة الإذاعة والتلفزيون (التلفزيون الفلسطيني). الإعلام الثقافي في الإذاعة والتلفزيون، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، تاريخ الاطلاع 12 يونيو 2020م. https://cutt.us/pZCpr

3- تايه، عبد الله. (2009). التطور التاريخي للإذاعة والتلفزيون. موقع دنيا الوطن، تاريخ الاطلاع 12 يونيو 2020م. https://cutt.us/3nRPg

4- هيئة الإذاعة والتلفزيون. (2018). الإذاعة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو. الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطيني، تاريخ الاطلاع 12 يونيو 2020م. https://cutt.us/Kztx9

5- أبو منشار، نزار. (2014). تعريف الإعلام في اللغة والاصطلاح. شبكة الألوكة الثقافية، تاريخ الاطلاع 17 يونيو 2020م. https://cutt.us/Lt3UE

6- أبو عبادة، سعيد. (12، أكتوبر، 2008). تقييم أداء الدبلوماسية الفلسطينية. ميدل إيست أونلاين، تاريخ الاطلاع 30 إبريل 2020م. https://cutt.us/GlAvP

7- السهلي، نبيل. (19، نوفمبر، 2012م). فلسطين في الأمم المتحدة.. الآمال والتحديات. مقالات رأي، موقع الجزيرة، تاريخ الاطلاع 8 مايو 2020م. https://cutt.us/JLHD2

8- موقع الجزيرة نت. (29، نوفمبر، 2012). فلسطين دولة مراقب بالأمم المتحدة. وكالات الجزيرة، أخبار عربية، تاريخ الاطلاع 6 مايو 2020م. https://cutt.us/w0SMG

9- رشاد، محمد. (30، نوفمبر، 2012م). منظمة التعاون الإسلامي تصف عضوية فلسطين في الأمم المتحدة بالإنجاز التاريخي. صحيفة فلسطين اليوم، نشرة يومية تصدر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت. https://cutt.us/eZBR8

10- وادي، عبد الحكيم. (24، أغسطس، 2013م). وضعية دولة فلسطين في الأمم المتحدة على ضوء أحكام القانون الدولي. الاستحقاقات والاستثناءات. مركز راشيل كوري لحقوق الانسان، فلسطين، تاريخ الاطلاع 11 مايو 2020م. https://cutt.us/PhwqX

11- فراعنة، حمادة. (،2 فبراير، 2014). فشل المفاوضات وتغير قواعد اللعبة. الدستور الأردني، عمان، تاريخ الاطلاع 28 إبريل 2020م. https://cutt.us/6EqAL

12- حماد، أحمد. (3، ديسمبر، 2014م). الإعلام الفلسطيني الحاضر والآفاق المستقبلية. موقع دنيا الوطن، تاريخ الاطلاع 8 يونيو 2020م. https://cutt.us/0kjE0

13- العوض، وليد. (13، يونيو، 2015). الإصرار على الانقسام بعوامل خارجية يتقاطع مع مشاريع إسرائيلية، دنيا الوطن، غزة، تاريخ الاطلاع 30 إبريل 2020م. https://cutt.us/Pp7OL

14- أبو كوش، محمد. (14 / 9 / 2015). الطريق إلى العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، تاريخ الاطلاع 22 ابريل 2020م. https://cutt.us/Nmc7P

15- وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (14، سبتمبر، 2015). الرئيس يعبر عن ثقته باستقبال اردوغان قريبًا في القدس الشريف. https://cutt.us/VxYr3

16- شاهين، أحمد. (18، ديسمبر، 2015م). دور الإعلام تجاه القضية الفلسطينية وآليات تعزيز التضامن العالمي إعلاميًا مع الشعب الفلسطيني. موقع دنيا الوطن، تاريخ الاطلاع 7 يونيو 2020م. https://cutt.us/heAOz

17- مركز الجزيرة للدراسات. (22، فبراير، 2016م). التوجهات الأوروبية نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية. https://cutt.us/FgSC

18- عيسى، حنا. (25، مايو، 2016م). الأثر القانوني لانضمام فلسطين للاتفاقيات الدولية. موقع حزب الشعب الفلسطيني، فلسطين، تاريخ الاطلاع 11 مايو 2020م. https://cutt.us/82BBW

19- البرق، جهاد. (26، أكتوبر، 2016م). الدبلوماسية الفلسطينية بين الواقع والتحديات. مؤسسة العدل الدولية للدراسات والقضائية والدبلوماسية، المؤتمر الدولي المنعقد في لبنان، بيروت، تاريخ الاطلاع 8 مايو 2020م. https://cutt.us/ppofp

20- خليل، نائلة. (30، سبتمبر، 2017م). انضمام فلسطين إلى الانتربول.. ماذا بعد. موقع العربي الجديد، رام الله، فلسطين، تاريخ الاطلاع 11 مايو 2020م. https://cutt.us/JVqH9

21- بو خريص، أحمد. (20، ديسمبر، 2017). الربيع العربي والقضية الفلسطينية. المركز الديمقراطي العربي، الدراسات البحثية المتخصصة، تاريخ الاطلاع 30 إبريل 2020م. https://cutt.us/qIPZ9

22- محارب، محمود. (19، سبتمبر، 2018). إسرائيل والتوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، موقع عرب 48، تاريخ الاطلاع 8 مايو 2020م. https://cutt.us/jqUuC

23- وزارة الخارجية والمغتربين. (2، سبتمبر، 2019). ليس دفاعًا عن الدبلوماسية الفلسطينية. وزارة الخارجية والمغتربين، فلسطين تاريخ الاطلاع 6 مايو 2020م. https://cutt.us/BEb9t

وثائق تقارير وأوراق بحثية

1- أبو شنب، حسين. (2007). التناول الإعلامي لموضوع حق العودة للاجئين الفلسطينيين. المؤتمر الفكري والسياسي الثاني للتجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة، غزة، فلسطين.

2- ارناؤوط، عبد الرؤوف. (2012). الجمعية العامة تمنح فلسطين شهادة ميلاد دولة مراقب بعد أن صوتت 138 دولة لصالح الطلب الفلسطيني. نيويورك، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، فلسطين اليوم، نشرة إخبارية إلكترونية بالشأن الفلسطيني.

3- التقرير السنوي. (2019). انتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين. المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى". رام الله، فلسطين.

4- تقرير هيئة الإذاعة والتلفزيون. (2003). تلفزيون فلسطين وقناة فلسطين الفضائية "الإدارة، التمويل، والسياسات البرمجية". سلسلة تقارير خاصة بهيئة الإذاعة والتلفزيون رقم (22)، رام الله، فلسطين.

5- الحلبي، سليمان. (2015). ملاحظات أولية حول الأداء الإعلامي الفلسطيني خلال الهبة الشعبية الفلسطينية. ورقة بحثية صادرة عن دائرة سليمان الحلبي للدراسات الاستعمارية والتحرير المعرفي، فلسطين.

6- سلطة النقد الفلسطينية. (2011). فلسطين ومنظمة التجارة العالمية. دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، فلسطين.

7- الصالحي، بسام. (2013). المشروع الوطني الفلسطيني: واقع وتطلعات. جامعة القدس المفتوحة، مركز الدراسات المستقبلة وقياس الرأي، رام الله، فلسطين.

8- عبد الحي، وليد. (2014). السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية 1993 – 2013م. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

9- موسى، عماد. (2017). الإعلام الرسمي الفلسطيني بين تحديات الواقع وتطلعات المستقبل. ورقة بحثية في الدراسات السياسية، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، لبنان.

10- ميثاق الأمم المتحدة الدولي. 1945م مقاصد الهيئة ومبادئها.

الجرائد

1- جريدة الحياة الجديدة، يوم الأربعاء، 2011/09/21م، العدد 5705.

2- جريدة الأيام، يوم الخميس، 2011/09/22م، العدد 5639.